

د. عمار عباس محمود

القضية الكردية

إشكالية بناء الدولة

لتصوير

أحمد ياسين

Turkey

Syria

Iran

العربي
للنشر والتوزيع



نصير
احمد ياسين

القضية الكردية
إشكالية بناء الدولة

القضية الكردية إشكالية بناء الدولة

د. عمار عباس محمود





نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

د- كرد العراق بناء دولة داخل دولة، أوفرا بينغيو، 2014. تستكشف المؤلفات آليات العلاقات بين كرد العراق وبين الدولة العراقية منذ بداية حكم البعث إلى الوقت القريب، وتعتمد في عملها الدقة لتتبع ظهور الهوية القومية الكردية في العراق، وتناولت بالتفاصيل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيدولوجية التي مر بها المجتمع الكردي العراقي خلال ما يقرب من خمس عقود. وتركز الباحثة على تشكيل الأمة وبناء الدولة، وتستعرض خصائص الحركة الكردية في العراق التي تميزها عن المجتمعات الكردية في المناطق المجاورة.

ثامناً: تقسيم الدراسة

الفصل الأول: مكونات بناء الدولة الكردية

المبحث الأول: الشعب الكردي

المبحث الثاني: الإقليم الكردي

المبحث الثالث: الحكومة (السُّلطة)

الفصل الثاني: تحديات بناء الدولة القومية الكردية

المبحث الأول: التحديات الداخلية

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية

المبحث الثالث: التحديات الدولية

الفصل الثالث: مستقبل الدولة القومية الكردية

المبحث الأول: إمكانية قيام الدولة الكردية

المبحث الثاني: معوقات قيام الدولة الكردية

المبحث الثالث: مشاهد تشكيل الدولة الكردية



نصير
أحمد ياسين
نمير

@Ahmedyassin90

الفصل الأول

مكونات بناء الدولة الكردية

المبحث الأول: الشعب الكردي.

المبحث الثاني: الإقليم الكردي.

المبحث الثالث: الحكومة (السُّلطة).



نصير
أحمد ياسين
نمير

@Ahmedyassin90

تلقائية^(١). وتعرف هذه الجماعة باسم "الأمة" ومن ثم كانت العلاقة بين القومية والأمة، وبين الأمة ولدولة، التي هي تنظيم سياسي تُمثّل شعباً ذا وحدة قومية يعيش في إقليم معين^(٢)، ولذلك يربطون مفهوم القومية بمفهوم الأمة من حيث الانتماء إلى أمة مُحدّدة والأمة هي الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة التي تجمع بين أفرادهِ روابط موضوعية شعورية روحية متعددة مثل اللغة، والمصلحة، والتاريخ^(٣).

ولمعرفة هل بالإمكان قيام دولة كردية قومية، فلا بد من التعرف على الشعب الكردي أولاً، ثم معرفة الحدود الجغرافية (الإقليم) الذي يتواجد عليه الأكراد ليكون باستطاعتهم تكوين الحدود لهذا الإقليم، ويجب التعرف على إمكانية وجود سلطة تنظم إدارة هذا الشعب داخل هذا الإقليم.

(١) فاضل حسين، وكاظم هاشم نعمة، التأريخ الأوروبي الحديث (١٨١٥-١٩٣٥)، (جامعة الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٢م)، ص ٩٣.

(٢) أحمد عطية الله، القاموس السيامي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط ٣، ١٩٦٨م)، ص ٩٤٢.

(٣) عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٥، ١٩٧٤م)، ص ٤٢٧.

(Dendretic)''، وعلى الرغم من وجود أنهار كثيرة، إلا أنها لا تقدم فائدة زراعية في الإقليم إذ يعاني الإقليم من مشكلة التعرية وانجراف التربة (تعرية خندقية وتعرية قشرية) وهي تهدد الأراضي الزراعية فيه¹².

أما منطقة الجبال العالية، فتقع بين المنطقة شبه الجبلية وبين الحدود العراقية الإيرانية والحدود التركية، وتمتد جبالها في اتجاه شمالي غربي جنوبي شرقي، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 - 3600 متر فوق مستوى سطح البحر، وتتكون جبالها من صخور نارية ومتحولة ورسوبية شديدة المقاومة، وتتراوح أعمار صخورها فيما بين أواخر الزمن الأول حتى الزمن الرابع، وتمتاز المنطقة بكثرة أمطارها التي تتراوح بين 50 - 100 سم وبقاء الثلوج على قممها لمدة تتراوح بين 10 - 12 شهراً¹³.

(1) دارا عومقر، ناسوي نابوري، سة رضاوة كاني ناو و كانزاني كوردستان، (السليمانية: مكتبة بي بيرو هوشياري، 2006م)، ص 53.
(2) مشكلة الأرض وواقع الزراعة في كردستان، الطبعة الثانية (أربيل: مكتب الدراسات والبحوث المركزي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، 1996م)، ص 54.
(3) جاسم محمد خلف، (مرجع سابق)، ص 22.

وفي إيران (سبعمئة ألف)، وفي العراق (خمسمئة ألف)، وفي سوريا وغيرها (ثلاثمائة ألف)، فيكون المجموع ثلاثة ملايين نسمة⁽¹⁾.

وسكن وعاش الأكراد في جمهوريات أرمينيا وأذربيجان وخرسان أيضاً، ولكن بشكل قليل، أما الغالبية منهم (الأكراد) فأنهم يفضلون المناطق الجبلية والهضاب التي تلتقي حدود تركيا وإيران والعراق⁽²⁾.

والجماعات الكردية مهما كان حجمها وتعدادها تتوزع على خمس دول أساسية وذلك على النحو التالي:

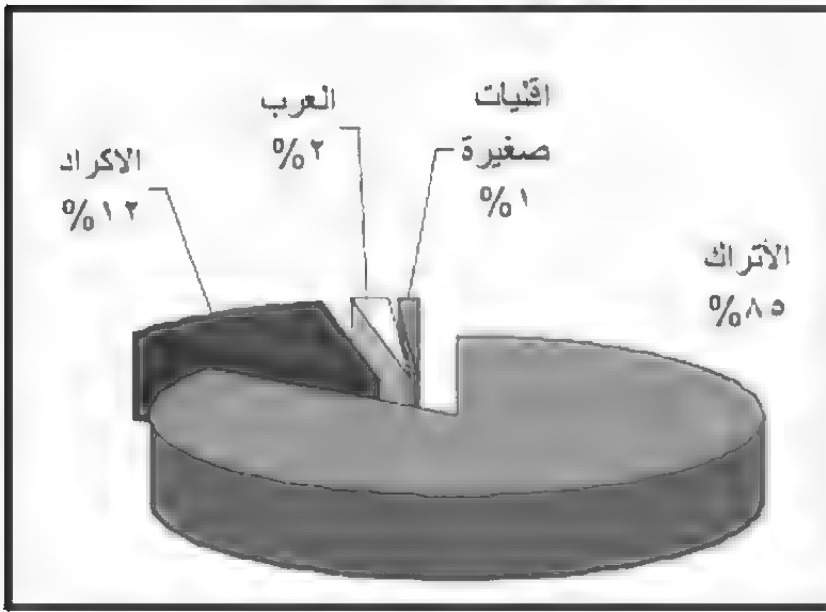
(1) طبقاً للأرقام المقدمة في تقرير بعثة الحياد التي حولتها عصبة الأمم مهمة النظر في قضية الحدود بين تركيا والعراق، حيث درست البعثة المسائل الجغرافية للمنطقة بكل حرص ودقة، فقد وجدت أن المقاطعة الكردية في العراق منفصلة انفصلاً جغرافياً واقتصادياً وسياسياً تماماً عن المقاطعات في تركيا، كما أن لعوامل نفسها التي قادت فيما بعد لجنة الحدود التابعة لعصبة الأمم إلى اقتراح ضم هذه المقاطعات إلى العراق. انظر: محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974م)، ص 184 - 186؛ انظر ملحق رقم (4) تواجده الأكراد في منطقة الشرق الأوسط.

(2) ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص 38.

1- تركيا:

يقع في تركيا الجزء الأكبر من كردستان وتقدر بحوالي 194 ألف كم²، وتوجد الأغلبية الساحقة من الأكراد (حوالي 10 - 12 مليون نسمة) يتركزون في الولايات الشرقية والجنوبية في مدن أهمها: (ديار بكر، ووان، وهكاري، وبتليس، ودرسيم)⁽¹⁾.

شكل رقم (1) التركيب القومي في تركيا^(*)



(1) صلاح سام، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 116 (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، إبريل 1994م)، ص 193؛ انظر ملحق رقم (5) خريطة تواجد الأكراد في تركيا.

(*) الرسم البياني من إعداد الباحث؛ وللمزيد انظر، استبرق كاظم شبوط، العلاقات التركية الإسرائيلية وأبعادها الإقليمية، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم الجغرافية، 2005)، ص 24.

الشعب الكردي بالإضافة إلى الرجوع إلى أقوال بعض المستشرقين وخاصة الذين تكون أقوالهم في صالح الأكراد، وبذلك تساهم إشكالية تحديد حدود كردستان الجغرافية والطبيعية في تعميق إشكالية الهوية القومية الكردية.



نصير
أحمد ياسين
نمير

@Ahmedyassin90

تشكيل إمارة أو دولة قوية. بعد الحرب العالمية الأولى، حصل الشيخ محمود الحفيد ومساعدة بريطانيا على بعض الحقوق في السليمانية، فنصب نفسه ملكاً عليه، وتم إزاحته من قبل بريطانيا، ومع ذلك كانت كردستان تستجيب للتطور الذي شجع القوى التقدمية السياسية لدى الأكراد. وتطور المشروع الكردي بجمهورية مهاباد في إيران 1946 التي لم تستمر طويلاً، وأخذ التطور السياسي الكردي بالتزايد بعد حصول الأكراد على حقوقهم في الدستور العراقي لعام 1958، ثم قانون الحكم الذاتي في العراق لعام 1974، ثم حلم الفيدرالية في عام 2003 في العراق.



نصير
أحمد ياسين
نمير

@Ahmedyassin90

الفصل الثاني

تحديات بناء الدولة القومية الكردية

المبحث الأول: التحديات الداخلية.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية.

المبحث الثالث: التحديات الدولية.

خضعت المناطق الكردية إلى سيطرة الإمبراطوريات لعظمى القديمة تاريخياً، ثم خضعت إلى السيطرة العثمانية والصفوية، وبعد الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م، أصبحت كردستان مقسمة ما بين تركيا وإيران والعراق وسوريا وبعض الدول الأخرى.

بدأ الشعور القومي الكردي بالنمو والازدياد مطلع القرن العشرين، وبتكون الدول على الأساس القومي، أصبح للأكراد الشعور والحلم بتكوين الدولة الكبرى لهم، لكن الصعوبات والتحديات جعلت من هذه الدولة حلماً ما زال الأكراد يسعون خلفه. والتحديات تكاد تتوزع ما بين التحديات الداخلية بالشعب الكردي واللغة الكردية والنظام المجتمعي.

أما التحديات الإقليمية فقد كانت القضية الكردية ورقة ضغط تمارسها وتستغلها الدول الإقليمية (تركيا، إيران، العراق، سوريا) للضغط فيما بينهم والحصول على بعض المكاسب، واستخدمت هذه الدول الأكراد للحصول على بعض التنازلات الإقليمية.

وكان التحدي الدولي الأساس في منع تشكيل الدولة الكردية في بداية القرن العشرين، فقد استخدمت القوى الكبرى القضية الكردية للسيطرة وفرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، حيث استخدمت القضية في عملية التأثير على (تركيا، العراق، إيران، سوريا) وقد استغلت الدول الكبرى القضية الكردية لتكون أداة للضغط على دول الإقليم، أو الضغط ما بين دول الإقليم فيما بينهم، وهكذا أصبحت القضية الكردية أداة بيد الدول للحصول على المكاسب على حساب الشعب الكردي.

الكردستاني الإيراني، واقتصر عمل الكومالا على مدن كردستان الكبيرة مثل (سنندج) و(سقز) و(وبوكان)، لكون التنظيم يؤمن بان المذن منطلق الثورة، وهذا خلاف نهج الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الذي يعتبر القرية منطلق الثورة⁽¹⁾، وأعلن الحزب عن نفسه بأنه حزب طبقي يؤمن بإتحاد وتضامن القوى الكدحة العاملة الكردية في كردستان إيران مع كادحي إيران من اجل التحرر الطبقي، بخلاف الأحزاب الكردية الأخرى التي يُنظر إليها على أنها أحزاب قومية⁽²⁾.

ي- حزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني ومختصرة (بيجاك):

في عام 1997م قامت مجموعة كردية إيرانية بتشكيل تنظيم جديد في إيران، متبنية الوسائل السلمية في تحقيق أهدافها بعيداً عن العنف ومتأثرة بتجربة كردستن العراق بعد عام 1992م، ولتجاهل الحكومة الإيرانية المشكلة الكردية اضطر هذا التنظيم إلى اللجوء لكردستان العراق في عام 1999م، واستقروا تحت حماية حزب العمال الكردستاني التركي المتواجد في جبال قنديل شمال العراق. وقد تأثر التنظيم بعقيدة حزب العمال، فتخلوا عن فكرة الحل السلمي واتجهوا إلى صوب العمل المسلح، وفي إبريل 2004م، قام أعضاء التنظيم بتشكيل حزب سياسي جديد عرف بحزب (الحياة الحرة الكردستاني الإيراني) ومختصرة (بيجاك)⁽³⁾. وفي ديسمبر 2005م أعلن الحزب عن وجوده رسمياً بزعامة (رحمن حاجي أحمدادي) ويضم الحزب في صفوفه مقاتلي من أكراد إيران وتركيا والعراق وسوريا.

ك- الحزب الديمقراطي الكردستاني التركي:

وبعدّ من أبرز الأحزاب الكردية التي لها نفوذ كبير بين الأكراد، وبسبب كثرة الانشقاقات التي نالت داخل الحزب وأدت إلى كثرة الخلافات حول الالتزامات داخل الحركة السياسية الكردية، فقد تحول هذا الحزب إلى حزبين بعد الانشقاق الذي تم في عام 1969 داخل صفوف الحزب وانقسم إلى:

(1) فائزة حسين عباس، (مرجع سابق)، ص178-179.

(2) (المرجع نفسه)، ص180.

(3) Geoffrey F. Gresh, "Iranian Kurds in an Age of Globalisation", Iran and the Caucasus, VOL.13, 2001, P.193.

وفي 12 أكتوبر من عام 1996م شن (ا.و.ك) هجوماً معاكساً، تمكن من خلاله استعادة معظم المناطق التي فقدتها خلال الفترة السابقة، ولكنه فشل في استعادة مدينة (أربيل) بسبب قرب القوات العراقية منها⁽¹⁾، وفي 23 أكتوبر عام 1996م انتهت الجولة الثالثة من القتال بعقد هدنة بين الحزبين، أفرزت واقعاً جديداً، إذ تم تقسيم كردستان العراق إلى منطقتي نفوذ، حيث أحتفظ الاتحاد الوطني الكردستاني بكامل محافظة السليمانية وأجهزتها الحكومية مع جزء من مناطق محافظة (أربيل وكركوك)، بينما أحتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني بمحافظة (دهوك) مع معظم محافظة (أربيل) التي أقام فيها حكومته الخاصة⁽²⁾. وفي 12 أكتوبر عام 1997م تجدد القتال بين قوات (البارتي) من جهة وقوات التحالف الديمقراطي مدعومة بقوات من حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) من جهة أخرى، وخلال المعارك التي دارت استطاع (البارتي) من تصفية وجود (PKK) في مدينة (أربيل) وما حولها والسيطرة على كافة مقراته وقواعده هناك، وفي المقابل سيطرت قوات التحالف الديمقراطي وحليفها (PKK) على مدينة (سيدكان) قرب المثلث الحدودي العراقي الإيراني التركي، مما اضطر هذا العمل إلى تدخل الجيش التركي في المعارك⁽³⁾.

وبحلول خريف عام 1997م قام (ا.و.ك) بضغط الضعف المالي من الهجوم على مواقع (البارتي)، فاستعاد مواقع على الحدود الإيرانية واندفع نحو طريق هاملتون الاستراتيجي، وفي هذا الوقت تدخلت القوات التركية لمنع هذا التقدم، مما اضطر (ا.و.ك) للتقهقر إلى خط وقف إطلاق النار السابق وتم الاتفاق على وقف جديد لإطلاق النار⁽⁴⁾. وفي مايو 1997م اندلعت معركة بين (ا.و.ك) والحركة الإسلامية في معقلها في (حلبجة).

وبدأت إيران بالعمل مع (ا.و.ك) بعلاقة تعاون وتنسيق عسكري بهدف مواجهة التهديد الكردي الإيراني المتمثل بـ(حزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني)، ففي عام 2007م

(1) صدر عن الحزب الديمقراطي الكردستاني تصريح اعتبر فيه التدخل الإيراني لصالح الاتحاد الوطني الكردستاني، تنفيذاً لسياسة عقابية على رفضه التعاون مع إيران في مجال مكافحة قواعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في مناطق نفوذه أو تسليم عناصره إليها. أنظر: وليد عبد الناصر، أكراد العراق وتأثير البيئتين الإقليميه واندولية، السياسة الدولية، لعدد 127. (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 1997م).

(2) Liam Anderson and Gareth Stansfield, the future of Iraq: Dictatorship, Democracy, OR Divison?, (New York: Palgrave Macmillin, 2004), p.177.

(3) صحيفة خابات، العدد 837، في 1997/8/15.

(4) ديفيد مكدول، (مرجع سابق)، ص584.

شاركت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني مع القوات الإيرانية في مهاجمة قواعد حزب الحياة الحرة الكردستاني المنتشرة بالقرب من الحدود الإيرانية⁽¹⁾. كما ازدادت التدخلات من قبل حزب العمال الكردستاني في شتون كردستان العراق الداخلية⁽²⁾، مما جعل (ا.و.ك) و(البارتي)، يشاركون في حملة مع الجيش التركي في أكتوبر 1992م⁽³⁾، من أجل تحجيم قوة حزب العمال الكردستاني. ورغم المشاركة إلا أن القيادة الكردية العراقية رفضت تسليم أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى تركيا، كونه يشكل إحراجاً لها أمام إخوانهم من أكراد تركيا وأكراد الداخل (العراقي)، واكتفت بمطالبة الحزب اقتصار نشاطه على الجانب السياسي والإعلامي دون العسكري مع السماح لعناصره الإحتفاظ بأسلحتهم الخفيفة، وتم نقل مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى معسكر (زلي)، أحد معسكرات قوات الاتحاد الوطني الكردستاني القديمة والقريب من الحدود الإيرانية⁽⁴⁾. وتحول (PKK) إلى تهديد جدي للـ(البارتي)، فعلى المستوى العقائدي يرى وجد بعض الأكراد العراقيين في عقيدته الداعية إلى استقلال الأكراد جميعهم جاذبية أكثر من موقف (البارتي) الداعي إلى الحكم

(1) Thomas Renard, PJAK in Northern Iraq: Tangled Interest and Proxy Wars, Terrorism Monitor, Vol.6, NO.10, May 15, 2008, p.3.

(2) بعد اتخاذ حزب العمال الكردستاني شمال العراق مقراً له، وتأسيس فرعاً له باسم (حزب التحرير الكردي) في أعقاب حرب الخليج الثانية، سعى إلى توسيع نشاطه شمال العراق والوقوف جنباً إلى جنب مع الحزبين الكرديين العراقيين. ولكن ذلك قوبل بالرفض للفكرة من الأساس، وعلى الرغم من معارضتهما للإجراءات التركية ضد الحزب حرصاً منهما على إحياء القومية الكردية، وحتى لا يكون موقفهما حرجاً أمام الشعب الكردي في تركيا والعراق. ويرى أكراد العراق أن حزب العمال الكردستاني يؤثر فيهم تأثيراً مباشراً في المجالات الآتية: أ- تدخله في الشتون الداخلية لكردستان العراق وعدم احترامه للاتفاقيات مع أكرادها. ب- استخدام العنف في حل مشاكله مع الأحزاب الكردية العراقية. ج- قيامه بأعمال استفزازية، تؤدي إلى تدخل القوات المسلحة التركية في شمال العراق، مما يؤثر في الوضع الأمني لأكراد العراق. د- تأثيره في العلاقات بين أكراد العراق وتركيا، التي تضغط بدورها على أكراد العراق للحد من أنشطة حزب العمال، التي تعدّها أنشطة إرهابية. ويبدو أن هذه النقطة تظهر التباين في لرأي والممارسة بين حزب العمال الكردستاني وأكراد العراق الذين يدعوا زعمائهم إلى أن أفضل نضال هو نضال كرم منطقة كردية مستقلة عن الأخرى والتحرك وفقاً لظروف البلد الذي يقطنون فيه. انظر: حزب العمال الكردستاني وموقفه من أكراد العراق، موقع مقاتل:

<http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/akrad/sec06.doccvr.htm>.

(3) في تصريح لـ (مسعود البارزاني) يؤكد "على الرغم من هذه العقبات، قام أكراد العراق بالتعاون مع الأتراك لضمان الحدود وسحق قواعد PKK في العراق، وفي هذا المجال نؤكد على الجهود المشتركة بين الأتراك والأكراد لضمان توفير الأمن في مناطق الحدود أن حزبنا بصورة عامة ضد الإرهاب". المرجع: أحمد نوري النعيمي، (مرجع سابق)، ص 337.

(4) حزب العمال الكردستاني (PKK) ودوره في حركة التحرر القومي الكردستاني، من منشورات الحزب الديمقراطي الكردستاني، (أربيل: مكتب الدراسات والبحوث المركزي، 1996م).

يتحول إلى موقع للمنافسة وعداء الأكراد بالنسبة لجارقي كردستان الكبيرتين- تركيا وإيران- وتمنع تصدير النفط عبر أراضيها. إلا أن العزلة الجغرافية وانعدام وجود منفذ بحري قد ساهم في تأخر وصول النفوذ الأجنبي ودخول الأفكار المعاصرة إلى كردستان، فقد كان الأكراد في أحيان كثيرة متخلفين بخطوة عن جيرانهم ووجدوا صعوبة في اللحاق بالتطورات لسياسية، وقد أعاق هذا العامل حريتهم في التصرف وقدراتهم على أن يحيوا على نحو مستقل. وأصبح اعتماد الأكراد على العنصر الأجنبي دائرةً مغلقة لم يتمكنوا من النجاة منها، فحتى أواخر القرن الماضي كانت تلك العلاقة من ناحية واحدة - من الخارج إلى الداخل، لذا لم يتمكن الأكراد من أن يضعوا أنفسهم في الساحة الدولية في موقع قوة نافذة قادرة على ممارسة الضغط لتحقيق المصالح الكردية⁽¹⁾.

أما أرض كردستان فإن القسم الأعظم منها، هي عبارة عن أراضٍ صخرية ومنحدرات جبلية وخالية إلى حد كبير من الأراضي الرخوة الصالحة للزراعة، التي تلبي حاجات سكانها إلى الطعام والغذاء بشكل كاف، وكذلك نتيجة الجفاف وقلة سقوط الأمطار التي ينحصر سقوطها في فصلي الشتاء والربيع، ويؤدي عدم توفر المياه في فصل الصيف إلى إلحاق الأضرار بالزراعة. وتنتشر الزراعة في كردستان في منطقة السهول ومن أشهر هذه السهول: سهل (أربيل، ورائية، وشهرزور) وترتفع على مستوى (500) متر عن مستوى سطح البحر، ويتراوح مجموع سقوط الأمطار فيها ما بين (200 - 950) ملمترا سنوياً، وهذه السهول الواسعة هي صلبة لا يمكن حرثها أو لا يتواجد فيها الماء، أو يصل إليها الماء بصعوبة شديدة⁽²⁾.

2- النفط وتأثير على تشكيل الكيان المقترح:

يُعد النفط المحرك الأساسي لجميع اقتصاديات العالم، ولهذا يسعى الأكراد للسيطرة على منابع النفط وخاصة في كركوك لضمان اقتصاد ثابت لهم عند تأسيس الدولة المقترحة.

(1) أوفرا بينغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ترجمة عبد الرزاق عبد الله بوتاني، (أربيل- بيروت: دار آراس للطباعة والنشر- دار الساقى، 2014م)، ص23.

(2) فاضل كريم أحمد، تاريخ الفكر الكردي، ترجمة بندر علي مندلاوي، (السليمانية: مؤسسة حمدي للنشر والطباعة، 2011م)، ص64.

الترکمان⁽¹⁾ أن تكتسب کرکوک طابعاً کردياً أو عربياً وتتمسك بکرکوک لجميع العراقيين⁽²⁾. وقد تعرضت کرکوک لعدة محاولات لتغيير واقعها الديموغرافي للسكان منذ اكتشاف النفط إلى الآن، الأمر الذي أثر سلباً على طابعها القومي من خلال الاتساع العشوائي للمدينة الذي خلق جواً من التوتر القومي وصراع حول عائدتها وهويتها القومية⁽³⁾.

وبعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق 2003م، وتشكيل حكومة عراقية جديدة ودستور عراقي دائم، ظهرت إشكالية المادة (140) من الدستور العرقي الدائم لسنة 2005⁽⁴⁾، كونها تختص بشكل مباشر بقضية کرکوک بالرغم من أنها تتعلق بكافة المناطق المتنازع عليها داخل العراق، حيث إنها تحدد الوضع القانوني والسياسي لتلك المدينة التي تضم خليطاً من الأكراد والعرب والتركمان والكلدوآشوريين، في الوقت الذي أصر الأكراد فيه على عدم التنازل عنها باعتبارها خطوة أساسية على طريق ضمان كندية مدينة کرکوک وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من إلحاق المدينة بإقليم كردستان. إن هذا التمدد الكردي في کرکوک جعل تركيا تأخذ موقفاً⁽⁵⁾ رافضاً من هذا التمدد. أما الموقف الإيراني من سيطرة الأكراد على

(1) استوطن أوائل التركمان في شمال العراق منذ القرن السابع أو الثامن الميلادي بعد نزوحهم من آسيا الوسطى، وقد ازداد أعدادهم بعد مجيء الأتراك السلاجقة إلى المنطقة في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وكان عهد الدولة العثمانية العهد الذهبي للتركمان، فالباب العالي عمد إلى تسليم المناصب الحكومية العليا إلى التركمان، ولضمان كثافة سكانية تركية ومالية على امتداد طرق التجارة والنقل إلى بغداد جنوباً. انظر: بيار مصطفى سيف الدين، (مرجع سابق)، ص 162.

(2) ازدادت مشاعر التوتر التركمانية ضد الأكراد منذ قيام إقليم كردستان في عام 1991، إذ يعتقد كثير من التركمان أن الأكراد وافدون جدد على أرض کرکوک، وأنهم لم يستثمروا سياسات الدولة لتعزيز موقعهم فحسب، بل شرعوا هم أنفسهم في تطبيق نسخة كندية من سياسة التعريب، هي (التكريد)، والتركمان لا يترددون في الإشارة إلى أن معاناتهم لم تكن تقل عن معاناة الأكراد من سياسات التعريب بل تعين عليهم أن يتحملوا أثر (التكريد) أيضاً. انظر: ليام اندرسون وغاريث ستانسفيلد، أزمة کرکوک: السياسة الإثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبد الإله النعيمي، دراسات عراقية، (بغداد- أربيل- بيروت: 2009م)، ص 114.

(3) نجم الدين البرقدار، کرکوک بين الحقيقة والواقع، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011م)، ص 147.

(4) تطرح المادة (140) إشكالية تنبع من أنها وإن كانت قد استقت غالبية اللغة التي كتبت بها المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية المرحلة الانتقالية، وقد أضافت ثلاثة إيضاحات مهمة هي: 1- لقد حددت موعداً هو 31 يناير 2007 لاستكمال المراحل الثلاث كلها (التطبيع، الإحصاء، الاستفتاء). 2- استعاضت عن عبارة "إرادة الشعب" المبهمة بمصطلح الاستفتاء الواضح. 3- أناطت بالسلطة التنفيذية المنتخبة بموجب الدستور، مسئولية تنفيذ العملية خلال الفترة المحددة. انظر: الدساتير العراقية، (مرجع سابق)، ص 186-187.

(5) في تصريح لرئيس الحكومة التركية تداك (رجب طيب أردوغان) سنة 2004 أنه سيتم توقيف الأكراد عند حدهم إذا ما رغبوا في تحقيق طموحهم بالسيطرة على المناطق الغنية بالنفط في الشمال، وبالذات منطقة کرکوک. انظر: هدى الحسني، الفدرالية في العراق هاجس يحمل أملاً، واشنطن، صحيفة الشرق الأوسط، (لندن: 2004/1/22).

نفط كركوك كان واضح، ويتمثل بخشية إيران من أن تؤدي السيطرة الكردية على كركوك إلى تشجيعهم على الانفصال وإعلان دولتهم المستقلة⁽¹⁾.

3- اقتصاد إقليم كردستان الشرقي (غرب إيران):

يشكل الأكراد معظم سكان غرب إيران، ويعاني هذا الإقليم من عدم وجود تنمية حقيقية وعدم توظيف واستغلال الإمكانيات الموجودة بالفعل داخله، فالبنية التحتية في هذا الإقليم متأخرة جداً. ولو استعرضنا مكونات البنية التحتية والقوى البشرية والمياه والتربة في الإقليم فسندرك أن لكردستان كل الإمكانيات والخصائص اللازمة للتنمية الشاملة والثابتة والموزونة. فبالنسبة للمياه والتربة تتمتع كردستان بأرض خصبة صالحة للزراعة ولديها مجاري وأنهار مائية وتتم الزراعة فيها الآن بشك واسع، ولديهم أكبر بحيرة مياه عذبة في إيران وهي (زريغار). ويتميز الإقليم بوجود مراعي من أجل تربية الحيوانات وتقوم عليها صناعة الجلود والألبان التي تصدر للخارج، وهذا الأمر لا يقل أهمية عن النفط في هذا الإقليم. وفي هذه المنطقة يوجد احتياطي معدني كبير ومتنوع بجانب النفط والغاز، وطبقاً لقول أحد الخبراء فإنه لابد أن يطلق على إقليم الذهب. إن اكتشاف النفط في كردستان في أوائل القرن الماضي منح هذه الأرض وموقعها ومساحتها قيمة وعنصر قوة إضافيين. وبخصوص التنمية الصناعية ومع وجود هذه الإمكانيات فإن الاستثمارات الصناعية الخاصة في هذا الإقليم ليست بالمستوى الذي يتماشى مع إمكانيات الإقليم وسهولة تصدير المنتجات الصناعية⁽²⁾.

(1) أكد الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) في مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في العاصمة السنغالية (دكار) في مارس 2008 على هذه النقطة بقوله "يجب على الدول الثلاث العراق وتركيا وإيران أن يتعاونوا إذا أريد هزيمة الانفصاليين الأكراد، وأن يوحّدوا جهودهم لطرد الإرهابيين بشرط أن لا تتعرض سلامة الأراضي للخطر أولاً، وثانياً فإنه يجب عدم إيذاء المدنيين، وتخشى إيران من أن تؤدي السيطرة الكردية على كركوك إلى تشجيع أكراد إيران على الانفصال، وإعلان انفصالهم وانضمامهم إلى أكراد العراق. أنظر: عمر وهيب ياسين، (مرجع سابق)، ص 173-174.

(2) بهاء الدين أدب، كردستان: إمكانيات ومشكلات، مختارات إيرانية، العدد 34، (القاهرة: مؤسسة لأهرام، السنة الثالثة، مايو 2003م)، ص 22-23.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

لقد فرضت البيئة الجبلية على المناطق الكردية عزلة جغرافية لقرون عديدة، اضطرت الإنسان الكردي على مداها أن يعيش منعزلاً ضمن قبيلته في بيئة إقليمية مصغرة بعيداً عن عموم بني قومه، الأمر الذي جعله يتعصب لبيته الإقليمي المصغر بشكل ملفت، لا في سلوكه وحسب، بل في لهجته اللغوية وفي طراز ملبسه أيضاً. فتحول بموجب كل هذه المؤثرات إلى إنسان صعب الانفتاح والاندماج والصهر بأية موجة (الفرس والمغول والتتار والترك والعرب) وإلى كائن متمترس بهذه الجبال¹. وقد حال الوضع الجغرافي لكردستان دون تكوين سلطة مركزية، وإنما شجعت جغرافية الأرض بجبالها لشهقة ووديانها العميقة وأنهارها سريعة الجريان وعدم كفاية الطرق على إنشاء هياكل (جهوية) ومستقلة، ومن أبرز المعوقات في هذا الإطار هي:

1- تحديات القبيلة:

لقد بقيت معظم القبائل الكردية دائماً في محيط الدول الكبرى، وحافظت كمنطقة عازلة بين دولتين مجاورتين (أو أكثر)، ما منح رجال القبائل الأكراد ميزة أكبر، وكان بإمكانهم نظرياً أن يختاروا من بين عدة أسياد، سيداً لهم. إن العلاقات بالمركز متلازمة مع تعاقب ضعف سلطة الدولة المركزي وقوتها. لقد كان بإمكان الدول القوية بشكل فعال أن تضم إليها الكثير من لقبائل، وأن تتدخل في شئونها الداخلية تفرض عليها الخدمة العسكرية، وتجبي الضرائب، وتدعم سلطة الزعماء القبليين الذين كانت تعددهم موضع ثققتها. وفي أوقات شيوع الوهن في أوصال سلطة الدولة المركزية فإن الزعماء القبليين كانوا يمتنعون عن دفع الضرائب وتقديم المساعدة المطلوبة، وقد يعلنون استقلالهم بصراحة في نهاية المطاف. أما إذا كان ضعف المركز مؤقتاً، فإن هؤلاء التابعين كانوا يسارعون إلى إعادة تأكيد ولائهم، ومع ذلك، فحينما لا تتم استعادة السلطة المركزية بسرعة، كان من شأن المرء أن يرى ظهور مشيخات شبة مستقلة أو ظهور شبة دول في محيط الدولة المركزية. ولم يكن (الحاكم) يتولى الحكم بالتتابع، ففي غالب الأحيان كانت تنشأ زعامات جديدة نتيجة للفوضى التي كانت تعقب انحسار القوة المركزية والمنافسة الشديدة بين الزعماء القبليين في المحيط، وإذا انبثقت سلطة مركزية قوية جديدة آنذاك (أو

(1) فؤاد حمه خورشيد، جغرافية كردستان وسايكولوجية الانسان الكوردي، الحوار المتمدن-العدد: 3619، في 2012/1/26.

سلالة حاكمة جديدة، أو جهاز دولة مُحدث) فإن استقلالية زعماء المحيط القبليين كانت ستخسر من جديد⁽¹⁾. ولذلك يمكن الإشارة إلى عدة أمور أهمها:

أ- القبائل بصفتها كيانات من خلق الدولة:

ما دامت حرية القبيلة وحرية كل فرد مضمونة، وما دامت الحكومات لا تتدخل في شئون القبيلة، نرى الأكراد يخضعون طوعاً لقوى الحكومات، حتى أصبح الخضوع من أجل الحفاظ على حرية القبيلة وحرية أفرادها مقبولا ولو على حساب استعباد كردستان بكاملها. ولم يستطع الأفراد والقبائل تشكيل حلف قوي يقف بوجه الحكومات التي حكمت كردستان، ولم يتعلم الأكراد كيف يموتوا من أجل حريتهم واستقلالهم الوطني وإنما اكتفوا بالقتال فيما بينهم بمعارك لأخذ الثأر بتشجيع من الدولة⁽²⁾. إن القبائل الكردية لا توجد في فراغ من شأنه أن يسمح لها بلنشوء نشوءاً مستقلاً، فأداؤها الوظيفي وتنظيمها الداخلي متأثران جداً بالعوامل الخارجية، وتشمل هذه العوامل القبائل الأخرى، بالإضافة إلى الدول. وفي الواقع إن تأثير الدولة على القبائل أكثر تنوعاً ونفاذاً بدرجة كبيرة مما قد أصبح واضحاً حتى الآن، فتدمير الإمارات الكردية والحملات التأديبية ضد القبائل غير المنضبطة والتوطين القسري وفرض الضرائب، كل ذلك لم يكن سوى جزء من الصورة الكلية. ولقد كانت للزعامات القبلية الطامحة كثيراً ما تعتمد على الدعم الخارجي أو التحالفات مع زعماء قبليين آخرين أو (ما هو أكثر نفعاً) بالاعتماد على دولة قوية. وفي بعض الأحيان كانت الدول هي التي تسلح القبائل وتعهّد لها بلواجبات عسكرية، وأثر هذا بشكل حتمي على التنظيم الداخلي للقبيلة، ويمكن أن ينظر إلى القبائل بصفتها كيانات من خلق الدولة (بمعنى من المعاني)⁽³⁾.

وفي كردستان أيضاً تطورت العلاقات ما بين كبار مُلاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر والدولة المعنية بطريقة مختلفة، ففي شرق كردستان كما في جنوبها نجد من بين كبار ملاك الأراضي والشيوخ والرؤساء العشائر من هم موالون للدولة. ويدعم كل من إيران والعراق هؤلاء بجميع الوسائل، فهم يحرضونهم لمحاربة الأكراد المناضلين من أجل تحريرهم،

(1) مارتن فان برونسن، (مرجع سابق)، ص 286-287.

(2) إسماعيل بيشيكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، (السويد: دار APEC للطباعة والنشر، 1998)، ص 296-297.

(3) مارتن فان برونسن، (مرجع سابق)، ص 282-283.

وفي العراق يطلق على هؤلاء اسم (الجحوش)، وغالباً ما تمنحهم الدولة مكافآت لقاء خدماتهم المهمة جداً أثناء الحرب، فالحرب التي تدور في هذين الجزئين من كردستان هي في واقع الأمر حرب بين الأكراد المواليين للحكومة والأكراد المقاتلين من أجل التحرر الوطني⁽¹⁾.

ب- اعتراض القوميين الأكراد على الهوية الإثنية:

لقد شهد عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين احتدام الاعتراض على الهوية الإثنية للطوائف الصغيرة، من جانب القوميين الأكراد، ومن جانب المفكرين المعبرين عن مصالح الدولة القومية التركية أو الإيرانية، أو العراقية. وبرزت نزعات قومية انفصالية وسط الناطقين بلغة الزازا (اللغة القرية من الكردية)، ووسط الأيزيديين، والعلويين الأكراد، وبدأ أن العصبية الجهوية الضيقة أخذت تشتد وتقوى على حساب الإنتماء إلى هوية إثنية أوسع مشاركة. وقد برزت هذه الظاهرة بجلاء في كردستان العراق، حيث أدت المنافسة المريرة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين⁽²⁾، إلى ترسيخ انقسام المنطقة إلى رقتين متباينتين اجتماعياً وثقافياً، رقتين تشعران بتمييزهما الجلي عن بعضهما.

وتبقى الحقيقة أن هناك وسط أكراد تركيا والعراق وسوريا فئات يتميز إنتماؤها إلى الكردية بالتأرجح والغموض، حيث لا تعد الهوية الكردية سوى واحدة من خيارات عدة للإنتماء. فالكردي قد ينتمي إلى قرية، أو لهجة معينة، أو طائفة دينية، ونجد وسط الكتلة الأساسية أيضاً وفرة من التنوعات الثقافية التي تجعل تحديد تخوم هذه الكتلة عينا، على

(1) إسماعيل بيشيكجي، (مرجع سابق)، ص 192-193.

(2) كان الصراع على السلطة بين الجماعات الكردية وخاصة بين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) سببه غياب حركة قومية كردية قوية، كما لعب التنافس الشخصي دوراً مهماً في ذلك النزاع ولهذا وحتى عام 1975، كان (جلال الطالباني) قد أذعن لحقيقة أن الملا (مصطفى البارزاني) هو من يقود الحركة الكردية، ولكنه بعد انهيار الثورة صار يعتبر نفسه الزعيم الشرعي للحركة، وقد أدى ذلك إلى اصطدامه بـ(مسعود البارزاني) والحزب الديمقراطي الكردستاني، وتعمقت المنافسة الدينية بين عائلتي (البارزانية) و(الطالبانية) قد لعب دوراً أيضاً فهما تنتميان إلى طريقتين صوفيتين متنافستين: البارزانيون ينتمون إلى الطريقة النقشبندية، والطالبانيون إلى الطريقة القادرية. فقد تأسست الطريقة النقشبندية في كردستان العراق لأول مرة في مطلع القرن التاسع عشر عبر جهود الملا خالد (توفي عام 1826م)، وهو من أفراد عشيرة الحاف الكردية، ويتبع النقشبنديون تعاليم محمد بهاء الدين البخاري (1317-1389)، وفي الوقت نفسه تقريباً وصلت الطريقة القادرية الأقدم إلى ذروة قوتها في ذلك الإقليم. ويتبع القادريون تعاليم الشيخ عبد القادر الكيلاني (1077-1166). وقد سيطرت الطريقتان فيما بينهما، وإلى درجة كبيرة على الحياة الدينية الكردية في العهد الملكي، إلا أنهما بدأتا بالانحسار منذ الثلاثينيات، إن لم يكن قبل ذلك، نتيجة لتراجع دور الدين وعلماء الدين بشكل عام. وللمزيد أنظر: مارتن فان برونسن، الكرد والإسلام، ورقة عمل مشروع دراسات المنصفة الإسلامية، رقم 13، (طوكيو: 1999م).

أساس بعض السمات الثقافية المشتركة ضرباً من المحال. كما يعد مجتمع الكردستاني مجتمعاً تَعَدُّدياً، يتميز بالتعدُّد القومي والتنوع في الإنتماء الديني والمذهبي والتقسيم الإجتماعي الريفي والمدني الذي يجعل كردستان تفتقر إلى وحدة فكرية وإثنية ودينية، وهذا ما يولد معوقات اجتماعية وسياسية في كردستان، هذا التميز بالتنوع والتعدد في المجالات الفكرية والاثنية والدينية وغيرها قد يكون مقدمات لترسيخ الانشقاق وعدم الاتفاق بين المكونات.

2- الاختلاف اللغوي:

أدى واقع الأكراد الاجتماعي والثقافي واللغوي إلى بروز كتابات ومواقف وأفكار، وليس مشروعات كبرى حتى الآن، قصدها التوحيد أو التقنين اللغوي والثقافي وتأطير مفردات الهوية ومواجهة السياسات الخارجية لدول الجوار، غير أن تلك الأفكار والكتابات تبين أن نظام القيم ربما لم يعد يتواءم مع التعددية الكبيرة ووقوع الأكراد تحت تأثير العناصر الفاعلة محلية وإقليمية وعالمية واسعة الطيف ومتعددة الاتجاهات والأغراض، ومن ثم متعددة النتائج والتجليات، الأمر الذي يتجلى في سياسات لغوية واتجاهات للهوية يصعب تأطيرها أو استخلاص معانٍ عامة لها، فأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الافتراق والمنافسات السياسية والثقافية واللغوية، ومن ثم إلى تمزق الجهد والموارد وتشتتها.

ويشهد البناء اللغوي للأكراد تحديات واسعة الطيف ومتفاوتة من حيث إدراكهم لها، ومن حيث تأثيرها المحتمل في هويتهم كما يتجلى في الخطاب الكردي الراهن، كما أن الإشارات القليلة إلى التعدد والتشتت اللغويين تُحيل الأسباب عند التحليل على العوامل الخارجية، أما العوامل الداخلية المتمثلة بالعوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فكثيراً ما يتم تجاهلها وأحياناً تُعطى وزناً نوعياً وتحليلياً أقل، وقد تعبر تبعات أو نتائج للعوامل الخارجية إياها. وتُشكل السياسات العامة لدول المجال الكردي مصدر تهديد رئيس بالنسبة إلى البناء اللغوي للأكراد من خلال (التعريب، والتترك، والتفريس) وما يماثلها، انطلاقاً من عدّها التكوين الكردي تطوراً مُمنهجاً أو خارج السياق العام لثقافة الدولة أو الاجتماع السياسي المعني⁽¹⁾.

(1) غفور مخموري، تعريب كوردستان: التعريب المخاطر الموجهة، ترجمة عبد الله قرکه ي، (أربيل: دار نارس للنشر، 2006م)، ص45.

إن التحدي اللغوي الرئيسي هو في المجتمع الكردي نفسه، ونحن لا نُقلل من عوامل البيئة المحيطة بالمجال الكردي أو التي تحكمه، ولا بعناصرها الفاعلة، لكننا نعيد ترتيب أولويات النظر إلى اللغة والبناء اللغوي واعتبارات تحليل الواقع الثقافي الراهن، ذلك أن التشكيل اللغوي واللهجات المتعددة سابق على الانقسام الجغرافي والتوزيع بين الكيانات السياسية الراهنة، ومن ثم قد يكون سبباً له، أو أحد أسبابه، وقد يكون نتيجة له أيضاً⁽¹⁾.

ويعتبر (اللوريين والبختياريين) الناطقين بلغات قريبة من الكردية، أنفسهم بعيدين عن الانتماء للقومية الكردية، رغم مزاعم القوميين الأكراد الأكثر تطرفاً بأن (اللوريين والبختياريين) أكراداً. بالمقابل نجد أن الناطقين (بالكوردانية والزازانية) اعتبروا أنفسهم، على مدى قرون أكراداً، مثلما أن جيرانهم الناطقين بالكردية، علاوة على المؤلفين العرب والأتراك، اعتبروهم أكراداً أيضاً، رغم أن هاتين اللغتين غير مفهوميتين عند الناطقين بالكردية الأصلية⁽²⁾. بل إن (الكرمانجية واسورانية)، وهما اللهجتان الأساسيتان في الكردية، تفتقران إلى الفهم المتبادل، فالسوراني لا يفهم الكرمانجي، والكرمانجي لا يفهم السورانية.

وقد تضم اللغة الواحدة عدة لهجات محلية، تدفع المتحاورين من مناطق مختلفة إلى تفضيل التواصل في اللغة التركية أو الفارسية أو العربية، بسبب صعوبة فهمهم الكردية بعضهم. إن اللهجات الكردية المتنوعة تعرضت في البلدان التي يسكنها الأكراد إلى تأثيرات كبيرة من اللغات الرسمية في تلك البلدان، من ناحية المفردات، والنحو والصرف أيضاً (في حدود معينة)، وهكذا فإن اللهجة المحكية الواحدة على جانبي الحدود بين الدولتين أخذت تفترق تدريجياً إلى لهجتين. ولعل عوامل التهديد اللغوي ومخاوف الهوية ترتبط بالمعنى العميق للسياسة في المنطقة، من جهة العلاقة بالثقافة والتكوينات الإثنية، ومن جهة توسل القوة والعنف المادي والرمزي، تجاه ما يُعتبر تهديداً. وهذا ينطبق على حال الأكراد، خصوصاً في ما يتعلق باللغة، إذ تشكل الأخيرة ساحة من ساحات المواجهة الرمزية والمادية على امتداد المنطقة، وأن بدرجات متفاوتة، وأقترن ذلك أحياناً بعقوبات لردع مستخدمي لغات غير مُعترف بها أو غير مُصرح بها، وهناك من يعد توسل لغة أخرى بمنزلة فعل خيانة لـ(الأمة).

(1) عقيل سعيد محفوض، الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م)، ص 105.

(2) مارتن فان برونسن، الأكراد وبناء الأمة، (مرجع سابق)، ص 14.

واعتبر الأكراد أن وضعهم اللغوي هو نتيجة مركبة للوضع السياسي في المنطقة والعالم، مثلما أن السياسات التي تتبعها دول المجال الكردي تعتبر الأكراد مصدر تهديد محتمل أو وشيك لزعم أو أيديولوجيا البناء اللغوي القومي. ويقول الكاتب الكردي الإيراني (أمير حسنپور) "بقي علماء اللغويات ودارسو اللغة الكردية صامتين تجاه القتل المتعمد لموضوع أبحاثهم من سلطات عدد من الدول في تركيا وإيران وسوريا. وإن سياسة الإبادة اللغوية المُشرعنة في الدساتير والقوانين لم تنكر حقوق الأكراد اللغوية فحسب، وإنما انتهكت حرية تعليمها أكاديمياً في كل مكان ... وليس من الصعب رؤية أن هذا الصمت يسمح لآليات الإبادة اللغوية أن تشغل بحرية في حقولها القاتلة"⁽¹⁾.

ومن المعوقات الظاهرة للفرد الكردي عدم استخدامه لغة القرية، بل اللغة الرسمية للدولة (تركية، عربية، فارسية)، وهذا وسع الهوية الثقافية الفاصلة بين أكراد العراق وإيران وتركيا وسوريا. وإن التعليم الإلزامي والخدمة العسكرية الإجبارية، إضافة إلى أشكال التعبئة السياسية المختلفة (الانتخابات - التظاهرات الجماهيرية) والتطور الإقتصادي والهجرة الداخلية، وتأثيرات التلفزيون (القومي)، عملت جميعاً على دمج القرى البعيدة وزجها في الحياة القومية لهذه الدول⁽²⁾. وتبلورت في المجتمع الكردي ظاهرة يُطلق عليها الهوية القومية (الكردي العراقي، الكردي التركي، الكردي الإيراني)، التي تميزها عن المجتمعات الكردية في الدول الأخرى، لقد وسم هذا التطور تبلور هويات قومية مناطقية في الدول العربية وإيران وتركيا. إن رسم حدود أربع دول مختلفة داخل موطن الناطقين بالكردية قد أثر في وضعهم بطريقتين⁽³⁾:

أ- إن القوة المحركة للسياسة والثقافة واللغة والنماذج الاجتماعية لكل دولة قد تركت سماتها الخاصة والمميزة على كل من المجتمعات الكردية الأربعة.

ب- إن مصالح أحد تلك المجتمعات الكردية كانت تتصادم في بعض الأحيان مع مصالح مجتمع كردي آخر، مما ينجم عنه الصراع فيما بينهما، ومثال ذلك الاشتباكات المسلحة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق وحزب العمال الكردستاني (PKK) في تركيا، وخاصة في تسعينيات القرن العشرين.

(1) Amir Hassanpour, The Politics of A-Political Linguistics: Linguists and Linguicide, Kurdish Academy of Language, on the Web: www.kurdishacademy.org/?q=node/180 (Accessed 12/2/2013).

(2) مارتن فان برونسن، الأكراد وبناء الأمة، (مرجع سابق)، ص 18.

(3) أوفرا بينغيو، (مرجع سابق)، ص 19.

المبحث الثاني: التحديات الإقليمية

يمثل الأكراد تحدياً حقيقياً لكل الدول المتاخمة لكردستان وتعبيراً إقليمياً فريداً عما يمكن أن نسميه التصادم بين (فكرة القومية)، وبين (فكرة الدولة) مثلما حدث في أوروبا في تسعينيات القرن العشرين - وعلى الأخص في يوغسلافيا الاتحادية السابقة- فمع وضوح تميزهم القومي والعرقي، يبدو كما لو أن هناك توافقاً إقليمياً على عدم الاعتراف بهم كأصحاب قومية خاصة، تمت عبر قرون عديدة. حيث كان الأكراد يلقون نوعاً من الإنكار والاضطهاد في كل البلدان التي يعيشون فيها، وفي زمن سابق حتى عام (1999م)، كان العراق وتركيا يتبادلان حق التعقب الساخن داخل أراضيهم لضرب المتمردين الأكراد. وكانت المسألة الكردية باستمرار موضع إنشغال وإستثمار الدول التي تمتد عبرها أراضي كردستان وينتشر فيها الأكراد في إدارة كل منها للعلاقات الإقليمية، خصوصاً ما بين تركيا والعراق، وتركيا وسوريا، والعراق وإيران.

وواقع كردستان اليوم مقسمة وملحقة أجزاؤها بكل من تركيا وإيران والعراق وبشكل أقل في سوريا وأذربيجان وأرمينيا. وممكن وجود الأكراد كعنصر فصل بين العرب والفرس والأتراك - خاصة في ظل حرية تحركهم النسبية على حدود الدول الثلاث- من الحصول في معظم الأحوال على قدرة من المناعة في مواجهة التأثير والسيطرة التامتين سياسياً وثقافياً للشعوب المجاورة. ورغم أن وجود الأكراد في العراق شكل إغراء للقوى الإقليمية لإستخدامهم للتدخل في شئون العراق مما يتيح لجيران أو منافسين إقليميين للعراق فرصة ممارسة ضغط على العراق، فإن القضية الكردية شكّلت مشكلة مزدوجة أيضاً لكل من تركيا وإيران وسوريا بسبب وجود الأكراد ذات ثقل داخل حدودها، وأحياناً سعت تلك الدول إلى التعاون مع العراق، وأحياناً أخرى تعاونت فيما بينها ثنائياً أو ثلاثياً لإحتواء انعكاسات وتداعيات القضية الكردية. إن واحدة من أبرز المشاكل التي يواجهها الأكراد في الوقت الحاضر، هو عدم خضوعهم لدولة واحد، فالكثير من الشعوب تحررت لأنها كانت تخضع لدولة واحد. أما حالة كردستان فهي حالة نادرة لأنها تخضع لأربعة دول.

أولاً: التعاون الأمني بين (تركيا - إيران - العراق - سوريا)، ضد مقترح كيان كردي

فُعلت إتفاقية التعاون الأمني بين العراق وتركيا في 25 مارس 1983م، وسمح للقوات التركية بالتوغل داخل الأراضي العراقية مسافة (30كم)، بهدف مُهاجمة المناطق الكردية الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (PKK)، وبعد يومين من بدء العملية قامت الطائرات التركية بقصف بعض مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة (باهدينان) الواقعة قرب الحدود التركية الإيرانية⁽¹⁾.

وقد اعترضت تركيا على المفاوضات بين الحكومة العراقية والإتحاد الوطني الكردستاني، واستخدمت النفط كورقة ضغط على العراق في حال الاتفاق بين الطرفين، فالعراق يدرك أن غلق أنبوب النفط المار عبر الأراضي التركية سوف يخنق الاقتصاد العراقي، كونه المنفذ الوحيد لتصدير النفط العراقي أثناء الحرب (مع إيران). وعليه قام وزير خارجية تركيا (فاهت هاليو غلو) بزيارة العراق في أكتوبر 1984م مهدداً بإغلاق الحدود بوجه الواردات العراقية، وأكد على إتفاقية التعاون المشترك بين العراق وتركيا⁽²⁾.

وفي مجال التنسيق مع تركيا، قام وزير الخارجية العراقي بزيارة لأنقرة لغرض توقيع إتفاقية التعاون الأمني مع تركيا والتي أصبحت سارية المفعول في 15 أكتوبر 1984م، والتي عرفت بإتفاقية (المطاردة الحثينة) لغرض مكافحة الإرهاب في منطقة الحدود المشتركة، والتي نصت على السماح لكل من تركيا والعراق القيام بعمليات متابعة للعناصر التخريبية داخل أراضي الطرف الآخر في حالة الضرورة القصوى ولمسافة خمسة كيلو متر ولمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام.

كما وجهت الاتهامات إلى إيران وسوريا بدعم الانفصاليين الأكراد، الذين كانوا يسعون للقيام بأعمال تخريبية ضد أنبوب النفط، الذي يمر بالمنطق العراقية والمتجه إلى تركيا⁽³⁾. إن هذه الاتفاقية جاءت تلبية لمصالح البلدين، فتركيا وقعت الاتفاق جراً انتقال حزب

(1) بيار مصطفى سيف الدين، المسألة الكردية في العلاقات الأمريكية التركية 1991-1999، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، 2009م)، ص 107.

(2) فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (قبرص: دار قرطبة للنشر، 1993م)، ص 77.

(3) وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني PKK، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002م)، ص 132.

العمال الكردستاني التركي من معسكراته السابقة في سوريا وسهل البقاع اللبناني إلى معسكر (لولان) في شمال العراق عبر الأراضي الإيرانية وموافقة الحكومة الإيرانية، بموجب اتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في يوليو 1983م⁽¹⁾. وهكذا منح العراق الجيش التركي التفويض بملاحقة حرب العمال الكردستاني في شمال العراق وتنفيذ عدة عمليات عسكرية واسعة، مما أتاح الفرصة لتركيا ملء الفراغ في شمال العراق بسبب انشغال الجيش العراقي بحربه مع إيران⁽²⁾.

أما إيران فقد سمحت للمرة الأولى لتركيا بتعقب وتنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق داخل أراضيها لملاحقة حزب العمال الكردستاني وذلك في 20 أغسطس 1984م، وتوغت القوات التركية لمسافة (22 كم) داخل الأراضي الإيرانية ومسافة مماثلة داخل الأراضي العراقية. وتم التوقيع على اتفاق أمني بين تركيا وإيران في 28 نوفمبر 1984م، ولكن هذا الاتفاق لم يرتق إلى مستوى ما تحقق على صعيد الاتفاقية الأمنية الموقعة بين تركيا والعراق⁽³⁾.

وبعد تشكيل حكومة الأمر الواقع شمال العراق، واعتماد الصيغة الفيدرالية مع بغداد، ومن أجل تفادي وقوع أزمة مع إيران إزاء ذلك التطور، وجه برلمان كردستان العراق في أوائل عام 1993م رسالة إلى مجلس الشورى الإيراني يوضح فيها رغبة السلطة الكردية في التعاون مع إيران، كما جاء التأكيد فيها على أن إقامة إقليم كردي فيدرالي لن يكون مقدمة لتقسيم العراق مما يهدد دول الجوار، وأن القيادة الكردية تتفهم المخاوف الأمنية الإيرانية وسوف تفعل قصارى جهدها لعدم تعريض المصالح الإيرانية للخطر⁽⁴⁾.

وفي هذا السياق، قام (عصمت سيزجين) وزير الداخلية التركي بزيارة إيران في سبتمبر 1992م، لتوقيع اتفاق أمني بين الحكومتين ينص على تشكيل لجنة إيرانية- تركية أمنية عليا، وإنشاء لجان عسكرية على طول الحدود الإيرانية - التركية التي تبلغ (499 كم)، للقيام بعمليات عسكرية مشتركة ضد قواعد حزب العمال الكردستاني التركي⁽⁵⁾.

(1) Michael M. Gunter, A defacto Kurdish state in northern Iraq, Third World Quarterly, vol.14, no.2, 1993, p.305.

(2) Michael M. Gunter, The Kurds and the Future of Turkey, (New York: Mocomillam press, 1997), p.97.

(3) فيليب روبنس، (مرجع سابق)، ص 70.

(4) Bayram Sinkaya, Conflicya, Conflict and Cooperation in turkey- Iran relation: 1989-2001, master thesis, (middle east technical university, department of international relation, 2004), p.71.

(5) وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2005م)، ص 166.

كان الاتفاق الأمني لعام 1992م، امتداداً لاتفاقية عام 1989م بين البلدين، وتشكيل لجنة أمنية عليا مشتركة إيرانية - تركية تختص بالمسائل الأمنية وامن الحدود، إلا أن الاتفاق الأمني لعام 1992م، لم يكتب له النجاح نتيجة الاتهامات الإيرانية المتكررة لتركيا بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق المعارضة لإيران⁽¹⁾. وفي نوفمبر 1993م، وفي إطار جولة جديدة من المباحثات بين الطرفين التركي والإيراني، تم التوقيع في أنقرة على بروتوكول أمني مشترك خاص بمسائل أمن الحدود، وينص على عدم سماح الدولتين لأية منظمة إرهابية بالتواجد فوق أراضيها⁽²⁾.

توجت مرحلة التعاون الأمني بين إيران وتركيا، بزيارة الرئيس التركي (ديميرل) إلى إيران في يوليو 1994م، وهذه الزيارة الأولى لرئيس تركي منذ إعلان جمهورية إيران الإسلامية عام 1979م، وتباحث الرئيس التركي مع الرئيس الإيراني (هاشمي رفسنجاني) في عدة أمور من بينها المسألة الكردية⁽³⁾. وأعرب الرئيس الإيراني عن استعداد بلاده للتعاون مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني، كما أعلن "إن إقامة دولة كردية هو من قبيل المستحيلات"⁽⁴⁾. وفي 10 أغسطس 1996م، زار رئيس الوزراء التركي (نجم الدين أربكان) إيران، وكان اللقاء بين الطرفين للتباحث في الأمور الأمنية والتعاون بين البلدين، وعلى هامش الزيارة أتعف البلدان على ضبط الأمن في حدودهما المشتركة، وتبادل المعلومات بين قوات أمن الدولتين⁽⁵⁾. كما توصلت كل من إيران وتركيا إلى توقيع بروتوكول تعاون أمني مشترك في 19 ديسمبر 1998م في طهران⁽⁶⁾. وفي منتصف يناير 2001م، قام وزير الخارجية الإيراني (كمال خرازي) بزيارة إلى تركيا بهدف التعهد بعدم السماح لعناصر حزب العمال الكردستاني بالتسلل إلى أراضيها، والبدء بتسوية القضايا الأمنية محل

(1) خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999م)، ص51.

(2) أحمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، دراسات إستراتيجية، (بغداد: 2003م)، ص51.

(3) شيماء عادل فاضل، أثر المتغير الإيراني في العلاقات العرقية- التركية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة النهدين كلية العلوم السياسية، 2006م)، ص98.

(4) روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية- الإيرانية، ترجمة محمد إحسان، (أربيل: دار نارس للطباعة والنشر، 2001م)، ص65.

(5) الأبعاد السياسية للحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط، سلسلة تقارير، العدد5، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، أغسطس 1996م)، ص3-4.

(6) السيد عوض عثمان، أفاق جديدة للعلاقات الإيرانية- التركية، مجلة مختارات إيرانية، العدد25، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، أغسطس 2002م)، ص82.

الخلاف من خلال التشاور والمحادثات المباشرة ومن خلال القنوات الرسمية ذات لصلة وعبر الأطر المؤسسية التي تم الاتفاق عليها في وقت سابق⁽¹⁾.

وأثناء الزيارة الرسمية للوفد التركي إلى إيران في 7 مايو 2001م، لبحث قضايا الإرهاب، عقدت اجتماعات اللجنة الأمنية العليا المشتركة التي تم إنشاؤها أواخر عام 1998م، وأسفرت هذه الاجتماعات عن توقيع الطرفين على مذكرة تفاهم لتنفيذ الاتفاقيات الأمنية الموقعة بينهما سابقاً، والاتفاق على تشكيل ورش عمل لدراسة قضايا الإرهاب التي تهدد الأمن الداخلي لتركيا وإيران من خلال تبادل المعلومات والآخر بحث أساليب تنفيذ الإجراءات المشتركة⁽²⁾.

وبعد أحداث 2003م واحتلال العراق، وقعت تركيا والعراق اتفاق أمني في شهر أكتوبر 2007م، وكان الهدف منه مطاردة وتصفية جيوب حزب العمال الكردستاني⁽³⁾، بعد العمليات النوعية التي قام بها مقاتلوه في مناطق متعددة من تركيا قبل توقيع هذا الاتفاق⁽⁴⁾. وفي منتصف عام 2003م قام الرئيس التركي (نجدت سيزار) بزيارة لإيران، ثم تلاها زيارة وزير الخارجية التركي (عبد الله غول) مرتين لإيران، كما قام وزير خارجية إيران (كمال خرازي) بزيارة لتركيا في العام نفسه. وبظهور حزب كردي جديد يمثل الجناح الإيراني لحزب العمال الكردستاني التركي في إبريل 2004م، والمعروف باسم (حزب الحياة الحرة الكردستاني)، بدأت حالة الخلافات الإيرانية - التركية في الحل، وبدأ التركيز على رفع مستوى التعاون الأمني بين الدولتين.

(1) السيد عوض عثمان، أفاق جديدة للعلاقات الإيرانية- التركية، مجلة مختارات إيرانية، العدد 25، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، أغسطس 2002م)، ص 83.

(2) أحمد محمد طاهر، العلاقات الإيرانية- التركية، في مدحت أحمد حماد (محرر)، التقرير الاستراتيجي السنوي 2001، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 2002م)، ص 290.

(3) في 21 فبراير 2008 توغل الجيش التركي في شمال العراق لمدة ثمانية أيام، وأعلن أنه نجح في تحقيق أهدافه ضد حزب العمال الكردستاني. وبعد التوغل التركي قال الرئيس العراقي (جلال الطالباني) خلال زيارة زعيم (حزب المحتمع الديمقراطي التركي) طالباً منه المساعدة على حل المشكلة الكردية في تركيا: "قولوا لعناصر حزب العمال الكردستاني ألا ينتظروا منا دعماً، وعليهم أن يتركوا السلاح وأن يعودوا إلى صوابهم". بينما أشادت تركيا بدور (مسعود البارزاني) في بناء المخافر الحدودية وتعزيز أمن الحدود على جانب الحدود التركية العراقية. أنظر: طه اقبولن، المسألة الكردية على مفترق طرق، صحيفة الحياة، في 14/5/2008.

(4) صحيفة الوطن الكويتية، في 11/10/2007.

وفي عام 2004م قام وزير خارجية تركيا (عبد الله غول) بزيارة إيران والتقى خلالها بالرئيس الإيراني (محمد خاتمي)، لذي صرح "لن يستطيع أعداء تركيا من جماعات إرهابية أو غيرها إلحاق أي أذى بها عبر استخدام الأراضي العراقية"⁽¹⁾. وفي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي (أردوغان) إلى إيران في 28 يوليو 2004م. وقعت تركيا وإيران اتفاقاً للتعاون الأمني الذي صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني التركي منظمة إرهابية محظورة⁽²⁾. وتزايدت وتيرة التعاون التركي الإيراني، بعد تزايد هجمات حزب الحياة الحرة الكردستاني على إيران، وحزب العمال الكردستاني على تركيا. فقد استمر التعاون الأمني بين الدولتين واستمرت الاجتماعات على مستوى وزراء الخارجية، وقام وزير الخارجية الإيراني بزيارة تركيا نهاية عام 2005م للتباحث حول موضوع الإرهاب والتعاون الأمني بين الدولتين، وأسفرت الزيارة عن توقيع مذكرة تفاهم أمني في 30 فبراير 2006م، وجاءت الاتفاقية طبقاً للاتفاقية الأمنية المبرمة في يوليو 2004م. وأستمر الترتيب الأمني بين الدولتين وتوصل البلدان في 17 إبريل 2007م، إلى توقيع مذكرة خاصة بتفعيل التعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية حول أماكن تواجد حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني. وفي ربيع عام 2008م، انعقدت اجتماعات اللجنة الأمنية العليا المشتركة في العاصمة التركية، لمناقشة القضايا الخاصة بالتعاون الاستخباري ضد الحزبين الكرديين المناوئين⁽³⁾.

وقم الرئيس الإيراني (محمود أحمددي نجاد) أثناء زيارته لتركيا في يوليو 2008م، في الكشف عن معلومات تفيد بتزايد الدعم الإيراني للقوات التركية في قصف قواعد حزب

(1) بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق. المشكلات والآفاق المستقبلية، ترجمة مركز اخليج للأبحاث، (دي. 2005م)، ص72.

(2) لقد منحت الاتفاقية الأمنية بين تركيا وإيران في عام 2004، تركيا الأفضلية في قتال حزب العمال الكردستاني من خلال ما تضمنته الاتفاقية من بند يتعلق بتنسيق العمليات العسكرية بين إيران وتركيا ضد حزب العمال الكردستاني، كما جعلت الاتفاقية إيران تتخلى عن حزب العمال الكردستاني كأداة للمساومة لعدة عقود. أم أهمية الاتفاقية بالنسبة لإيران، فقد جرى توقيعها بعد مضي ثلاثة أشهر من إعلان تأسيس حزب الحياة الكردستاني- الفرع الإيراني لحزب العمال الكردستاني. وللمزيد أنظر: Kerim Yildiz, Tanyei B. Taysi, op.cit, p.76.

(3) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، العدد 10، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، سبتمبر 2008)، ص26.

العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني المنتشرة في سلسلة جبال قنديل⁽¹⁾. هذه أبرز الاتفاقيات الأمنية بين (تركيا وإيران والعراق)، لمنع أي كيان كردي في النشوء، أو التمدد على مناطق الدول المذكورة، لقد سعت الدول المذكورة إلى إعاقه أي تفكير للقيادات الكردية أو الأحزاب الكردية بالعمل على الأخذ بنظام الحكم الذاتي أو الفدرالي، على حساب حكومات الدول المقتسمة لكردستان.

ثانياً: التعاون السياسي ما بين (تركيا - إيران - العراق - سوريا)، ورفض

قيام كيان كردي

في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991م، سعت إيران وتركيا وسوريا للتنسيق فيما بينها بهدف الحفاظ على وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، وللحيلولة دون التعاون فيما بين الفئات الكردية الفاعلة سياسياً أو عسكرياً عبر الحدود القائمة ودون إنشاء دولة كردية مستقلة. فقد اتفقت تركيا وإيران على مواجهة خطر التهديد الخارجي المتمثل في أكراد العراق خشية تعرض أمنهما القومي للخطر. وعلى أثر إعلان تشكيل حكومة إقليم كردستان العراق في أكتوبر 1992م، دعا رئيس الوزراء التركي (سليمان ديميريل) كلاً من إيران وسوريا والسعودية إلى حضور اجتماع عاجل في أنقرة للتباحث بشأن مستجدات الوضع السياسي في شمال العراق، وفي يومي 13 - 14 نوفمبر 1992م انعقد الاجتماع الأول على مستوى وزراء خارجية تركيا، وإيران، وسوريا، باستثناء السعودية التي رفضت الحضور. وفي الاجتماع أبدى وزراء الخارجية قلقهم على مصير العراق، وأعلنوا رفضهم أي خطوة تهدد وحدة العراق واعتبار الفيدرالية في العراق تهديداً لوحدة⁽²⁾.

وفي فبراير 1993م انعقد الاجتماع الثاني على مستوى وزراء الخارجية في دمشق، والثالث في طهران في يونيو 1993م⁽³⁾، والرابع في إسطنبول في فبراير 1994م، والخامس في دمشق أغسطس 1994م، وقد نجحت هذه الاجتماعات إلى حد كبير في وقف التوجهات

(1) Henri J. Barkey, Preventing Conflict over Kurdistan, (Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2009), p.30.

(2) علي صالح الميراني، موقف جريدة (ده نكي كورد/ صوت الأكراد) من تطورات الأوضاع السياسية في كردستان 1977-1997، (دهوك: مطبعة جامعة دهوك، 2010م)، ص79.

(3) صلاح سام، المشككة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، (مرجع سابق)، ص551.

الانفصالية لأكراد العراق⁽¹⁾. أما الاجتماع السادس فكان في العاصمة الإيرانية طهران في سبتمبر 1995، وكالعادة في ختام الاجتماع أكد وزراء الخارجية للدول الثلاثة على معارضتهم لفكرة تقسيم العراق. قام رئيس الوزراء التركي (نجم الدين أربكان) في أغسطس 1996م بزيارة إلى إيران، اقترح على إيران حضور قمة رباعية إلى جانب سوريا والعراق لمناقشة الأوضاع في شمال العراق وبحث سبل التعاون لمواجهة خطر تقسيم العراق، لم ينعقد المؤتمر بسبب إعلان تركيا إقامة منطقة أمنية عازلة على طول الحدود مع العراق في شهر سبتمبر من العام نفسه⁽²⁾.

وبعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق 2003م، تم انعقاد المؤتمر الإقليمي الأول في تركيا في يناير 2003م بحضور وزراء خارجية إيران وسوريا، وعُقد المؤتمر الثاني في طهران في مايو 2003م، والثالث في دمشق في أكتوبر من العام نفسه للتباحث في الشأن العراقي وإقليم كردستان، وفي ختام الاجتماعات اتفقت الدول الثلاث على العمل معاً لمنع تفتيت وحدة الأراضي العراقية⁽³⁾. وعُقد بالتوازي مع اجتماعات الدول الثلاث (تركيا وإيران وسوريا) مؤتمر خاص بالعراق ودول الجوار الإقليمي في العاصمة التركية 23 يناير 2003م، شاركت فيه سوريا وإيران ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية، وانعقد المؤتمر الثاني في الرياض، والثالث في طهران 28 مايو 2003م، والرابع في دمشق 2 نوفمبر 2003م، وفي ختام هذه الاجتماعات أكد وزراء خارجية الدول رفضهم لأي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تجزئة العراق والتأكيد على احترام سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه، وتأتي هذه البيانات الصادرة عن المؤتمرات الأربعة تلبية لرغبة إيرانية - تركية مشتركة، على اعتبار أن مشروع الدولة الكردية في شمال العراق إذا ما تحقق قد يؤدي إلى انضمام الجنوب الشرقي من الأناضول إليه وأجزاء من إيران وسوريا⁽⁴⁾.

(1) نادره وهاب أحمد الفيبي، دور تركيا الإقليمي في العراق للمدة (2002-2009)، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010م)، ص194.

(2) آمال حسين محمود، العلاقات الإيرانية- التركية، في مدحت أحمد حماد (محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي 1996، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997م)، ص76.

(3) سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، العدد 41، (بغداد: هموز- كانون الأول 2010م)، ص21.

(4) سعد إرزيغ إيدام، العلاقات التركية - الإيرانية 1979-2006 الموقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008م)، ص316.

أساس وقف مساعدتها للأكراد، وبدأ العراق بتوسيط المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، ونتج عن هذه الوساطة وضع أسس اتفاقية الجزائر في فبراير 1975م. وتم الاتفاق النهائي بين العراق وإيران في مارس 1975م - على هامش مؤتمر قمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) - على وقف المساعدات الإيرانية للحركة الكردية المسلحة، وتخطيط الحدود البرية والنهرية بين الطرفين⁽¹⁾. وفي 22 مارس 1975م، نهارت المقاومة الكردية وأعلن (الملا مصطفى البارزاني) بأن الحرب قد انتهت وقال "نحن وحيدون دون أصدقاء ولم يعد الأمريكيان يقدمون لنا أية مساعدات وننتظر أياماً سوداء قاتمة"⁽²⁾.

وتلقى الأكراد ضربة قوية من جراء تغير التحالفات الإقليمية التي كنت تستخدم الأكراد كورقة ضغط بين الأطراف المتصارعة. ويقول (شاه إيران): بالتأكيد لقد ساعدنا الثورة الكردية وحتى المرحلة الأخيرة، كنا الوحيدين الذين نمددهم بالمساعدة، وعندما أوقفنا مساعدتنا انهارت الثورة، فلعدة سنوات كانت الحكومات العربية تضايقنا بدعاياتها العدائية ومحاولاتها التخريبية، فوجدت ثمة إمكانيات في قلاقل كردستان وبعد التفكير في الموضوع قررت مساعدة الأكراد"، "لقد ساعدت الأكراد. ولم أكن أرغب في بعث المسألة الكردية، فلدينا أقلية كردية في إيران، لكنني أردت أن أصفع الحكومة في بغداد على وجهها، وعندما توقفوا عن مضايقتنا توقفنا نحن عن مضايقتهم، لقد كلفتنا عملية كردستان (300) مليون دولار، وهذا مبلغ ضخم حتى أنفقه، لكن كان علي أن أنفقه"⁽³⁾.

قامت إيران بعد ثورة 1979م بدعم الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، مادياً ومعنوياً، فضلاً عن منحه حق إقامة معسكرات على أراضيها كقاعدة انطلاق لتنفيذ الهجمات ضد الجيش العراقي، لقاء تأييد قيدة الحزب وأعضائه للثورة الإيرانية والقتال إلى جانب قوات

(1) فتحي عفيفي، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م)، ص208.

(2) نقلاً عن: جوناثان راندل، (مرجع سابق)، ص200-230.

(3) نقلاً عن: محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، (القاهرة: دار الشروق، ط3، 1983م)، ص142.

عليها الفصائل الكردية في إطار ما يعرف (عمليات الأنفال) والتي استمرت حتى 26 أغسطس 1988م، وأسفرت الحرب ضمن ما أسفرت عنه تأكيد حقيقة أن الأكراد تاريخياً هم لعبة السلم والحرب في منطقة الشرق الأوسط، فإذا اتفق الجيران أو تحاربوا كانوا هم الخاسرين⁽¹⁾.

2- استخدام سوريا للأكراد:

أما العلاقات بين سوريا والأكراد فكانت معقدة هي الأخرى، فقد دعمت سوريا الاتحاد الوطني الكردستاني في عام 1975م، وكان الدافع لسوريا إلى دعم الأكراد هو عداؤها للعراق، وكذلك حاجتها إلى (تصدير) مشكلتها الكردية عن طريق دعم كل من الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق وحزب العمال الكردستاني في تركيا⁽²⁾. وتساعد الدعم السوري للأكراد ضد تركيا لأهداف سياسية. وقدمت سوريا الدعم لحزب العمال الكردستاني التركي منذ بداية الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات، فاحتضنته منذ عام 1984م، ومنحته فرصة فتح مكاتب واتخاذ مقرات، إضافة إلى كل التسهيلات اللوجستية الممكنة في الأراضي السورية وفي منطقة البقاع اللبناني التي كانت تسيطر عليها القوات السورية⁽³⁾. وفي يوليو 1987 وقع (توركت أوزال) رئيس وزراء تركيا بروتوكولا للأمن مع سوريا في دمشق، ووفقاً لمواد ذلك البروتوكول وافقت سوريا على منع حزب العمال الكردستاني من الانطلاق من أراضيها للإغارة على تركيا، بل أن تبعد حزب العمال الكردستاني من الأراضي السورية. ومن جانبها وافقت أنقرة على تزويد دمشق بما لا يقل عن خمسمائة متر مكعب من المياه في الثانية شهريا وبعد ذلك، توضح موقف سوريا المتصلب، وتم نقل معسكرات تدريب أعضاء حزب العمال الكردستاني إلى المناطق التي تسيطر عليها سوريا والتي من المفترض وجودها داخل الحدود اللبنانية، ولكنها تخضع للسلطات الشرعية السورية⁽⁴⁾.

(1) إن ظروف الأكراد بعد الحرب الإيرانية العراقية كانت، مشابهة في نواحي عدة، لظروفهم بعد انهيار الثورة الكردية في مارس 1975. ففي كلتا الحالتين كانت إيران الداعم الرئيسي للحركة القومية الكردية، وهي التي توفقت عن تقديم الدعم لأسباب سياسية، لتوجه بذلك ضربة مميتة للحركة الكردية، وفي كلتا الحالتين كان هناك نزوح جماعي للاجئين الأكراد (إلى إيران في الحالة الأولى وتركيا في الحالة الثانية). وللمزيد أنظر: أوفر بينغوي، (مرجع سابق)، ص 248.

(2) (المرجع نفسه)، ص 294.

(3) الآن قادر، القضية الكردية في غربي كردستان، (لندن: مطبوعات جمعية غربي كردستان والمؤتمر الوطني الكردستاني، 2002م)، ص 8.

(4) ميخائيل م. جونتز، الأكراد ومستقبل تركيا، ترجمة سعاد محمد إبراهيم، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007م)، ص 137.

رابعاً: سياسات (تركيا، إيران، سوريا) تجاه الأحزاب الكردية

أدت تطورات الأوضاع في كردستان العراق بعد عام 1991، إلى انعكاسات خطيرة على دول الجوار العراقي وتحديداً تركيا وإيران، فقد تمكن أكراد العراق من تجسيد هويتهم الثقافية وشخصيتهم القومية، عبر مظاهر مختلفة: من حكومة، وبرلمان، ومليشيات عسكرية، وعلم خاص، وميزانية مستقلة، أظهرت مخاوف حقيقية للحكومات التركية من تأثير تلك التطورات على وضعها الكردي المضطرب، واحتفاظ حرب العمال الكردستاني بقواعد للتمركز والتدريب في شمال العراق ومهاجمة الجيش التركي. ولذلك تبنت أنقرة إستراتيجية متعددة الأبعاد، يتركز شطرها الأول على الاستمرار في مهاجمة قواعد الحزب في شمال العراق، وإقامة شريط حدودي عازل مع العراق يمنع تسلسل مقاتلي الحزب إلى الأراضي التركية⁽¹⁾. وتخشى تركيا من تأثير الوضع الكردي في العراق على سكانها الأكراد وما يمكن أن يصاحب ذلك من تداعيات. وفي هذا تخشى تركيا من عاملين:

1- تصاعد مطالب الأكراد الأتراك بإقامة حكم ذاتي على غرار ما حدث في العراق.

2- تحول كردستان العراق إلى قاعدة للأكراد الأتراك.

وبالرغم من أن المخاوف التركية المعلنة تتركز حول وضع الأغلبية التركمانية في كركوك. إلا أن الواقع يشير إلى أن ثمة أهدافاً إستراتيجية تركية أخرى، حيث تعتبر تركيا أن الأهداف القومية لأكراد العراق ليست مقتصرة على الحصول على الحكم الفيدرالي في إطار نظام ديمقراطي فيدرالي وإنما أهدافهم تتمثل في الاستقلال وإقامة دولة كردية مستقلة للأكراد⁽²⁾.

لقد أصبحت منطقة شمال العراق واقعياً تحت الحماية الدولية. وإن النمط المتمثل في استخدام إحدى الدول أكراد دولة أخرى كوسيلة ضد كردها وضد الدولة المنافسة، ومآزق المجاميع الكردية المتمثل في الاضطرار إلى الاختيار بين مصلحتهم الخاصة والمصالح القومية العليا، كان مثل القيد السياسي المتأصل الذي عمل ضد القضية الكردية. لذا فإن العمليات عبر الحدود كانت تقطع كلا الطريقتين بما أنها كانت تضر بالقضية الكردية في

(1) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 144-145.

(2) بير محمد ملازهي، تركيا وتطورات كردستان العراق، مجلة مختارات إيرانية، العدد 57، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل 2005م)، ص 62.

العراق وتركيا وإيران وسوريا بالإضافة إلى حكومات الدول، وهكذا نلاحظ أن تحقيق أهداف أكراد العراق بدأ مرهوناً بإفشال أهداف حزب العمال الكردستاني (PKK).

كانت إيران في تلك المرحلة معادية للاتحاد الوطني الكردستاني بسبب اتهامها إياه بتقديم المساعدات للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني)، وهكذا دخلت المسألة الكردية في سياق محاولات السياسة الإيرانية للتأثير في التركيبة السياسية في العراق. وتضاعف النفوذ الإيراني في شمال العراق عقب المعارك التي دارت بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحول دعم إيران منذ ذلك الوقت للاتحاد الوطني الكردستاني، فالخط السياسي لحكومة إيران تجاه المسألة الكردية، عبر عنه القادة الإيرانيين بأن إنشاء كيان مستقل في شمال العراق هو من قبيل المستحيلات⁽¹⁾.

أما العلاقات التركية الإيرانية، فقد بدأ القلق التركي يزداد بعد وصول النظام الإسلامي في إيران إلى السلطة في عام 1979م، وهذا القلق يرجع في بدايته إلى التصريح الذي أدلى به (الإمام الخميني) بعد وصوله إلى العراق قادماً من تركيا في عام 1964م "إني أعتقد بأن أتاتورك مظهر من مظاهر الشيطان، فهو لم يقض على الخلافة بأمر أسياده المستعمرين فحسب، بل لقد حاول محو الدين"⁽²⁾. لهذا استشعرت تركيا خطراً حقيقياً من تأثير التيار الإسلامي على نظامها العلماني⁽³⁾. وجاء اندلاع الحرب الإيرانية العراقية ليققل من عامل القلق والتوتر الذي طغى على السياسة التركية إزاء إيران وثورتها.

وظهرت الأزمة السياسية بين إيران وتركيا في عام 1982م، جراء التدخل العسكري التركي في شمال العراق، وأعربت إيران من جانبها عن استيائها جراء قيام تركيا بممارسة ضغط كبير على العراق بقصد التوقيع على اتفاقية أمنية تتيح للجانب التركي القدرة على مراقبة أنشطة التنظيمات الكردية على طول الحدود مع العراق والسماح للقوات التركية

(1) ثناء فؤاد عبد الله، أكراد إيران بين الصراع الذاتي وصيغة لتوازنات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، يناير 1999م)، ص 108.

(2) نقلاً عن: سعد إرزيج إيدام، (مراجع سابق)، ص 138.

(3) عاد التوتر من جديد من جراء زيارة رئيس وزراء إيران (مير حسن موسوي) إلى تركيا 15 يونيو 1987م، وانتقد بصورة علنية فلسفة مؤسس الدولة التركية (أتاتورك)، مما أثار استياء الأوساط العسكرية والإعلامية التركية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أصدرت مجموعة من علماء الدين في إيران فتاوى تضع تركيا ضمن قائمة الدول المعادية للإسلام مطالبين بعدم زيارتها والتوقف عن التعامل مع التجار لأتراك، انظر: (المراجع نفسه)، ص 140.

بدخول الأراضي العراقية سعيًا وراء المتمردين الأكراد، نتيجة قلق تركيا من عدم قدرة العراق السيطرة على مناطقه⁽¹⁾.

وفي عام 1986م قام (عبد الله أوجلان) بإرسال شقيقه (عثمان أوجلان) إلى إيران، لإجراء اتصالات مع الحكومة الإيرانية بقصد الحصول على موافقتها لاستضافة قيادة ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، وجاء اختيار أوجلان لإيران نتيجة استخدام الأراضي الإيرانية من قبل أعضاء الحزب في سفرهم إلى أوروبا أثناء فترة علاقات الحزب المميزة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي حليف إيران، وبحلول 1987م كان حزب العمال الكردستاني قد حصل على ترخيص لاستخدام محدود للأراضي الإيرانية القريبة من الحدود التركية⁽²⁾، وتم إقامة مساكن لمقاتلي الحزب في مدينة (أروميا وماكو) وغيرها من المدن غرب إيران الواقعة قرب الحدود التركية⁽³⁾. واستغلت إيران الحركة الكردية لتحقيق بعض أغراضها السياسية في تركيا واستمرت في الحفاظ على الحركة الكردية مشتتة في تركيا والعراق.

تحالفت إيران مع الحزب الديمقراطي الكردستاني للحد من قوة الاتحاد الوطني الكردستاني مطلع 1993م، وكذلك كسب ولاء الحزب الديمقراطي الكردستاني مما يتيح لها فرصة تطوير نشاط التنظيمات الكردية الإيرانية المعارضة⁽⁴⁾.

(1) Nader Entessar, "Wither Iranian-Turkish relations?" Journal of Iranian Research and analysis, vol.16, no.1, April, 2000, pp.110-111.

(2) Aliza Marcus, Blood, And Belief: The PKK and the Kurdish Fight For Independence, (U.S.A: New York University Press, 2007), p.120.

(3) إن موافقة إيران على إقامة المعسكرات لحزب العمال الكردستاني، جاء مقابل التعاون من قبل حزب العمال لتقديم معلومات عن المنشآت العسكرية الأمريكية والتركية عن طريق المجندين الجدد الذين عبروا إلى إيران للانخراط في صفوف الحزب، كذلك ردة فعل على رفض قيادة جبهة كردستان العراق العرض الذي قدمته إيران أثناء أحداث مارس 1991، فقد أوقفت إيران وفد عسكري إلى كركوك لغرض توفير الدعم اللوجستي للأكراد. كذلك تحسنت العلاقات بين تركيا والحزبين الكرديين في شمال العراق. الذي أثار قلق إيران خشية سيطرة تركيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حقول النفط العراقية، الأمر الذي يخل بميزان القوى في المنطقة. وحدرت إيران حرب العمال من القيام بأي عمل عدائي داخل المجتمع الكردي الإيراني أو مساعدة الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، كذلك أبلغته بعدم شن هجمات على تركيا انطلاقاً من مواقع قريبة من الحدود الإيرانية، وللمزيد انظر: فاضل الزهاوي، (مرجع سابق)، ص142.

(4) أرسلت إيران وفداً رسمياً في يوليو 1993، إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في إقليم كردستان العراق للتباحث في مسألة نشاط الحرب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وفي ختام المباحثات تم التوصل إلى موافقة الاتحاد الوطني الكردستاني على إبقاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بعيداً عن الحدود الإيرانية ومنعه من شن الهجمات على إيران، في مقابل زيادة وتعزيز الروابط مع إيران وفتح مكاتب تمثيل لأحزابهم في طهران أسوة بتركيا. انظر: Bayram Sinkaya, Conflicy, Conflict and Cooperation in turkey-Iran relation: 1989-2001, op.cit, p.71.

ومنذ عام 1995م تخلت إيران عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الحزب الديمقراطي الكردستاني والتوجه بدعمها نحو الاتحاد الوطني الكردستاني الحليف الأقوى في كردستان العراق⁽¹⁾. وبزيادة الدعم الإيراني لحزب العمال الكردستاني المتواجد على أراضي كردستان العراق، قام الحزب بتأسيس فرع تابع له شمال العراق صيف 1992م، حمل اسم (حزب الحرية الكردستاني)⁽²⁾. استغلت إيران القرب ما بينها ومعسكرات حزب العمال الكردستاني، فقامت بتزويد الحزب بالأسلحة، وقام الحزب في يناير 1994م، بتفجير جزء من إنبوب نفط كركوك- يمرتاليك داخل الأراضي التركية⁽³⁾. ردت تركيا على تحركات حزب العمال الكردستاني في (زالة) بالقصف ورافق هذا توجيه اتهامات صريحة إلى إيران بالسماح لعناصر حزب العمال الكردستاني بالمرور من شمال العراق إلى إيران، بعد تنفيذ هجماتها داخل الأراضي التركية⁽⁴⁾.

وفي 19 ديسمبر 1998م توصل البلدان إلى توقيع اتفاق امني في العاصمة طهران. ورغم وصول حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاته الإسلامية إلى حكم تركيا في نهاية عام 2002م، إلا أن الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) أبدت شكوكها إزاء مواقف إيران من المسألة الانفصالية الكردية - التركية، بسبب عدم وضعها (إيران) حزب العمال الكردستاني أو منظمة (كاديك)⁽⁵⁾ على لائحة التنظيمات الإرهابية. وفي أعقاب زيارة رئيس وزراء تركيا (رجب طيب أردوغان) إلى طهران في يوليو 2004م، أعلنت إيران

-
- (1) سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقية: أحاديث وحوارات، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997م)، ص189.
 - (2) وصالح نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، (مرجع سابق)، ص107.
 - (3) جلال عبد الله معوض، الأكراد والتركمان في العراق، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994م)، ص62.
 - (4) سيد أسد الله طهري، إيران وتركيا: إعادة قراءة العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الحرب الباردة، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 35، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو، 2003م)، ص70.
 - (5) استبدل حزب العمال الكردستاني اسمه باسم (المؤتمر من أجل الحرية والديمقراطية في كردستان)، واختصاره (كاديك)، وذلك في إبريل 2002، ثم غير اسمه مرة أخرى نوفمبر 2003 إلى (مؤتمر شعب كردستان) واختصاره (كونغرا-جيل)، وجاءت محاولات التغرير من جراء الحظر الدولي الذي فرض عليه من قبل الاتحاد الأوروبي ولولايات المتحدة الأمريكية، وإدراجه عام 2002 في قائمة المظلمات الإرهابية، فضلاً عن أسباب تعود إلى حدوث انقسام داخلي في الحزب يبنى الوسائل السلمية لحل القضية الكردية بعيد عن العنف. انظر: بيل بارك، (مرجع سابق)، ص76.

اعتبار حزب العمال الكردستاني التركي منظمة إرهابية، وتعهدت منذ ذلك الوقت بالقضاء على نشاط الحزب في المنطق الحدودية، وكان هذا الإعلان بمثابة تنازل كبير من جانب إيران التي كانت تستخدم الحزب كأداة للمساومة لعدة عقود مضت⁽¹⁾.

وتوقف التدخل العسكري الإيراني في كردستان العراق، أثر تخلي الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عن فكرة الكفاح المسلح ضد الجمهورية الإيرانية عام 1997م. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى إعلان عن تشكيل حزب سياسي كردي إيراني جديد (حزب الحياة الحرة الكردستاني - PJAK) في 2004م، الذي قد منذ ذلك الوقت حركة مسلحة في كردستان إيران انطلاقاً من كردستان العراق، فاستأنفت القوات الإيرانية مجدداً عملية اختراق الحدود العراقية في مايو 2005م بهدف مطاردة عناصر حزب الحياة الإيراني في مناطق (حاج عمران ومندلي)، وبررت إيران هذه الهجمات بأنها موجهة ضد متمردين أكراد يتخذون هذه المناطق منطلقاً لشن الهجمات على إيران⁽²⁾.

لقد كان الأكراد ورقة ضغط تمارسها الدول الإقليمية (تركيا - إيران - العراق - سوريا)، لغرض الحصول على بعض المكاسب أو الحصول على بعض التنازلات من بعضها البعض. وكان الاقتتال الكردي- الكردي في داخل الدولة، أو الاقتتال الكردي- الكردي في الدول المتجاورة، عامل مضعف ومفتت للشعب الكردي، وقد اضعف هذا القتال عملية الاندماج ما بين الشعب الكردي في الدول التي يسكنوها. شكلت الورقة الكردية في منطقة الشرق الأوسط، حالة من الحراك المتناقض (التنازع والصراع والتعاون)، فمرة تصل مراحل النزاع والصراع ما بين الدول إلى مرحلة التصادم ومرة تصل إلى مرحلة القتال ومرة أخرى تصل إلى مرحلة التعاون الأمني والعسكري ومرة أخرى تصل إلى مرحلة التعاون السياسي. هذا بدوره انعكس على آمال وتطلعات الشعب الكردي في بناء دولته، وهذه التناقضات كانت سبب من أسباب تحديات بناء الدولة الكردية.

(1) Kerim Yildiz and Tanyel B. Taysi, The Kurds In Iran The Past, Present and Futur, op.cit, P.76.

(2) عامر هاشم عواد، دراسة في أثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد 14، (بغداد: بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، 2009م)، ص 49-50.



نصير
أحمد ياسين
نمير

@Ahmedyassin90

المبحث الثالث: التحديات الدولية

شكلت التحديات الدولية عامل حساس ومباشر في عدم تكوين الدولة الكردية، فقد كان للعامل البريطاني دور فعال في إبقاء الشعب الكردي موزع ما بين تركيا وإيران وهذه المرة تم زيادة التقسيم إلى أربع دول بإضافة العراق وسوريا، بعد الحرب العالمية الأولى. واستغلت الدول الكبرى العامل الكردي بالضغط على دول الشرق الأوسط لتحقيق السيطرة على هذه الدول.

أولاً: المعاهدات الدولية وتأثيرها

إذا كانت الدولة ظاهرة تاريخية، بمعنى أنها تمتد بجذورها إلى التاريخ القديم، فإن الدولة القومية (وهي الصورة السائدة للدولة الآن) بما تتضمنه من شعب وإقليم محدد وحكومة ذات سيادة، ظاهرة حديثة نسبياً، إذ ترتبط في ظهورها بالأحداث التي صاحبت انتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، لاسيما في أعقاب معاهدة صلح (وستفاليا 1648) والتي يؤرخ بها لظهور الدولة القومية. وقد لعب العامل الدولي كمعوق لإنشاء الدولة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى للأسباب التي سنذكرها في هذا المبحث والمضمنة المعاهدات الدولية وموقف الولايات المتحدة، وموقف روسيا من جهة والدول الأوروبية من جهة ثانية. وكما يلي:

1- اتفاق سايكس بيكو 1916م:

عقدت بريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع روسيا القيصرية معاهدة سرية في مايو 1916م، حول الترتيبات المقبلة في الشرق الأوسط بعد أن تنبأت الحكومتان بهزيمة ألمانيا والدولة العثمانية في الحرب. وعرفت باتفاقية سايكس- بيكو⁽¹⁾، وبعد المراسلات والمباحثات بين الدول الثلاث، اتفقوا على تقاسم أراضي الإمبراطورية العثمانية وعلى النحو الآتي:

أ- منطقة الموصل وسوريا ولبنان وإقليم كيليكيا ويشمل على ولاية أظنة - إلى فرنسا.

ب- المناطق الشمالية الشرقية من تركيا، والتي تشتمل بشكل رئيسي على أقاليم أرضروم، طرابزون، وان، بتليس - إلى روسيا.

ج- مناطق وادي الرافدين ومنطقة الخليج العربي - إلى بريطانيا،

(1) حامد محمود عيس، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني، (مرجع سابق)، ص 99.

2- هدنة مدروس 1918م:

وقعت هدنة مدروس بين الدولة العثمانية وبريطانيا في 30 أكتوبر 1918م، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قد احتلت كل ما يعرف اليوم باسم كردستان العراق⁽¹⁾. كما جدد (شريف باشا)⁽²⁾ المطالب الكردية والمقترحات⁽³⁾ في يونيو 1918م، أثناء لقائه بالسير (كوكس) في مرسيليا، ويبدو أن البريطانيين قد أبدوا نوعاً من الاستجابة للطلب الكردي.

3- مؤتمر الصلح في فرساي 1919 - 1920م:

في 18 يناير 1919م افتتح مؤتمر الصلح في باريس بين دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) من جهة، ودول الاتحاد (ألمانيا، والدولة العثمانية) من جهة أخرى، فقد رأت الدول المتحالفة التي خرجت منتصرة وجوب عقد مؤتمر لمعالجة آثار الحرب والقضاء على أسبابها مستقبلاً، وذلك بإعادة تنظيم خارطة البلدان التي كانت تخضع للدول المهزومة بما يتناسب ورغبات الشعوب. وفي المؤتمر شرعوا في الحديث - وللمرة الأولى - عن الأكراد⁽⁴⁾.

قدم (شريف باشا) نفسه ممثلاً عن الأكراد، ورفع إلى مؤتمر الصلح مذكرتين باسم الأكراد في 22 مارس 1919م و1920م، تضمنتا مطالبهم⁽⁵⁾. مرفقة بخارطة كردستان المتكاملة⁽⁶⁾. وبالرغم من مساندة بريطانيا للقضية الكردية إلا أنها لم تكن تنوي إدخال أجزاء مهمة من كردستان ضمن أي كيان كردي مستقبلي، وهذه الأجزاء هي كردستان الجنوبية (كردستان العراق الحالية)، كذلك لم تتحدث مطلقاً عن كردستان الشرقية (الإيرانية)، في هذه

(1) محسن محمد المتولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى (مرجع سابق)، ص 77.

(2) شريف باشا (1865-1951): وهو ابن سعيد باشا خندان، تقلد ما بين سنوات 1898-1908م، ويعد من المؤسسين لجمعية التعاون والترقي الكردية. اقترن اسمه بالقضية الكردية في مؤتمر الصلح في باريس 1919م حيث مثل الأكراد فيها. وللمزيد انظر: روهاك الاكوم، شريف باشا سنوات عاصفة لديبلوماسية كوردي، ترجمة شكور مصطفى، (كردستان العراق: 2004م)، ص 18-23.

(3) وجه شريف باشا مذكرة إلى السير (كوكس) في 23 أكتوبر 1914، عارضاً عليه خدماته لما له صلة بالشئون الكردية، وطلب مساعدة بريطانيا في توحيد الأكراد، إضافة إلى تقديم بعض المقترحات العملية كالحكم الذاتي للأكراد. انظر: أحمد عثمان أبو بكر، كردستان في عهد السلام، (أربيل: د. مطبعة، 2002م)، ص 246.

(4) Harry N. Howard, The Partition of Turkey 1913-1923, (New York: 1966), P.221.

(5) انحصرت هذه المطالب في تأسيس دولة كردية مستقلة وفق مبادئ تقرير المصير في (البند الأربعة عشر) للرئيس الأمريكي ويلسن. انظر: حامد محمود عيس، القضية الكردية في العراق، (مرجع سابق)، ص 107.

(6) روهاك الاكوم، (المرجع السابق)، ص 184-195.

OPEC) أثر اجتماع بغداد عام 1960م، للدفاع عن مصالح بلدانها الأعضاء التي تملك النسبة الكبرى من احتياطي النفط وكميات التصدير عالمياً، وتأسيس (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط OAEPC) عام 1968م للتنسيق والتعاون بين البلدان العربية النفطية، وتحقيق تعاون وثيق في مجال إنتاج النفط وتسويقه بين شركات النفط الوطنية للبلدان النفطية عطفاً على برتوكول بغداد لعام 1970م.

2- انسحاب المملكة المتحدة من الخليج العربي:

في 16 يناير 1968م أصدرت الحكومة البريطانية بياناً سياسياً أعلنت عن نيتها في الانسحاب التام من الخليج العربي، في موعد أقصاه نهاية عام 1971م. وجاء التبدل الذي طرأ على السياسة البريطاني بسبب التغير السريع في الإستراتيجية البريطاني بمنطقة الخليج العربي منذ عام 1957م، التي أصبحت تعرف بإستراتيجية (شرق السويس) - إي المنطقة الواقعة بين (عدن) غرباً و(سنغافورة) شرقاً بما في ذلك الخليج العربي. ووفقاً لهذه الإستراتيجية فإن بريطانيا أرادت الاحتفاظ بنفوذها في المنطقة، عن طريق قواعد عسكرية فعالة ومن هذه القواعد: (عدن وسنغافورة والبحرين). وعدّ وجود القواعد نوعاً من تأمين المصالح الاقتصادية البريطانية دون الحاجة إلى احتلال شامل كما في عهد الاستعمار التقليدي. إلا أن الوجود البريطاني في (عدن) واجه صعوبات جمة، نتيجة المصاعب المالية البريطانية، ونمو الحركات الوطنية التي تطورات بشكل كبير، مما دفع بحكومة العمال البريطانية إلى إعلان عن إعادة النظر في سياستها الدفاعية شرق السويس، التي تضمنت الانسحاب من (عدن) في موعد لا يتجاوز عام 1968م⁽¹⁾.

3- استخدام النفط في حرب 1973م ضد إسرائيل:

شهدت أسعار النفط عام 1973م ارتفاعاً مثيراً، بعد أن اتخذت الدول العربية المصدرة للنفط، قراراً بحظر النفط عن الدول الغربية التي ساندت ووقفت إلى جانب الكيان الصهيوني في حرب أكتوبر 1973م، ثم اتخذت قراراً آخر بأن تخفض الدول العربية

(1) فؤاد طارق كاظم العميدي، لانسحاب البريطاني من الخليج العربي، المصدر:

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColleges/lecture.aspx?fid=10&lcid=20481>,

المصدرة للنفط إنتاجها بنسبة (5%) شهرياً، لتدفع بالولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الكيان الصهيوني، لإجباره على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة⁽¹⁾.

وحدثت بعد ذلك عدة قفزات في أسعار النفط، وأصبحت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) هي الفاعل الرئيس في تسعير النفط والتحكم فيه، مما أدخلها ذلك في صراع مع الشركات النفطية الإحتكارية الغربية، ثم انتقل إلى صراع بين الدول المنتجة للنفط والدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دفع ذلك كله الولايات المتحدة إلى الانزعاج من هذه التطورات، والنظر إلى لدول النفطية الصديقة في الخليج على أنها من مصادر تهديد مصالحها الحيوية النفطية⁽²⁾.

4- معاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية:

في 9 إبريل 1972م وقع الرئيس العراقي (أحمد حسن البكر) و(أليكسي كوسيجين)، رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي معاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية في بغداد، ودخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي والتسليح، وحرص السوفييت على الحصول على قاعدة بحرية في أقصى شمال الخليج العربي، وحصراً في ميناء أم قصر العراقي وذلك لمجرد إرسال رسالة للولايات المتحدة، ولكن هذه الفكرة لم تخطر ببال العراق في أن يكون مجرد أداة لإزعاج هذا الطرف أو ذاك، فقد كان طبيعياً أن المشروع سيتعثّر في خطواته الأولى، فالقيادة العراقية كانت تنظر إلى العلاقات مع أي بلد في العالم ومهما كان وزنه أو ثقله في العلاقات الدولية، على أساس مبادئ التكافؤ التي تبنّتها ميثاق الأمم المتحدة، لذلك فإنها نظرت إلى المعاهدة الثنائية على أساس عدم المس بسيادة العراق باعتباره بلداً صغيراً مقارنة بمكانة الاتحاد السوفيتي وقدراته الاقتصادية

(1) حينما اندلعت الحرب في 6 أكتوبر 1973 أصدر العراق أمراً إلى قواته الجوية والبحرية بالتحرك فوراً إلى الضفة السورية وبدأت بالتوافد إلى دمشق منذ الأسبوع الأول للحرب في حين اشتركت طائرات العراقية المتواجدة في مصر بالضربة الجوية الأولى التي سبقت عبور القوات المصرية للقناة. وللمزيد أنظر: سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر، (سان فرانسيسكو: دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، ط4، 2003)، ص 235-236.

(2) حامد بن عبد الله العلي، الارتباط الغربي بالخليج العربي، المصدر:

<http://alarabnews.com/alshaab/GIF/15-02-2002/a21.htm>.

الأمريكية تغيير المسار الوطني للحركة الكردية، وربطها بمخططاتها في المنطقة عن طريق الدعم المادي الذي قدمته لها، وبذلت جهوداً كبيرة للتأثير على الحركة المسلحة الكردية بهدف محاربة الحكومة العراقية في السنوات 1970 - 1974م⁽¹⁾، وخاصة بعد قيام العراق بتأميم نفطه عام 1972 - 1973م واشتراك الجيش العراقي في حرب أكتوبر 1973م بين العرب وإسرائيل. إلا أنها أخفقت في محاولاتها هذه، ورفضت الحركة الكردية الرضوخ لهذه الضغوط لقناعة قادتها بعدالة تلك السياسات الوطنية التي سارت عليها الحكومة العراقية في تلك الفترة. ولكن الحركة الكردية لم يستمر رفضها كثيراً، فقد رضخت في النهاية⁽²⁾.

لقد وجد النظام العراقي نفسه مجبراً على الذهاب إلى واشنطن والاستعداد للمقايضة، وقد تبلورت الاجتماعات والزيارات بين المسؤولين الأمريكيين والعراقيين على مستوى عال، فزار وزير الخارجية الأمريكي (هنري كيسنجر) العراق عام 1975م⁽³⁾، وهذه الزيارة نقلت العلاقات الأمريكية العراقية إلى مستوى المقايضة الصريحة، حيث وافقت أمريكا

(1) افتتح محمود عثمان في (1972)، مرحلة جديدة من التحالف بزيارته السرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد زار محمود عثمان وإدريس البارزاني (تل أبيب) أولاً، وواصل الوفد رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليبدأ بعقد سلسلة من الاجتماعات مع عدد من كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية منهم (ريشارد هيلمز) رئيس وكالة المخابرات المركزية، ويمكن القول إن النفوذ المتصاعد للإتحاد السوفيتي في المنطقة واندلاع حرب 1973، كان الدافع الحقيقي لتنامي دعم الولايات المتحدة الأمريكية للحركة القومية الكردية. وللمزيد أنظر: فاضل رسول، كردستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعلان، (السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2008م)، ص 299.

(2) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، (مرجع سابق)، ص 422.

(3) قال كيسنجر "إننا سوف نتخلى عن الأكراد لكي يمكن للعراقيين أن يتفرغوا للسوريين لذين رفضوا الدخول في مفاوضات من أجل مرحلة ثانية من فض الاشتباك مع إسرائيل"، وكان كيسنجر لا يرغب في انتصار الأكراد، بل كان أمله في بقاء الثورة الكردية متأججة بالقدر الذي يستنزف موارد العراق، ويحد من الحركة التحررية العربية والكردية. أنظر: (المرجع نفسه)، ص 422.

وإيران على التخلي عن الحركة الكردية المسلحة في مقابل تنازل العراق عن شط العرب إلى إيران، وجاءت اتفاقية الجزائر في عام 1975م مطابقة لهذه المساومة⁽¹⁾.

وكانت أقصى الانتقادات قد وجهت إلى علاقات (مصطفى البرزاني) السرية مع الولايات المتحدة. فبعد أن انهارت الثورة استنتج الأكراد أن مجرى الأحداث كان سيبدو مختلفاً لو لم يتم جذب الأكراد إلى إقامة علاقات مع الولايات المتحدة، وفي رسالة البارزاني إلى الرئيس (جيرالد فورد) 1977، قال فيها "كان بوسعي منع حدوث الكارثة التي حلت بشعبي لو لم أومن تماماً بالوعد الأمريكي، وكان بالإمكان تحقيق ذلك بمجرد تأكيد سياسة البعث وتوحيد قواها معهم، وهو ما عني اتخاذ موقف معادٍ للمصالح والمبادئ الأمريكية إثارة المشاكل لجيران العراق"⁽²⁾.

إن موقف الولايات المتحدة يتضح من خلال تقرير اللجنة التي شكلها الكونجرس الأمريكي المعروف بلجنة (PIKE) والذي ورد فيه "لقد كانت سياستنا غير أخلاقية تجاه الأكراد، فلا نحن ساعدناهم، ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، لقد حرصناهم ثم تخلينا عنهم" لقد كانت الولايات المتحدة وإيران تحتاجان إلى الأكراد لمقاومة أنصار السوفييت⁽³⁾.

5- الولايات المتحدة والأكراد بعد حرب الخليج 1991:

كان دور الولايات المتحدة الأمريكية بارز أثره على الأكراد، بتحريضهم على التمرد بعد انسحاب العراق من الكويت عام 1991م، فقد أرادت الولايات المتحدة إنهاء العراق سياسياً وعسكرياً، وإيجاد حجة لحليفها تركيا لاستخدام ورقة الأكراد ضد العراق وضد تركيا. كما حرصت الولايات المتحدة لعراقيين على الخروج ضد الحكومة، فاستغل الأكراد هذا وقاموا (بتمرد) على الحكومة، مما دفع الجيش العراقي للتوجه نحو كردستان العراق، وهذا الأمر أفزع الأكراد ودفعهم للنزوح إلى دول الجوار العراقي (تركيا وإيران)، مما أدى إلى سوء حالة النازحين من جراء البرد وقلة الطعام. وكانت مأساة الأكراد بوابة لدخول وتدخل الولايات المتحدة بشمال العراق عن طريق (الملاذ الأمن) وكذلك فرض حظر الطيران على الأجواء العراقية (شمل خط عرض 36)⁽⁴⁾. أما في عام 2003م، فقد مهدت قوات الولايات المتحدة

(1) فائق محمود، العراق وسياسة الاحتواء الأمريكية، مجلة دراسات عراقية، العدد 3 (بغداد: يوليو 1997م)، ص 52.

(2) نقلاً عن: أوفرا بينغوي، (مرجع سابق)، ص 192.

(3) نقلاً عن: حامد محمود عيسى، القضية الكردية في العراق، (مرجع سابق)، ص 423.

(4) لقد كانت أكثر جهود الأكراد السياسية موجهة نحو المجتمع الدولي، وخصوصاً الحلفاء - الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، إلا أن كل التطلعات السياسية للأكراد كانت تلاقى رداً ضعيفاً من تلك الدول التي استمرت تنظر إلى

الأمريكية الطريق أمام الأكراد نحو الجبهة الشمالية من العراق (كركوك والموصل)، مع بداية الأسبوع الثاني للحرب، وبدأت قوات (البيشمركة) الكردية بمشاركة في القتال ضد الجيش العراقي الذي انسحب أمامها للدفاع عن الموصل وكركوك التي تمثل أهمية خاصة لقوات التحالف، وفي العاشر من إبريل دخلت القوات الأمريكية مدينة كركوك.

والواقع إن دعم أكراد العراق من قبل الولايات المتحدة يخصص مصالحها بالدرجة الأساس، وتحديدًا محاولة حصار ومعاقبة بعض دول المنطقة، وقد اعتمدت خيارات عدة تتمثل باحتوائها ومحاصرتها اقتصادياً وسياسياً، وعزلها دبلوماسياً، أو خلق بؤر توتر تستنزفها وتتفرع منها مشكلات قد تصعب السيطرة عليها مستقبلاً.

لقد جاء التعاطي الأمريكي مع الطروحات الكردية متناغماً مع صيغة الفدرالية التي تطرح بقوة على الساحة العراقية، والتي يمكن أن تكون إحدى أدوات السياسة الأمريكية في العراق لتحقيق هذا الهدف، مع أن الموقف الأمريكي من مسألة الفدرالية يتسم بالغموض، ويخيم عليه الضبابية وعدم الوضوح، وقد يبالغ الأمريكيون في التفاؤل حينما يعتقدون أن تأسيس نظام فدرالي في العراق متحالف مع الولايات المتحدة سيصبح سبباً لتنشيط مسيرة الديمقراطية في دول الجوار الجغرافي للعراق في إيران وسوريا وحتى تركيا¹.

المشكلة الكردية على أنها إنسانية بحتة. فتلك الدول كانت تحاول من ناحية استخدام أكراد العراق كأداة لإضعاف (صدام حسين) وإبقاء الضغط عليه مستمراً، ولكنها من ناحية أخرى كانت تريد إبقاء الأكراد ضعيفين إلى درجة لا يهددون فيها وحدة العراق للخطر أو يكون لهم تأثير سلبي على الأكراد في الدول الأخرى وخصوصاً في تركيا. كما كان الحلفاء قلقين خشية أن يتدهور الوضع ويتطلب تدخلاً دولياً كما كانت الحال في البوسنة. وتحول اهتمام القادة الأكراد نحو تهدئة مخاوف الحلفاء، ففي إبريل 1993 توجه (مسعود البارزاني) و(جلال الطالباني) (نصبة زعماء المعارضة العراقية) إلى واشنطن، حيث استقبلهم نائب الرئيس الأمريكي (آل غور) ووزير الخارجية (وارن كريستوفر) ومستشار الأمن القومي (أنتوني ليك)، ولكنهم لم يتمكنوا سوى من الحصول على وعد من الحلفاء بضمان استمرار الغطاء الجوي من قاعدة (إنجرليك) بتركيا. كما زار (البارزاني والطالباني) كل من هولندا وبلجيكا وفرنسا، حيث استقبلهم في الأخيرة الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران). ولكنهم لم يحصلوا على أي تعهد بتقديم دعم إضافي عدا توفير الغطاء الجوي. وللمزيد أنظر: أوفرا بينغيو، (مرجع سابق)، ص 300؛ ملحق رقم (10) الملاد الأمن. (1) فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية، في أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 734-735.

6- الولايات المتحدة وأكراد تركيا:

انتقد (عبد الله أوجلان) الولايات المتحدة الأمريكية بشدة واصفاً إياها بأنها "هي التي تعد وجهات النظر غير العادلة والمضللة للرأي العام الدولي حول حزبنا"، وأضاف (أوجلان) "إن الولايات المتحدة قد ربحت عداوة الأكراد عبر تأييدها لتركيا".⁽¹⁾ ولذلك استأنف حزب العمال الكردستاني التركي عام 2004م الهجمات ضد قوات الأمن التركية، واستعمل العراق كقاعدة لیتابع عملياته منه، ويوجه الهجمات ضد تركيا. أثمرت جهود الحكومة التركية في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة تركيا في مواجهة أعمال العنف التي يقوم بها عناصر حزب العمال، وقام الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بدعوة رئيس الوزراء التركي (أردوغان) إلى واشنطن في 5 نوفمبر 2007م، ووافق الطرفان على توثيق العمل لمواجهة حزب العمال، وتم تحديد التعاون في مجالات هي: تشارك الولايات المتحدة الأمريكية تركيا في العمل على إغلاق معسكرات الحزب لأجل قطع دعمه اللوجستي، والتنسيق في عمليات الجيش التركي في شمال العراق.⁽²⁾

إن التركيز على أهمية تركيا الإستراتيجية يجعل واشنطن ترى في أحوال كثيرة سياستها بأنها عملية معضلات ومشاكل ضخمة في المناطق المحيطة بتركيا، وأمام صانع القرار الأمريكي طريق واحد لحل هذه المعضلة وهو النظر إلى تركيا بأنها قوة يمكن أن تعمل نيابة عن أمريكا في المنطقة وقوة إقليمية يجب تعزيزها برؤى أكثر فاعلية لدور إيجابي أكبر في المناطق المتاخمة لها، إلا أن عدم اهتمام الأمريكيين والأتراك معا بجارات تركيا، يجعل إتباع هذا المسلك دون جدوى.⁽³⁾

ثالثاً: الموقف الروسي

أدركت روسيا في القرن التاسع عشر أهمية كردستان الإستراتيجية، وقد قامت بدراساتها الشرقية بهذا الشأن، وبالدرجة الأولى الدراسات العسكرية الإستراتيجية، وكانت المسألة الكردية دائماً موضوع مباحثات بين الإتحاد السوفييتي وبريطانيا أثناء الصراع

(1) ميخائيل م. جونتر، (مرجع سابق)، ص 157.

(2) تركيا والأكراد العراقيين: تنازع أم تعاون؟ تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، الرقم 81، مجموعة الأزمات الدولية، واشنطن، 13 نوفمبر- تشرين الثاني 2008، ص 7-8.

(3) أف. ستيفن لارابي ولان أو. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة محمود احمد عزت، (بغداد: بيت الحكمة، 2010)، ص 265.

بينهما بعد ثورة أكتوبر. وكان الإتحاد السوفييتي ذلك الوقت ينظر إلى جميع طموحات الأكراد للاستقلال بوصفها عبارة عن مناورات إمبريالية، هدفه حصار الإتحاد السوفييتي من جهة الجنوب، ومن الجهة المعاكسة، كانت القوى الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ترى الطموحات الكردية إلى الحرية ليست شيئاً آخر سوى عبارة عن محاولة للإتحاد السوفييتي للتمدد إلى منطقة الخليج.

ونظر الإتحاد السوفييتي إلى القضية الكردية في تركيا من منظور، أن الولايات المتحدة لديها قواعد عسكرية ونقاط مراقبة عسكرية في المناطق الكردية في تركيا، ولهذا السبب كان الإتحاد السوفييتي يقدم الدعم للأكراد في تركيا كي يمارس الضغط على تركيا من أجل مواجهة تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية هناك⁽¹⁾. ولم يستفد الإتحاد السوفييتي من دعمه لقيام دولة إسرائيل في سنة (1948م) فتوجهات إسرائيل أصبحت غربية، وأصبح العالم العربي اتجاه الإتحاد السوفييتي أكثر شكاً. وبقيام حلف بغداد (1955م) المناهض للإتحاد السوفييتي، زاد التعاون بين دول الشرق الأوسط والغرب، فدفع هذا الإتحاد السوفييتي إلى زيادة نشاطه في المنطقة، وكانت البداية مع الرئيس (جمال عبد الناصر)⁽²⁾ في إبرام الاتفاقية (التشيكوسلوفاكية- المصرية) في سبتمبر (1955م) الخاصة بإمداد مصر بالسلاح، وتمكن الإتحاد السوفييتي عبر تعزيز موقف مصر في حرب السويس (1956م)، من تقوية موقعه في مصر بشكل ملحوظ. وبسقوط النظام الملكي في العراق (1958م) وانسحابه من حلف بغداد، ومع انتصارات الثورة الجزائرية (1961م)، ربح الاتحاد السوفييتي حلفاء آخرين في منتهى الأهمية. وسوف نتناول ذلك وكما يلي:

(1) يعود الاهتمام الشيوعي بآسيا إلى كتابات لينين عن الشرق وكانت أول مقالة كتبها في هذا الصدد في جريدة إيسكرا في عام 1900 عن الصين فضلاً عن الأبحاث الأخرى بين عامي 1908 و1913 مثل يقظة آسيا وأوروبا المتأخرة وآسيا التقدمية. ثم الأبحاث الأخرى التي وضعها عن القضايا الآسيوية بعد الثورة. وللمزيد من التفاصيل أنظر: ولتر لاکور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، نقله إلى العربية لجنة من الأساتذة الجامعيين، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1959)، ص 20. أيضاً: فاضل رسول، (مرجع سابق)، ص 86.

(2) أقدمت الحكومة المصرية أواخر عام (1957) على تخصيص برنامج كردي ضمن بث إذاعة صوت العرب من القاهرة. وقد جاءت تلك الخطوة في إطار الحملة المصرية ضد دول حلف بغداد وكمحاولة من الرئيس جمال عبد الناصر لاستخدام ورقة الأكراد كعامل لصالحه في الصراع العربي الداخلي مع العراق. انظر: سعد ناجي جواد، العراق والمسألة الكردية 1958-1970، (لندن: دار الآم النشر، 1990م)، ص 173.

ج- معالجة القضية الأذربيجانية بوصفها شأناً إيرانياً داخلياً.

وبعد الثورة الإسلامية 1979م ازداد وزن الحركة الكردية في إيران، وأتخذ الإتحاد السوفيتي موقفاً إيجابياً من مطالب الأكراد الإيرانيين بخصوص الحكم الذاتي، غير أن دعمه لمطالب الأكراد الإيرانيين تراجع ما بين سنوات (1980- 1983م). وظهر الدعم السوفيتي مرة أخرى للأكراد، بسبب قمع الحكومة الإيرانية حزب (توده) وتردي العلاقات الإيرانية السوفيتية.

2- الإتحاد السوفيتي وأكراد العراق:

كان موقف الإتحاد السوفيتي الودي تجاه المعارضة الكردية في سنوات الخمسينات من القرن العشرين نابعاً من حقيقة، أن الحكومة العراقية كانت ذات ميول غربية شديدة، وهي التي كانت وراء مبادرة حلف بغداد (1955م) المناوئ للإتحاد السوفيتي، والذي كان يضم إضافة إلى لعراق تركيا وباكستان وإيران. وبعد تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والإتحاد السوفيتي سنة (1958م)، عاد الملا (مصطفى البارزاني) ومقاتلوه إلى العراق، وكان للحزب الديمقراطي الكردستاني علاقة جيدة مع الإتحاد السوفيتي.

وتطورت الحركة الكردية في وقت اكتسبت فيه حركات التحرر أهمية كبيرة، في إريتريا وفلسطين وُغمان، وأصبحت عاملاً مهماً في السياسة الدولية، خاصة بين (القُطبين). وتمكن الإتحاد السوفيتي من خلال علاقاته مع حركات التحرر من كسب التأثير على الحكومات، و إمكانية ممارسة الضغط عليها، فطور الإتحاد السوفيتي إستراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى توسيع موقعه في العالم⁽¹⁾.

وبين أعوام (1958 - 1975م) كان للإتحاد السوفيتي علاقات جيدة مع الحكومة العراقية، وبنفس الوقت علاقات شبة رسمية مع الحركة الكردية، وقد كان يستخدم هذه

(1) كان للحركة الكردية إلى جانب أهدافها القومية رؤية حول تغيير النظام السياسي وعلاقات العراق الدولية، شكلت الحركة القومية الكردية في سنوات الستينات من القرن العشرين عاملاً مهماً في تغيير السلطة وتشكيل الحكومات والانقلابات والمحاولات الانقلابية التي مرت بالعراق. لم تتمكن بحكم جذورها الانتية والجغرافية من الاستيلاء على السلطة في العراق أبداً، لكنها مارست تأثيرها على النظام بشكل واسع ووضعت موضع تساؤل، ولعبت دوراً كبيراً في تشكيل الحكومات وفي السياسات التي انتهجتها. فنتج عن ذلك اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية بإقامة علاقات مع الحركة القومية الكردية، نظراً لضرورتها بالنسبة لمصالحها. كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وكانتا المتنافستين على هذا الصعيد. انظر: فاضل رسول، (مرجع سابق)، ص 270.

للمصالح التركية في قضية داخلية روسية مثل الشيشان. وبناء على ذلك، سمح الروس لحزب العمال الكردستاني بعقد المؤتمر الثالث للحزب في موسكو 1994م⁽¹⁾.

أرسل الأتراك مبعوثاً خاصاً لعقد مباحثات مع المسئولين الروس للأعراب عن عدم الرضا، وبعد عقد المؤتمر الثاني في سبتمبر 1994م، أعرب الأتراك عن الاستياء الشديد، فسارع وزير الداخلية التركي بالذهاب إلى موسكو، وسفرت الزيارة عن توقيع بروتوكول مناهضة الإرهاب بين الطرفين، حيث وعد الروس بأن حزب العمال الكردستاني لن يكون منظمة شرعية في موسكو. وفي فبراير 1995م أرسل الروس وفد إلى أنقرة، ووعدت روسيا بعدم السماح لحزب العمال الكردستاني بأن يتمركز في أراضيها في مقابل تأييد تركيا لسياسة روسيا في الشيشان. وتخشى روسيا من تقسيم منطقة الشرق الأوسط، وذلك لخشيتها من الحركات الانفصالية التي بدأت تنتشر في دول العالم، والتي قد تطال روسيا، عن طريق المطالبات اداخلية لبعض الأقاليم في الانفصال، لهذا تقف اليوم موقف الرفض لعدم الحركات الانفصالية⁽²⁾.

(1) كان ظهور دول آسيا الوسطى بمثابة فرصة إستراتيجية لإعادة بناء وتطوير المركز الاستراتيجي النسبي لتركيا، وقد استند الدور التركي إلى الروابط اللغوية والثقافية والدينية بينهما. وللمزيد من التفاصيل أنظر: محمد السيد سليم (محرراً)، آسيا والتحولات العالمية، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1998)، ص 334-335. أيضاً: روبرت أولسون، المسألة الكردية والشيشان: السياسات الخارجية التركية والروسية منذ حرب الخليج، مجلة الشرق الأوسط، العدد الرابع، مارس 1996، ص 106-118.

(2) إن روسيا الاتحادية نفسها تواجه منذ قيامها في العقد الأخير من القرن الماضي تزايد النزعات الانفصالية علي أراضيها، خاصة في الجمهوريات الجنوبية الواقعة شمال القوقاز، والتي تتفق فيما بينها في أنها تعبر عن مجتمعات مسلمة في أغلبها عانت طويلا من الاضطهاد والتنكيل في العهد الشيوعي، وتتمتع هذه الجمهوريات بثرائها في الموارد الطبيعية، خاصة الغاز الطبيعي الذي لم تتوان روسيا في عهدي (بوريس يلتسين) و(فلاديمير بوتين) عن الدفاع عنها لتبقي ضمن أراضيها مهما كان الثمن. واستخدمت في سبيل ذلك القوة المسلحة، وخاضت من أجل ذلك حربين ضاريتين في جمهورية الشيشان التي ما زالت جزءا من الكيان الروسي هي وغيرها من الجمهوريات الروسية الجنوبية مثل داغستان. وعندما تزايدت الضغوط الدولية علي روسيا من أجل الاستجابة للنزعات الانفصالية، كانت روسيا ترد دائما بكل قوة معلنة عن رغبتها في الحفاظ علي وحدة أراضيها حتي لا يفتح الباب علي مصراعيه أمام مزيد من النزعات الانفصالية في الجنوب الروسي، وكانت في الوقت نفسه تلوح بأن أي دولة أوروبية لا يمكنها القيام بإجراء مماثل إذا كانت الحركة الانفصالية علي أراضيها. وحتى الجمهوريات المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي تعاني من نزعات انفصالية قوية علا صوتها في الفترة الأخيرة، مثل إقليم (أبخازيا في جورجيا)، ومثل إقليم (ناجورنو كاراباخ) المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان. انظر: سميحة عبد الحليم نشر، نظرة على الحركات الانفصالية في العالم، في أخبار مصر يوم 2008/3/18، المصدر: <http://www.masress.com/egynews/34768>

المقرر الآخر للمصير الكردي. فرغم تهديدات العراق للكويت، فإن أكثر ما كان يعيق الحلفاء كان احتمال تقسيم العراق. فالاجتماع الواسع المعارض لتغيير الحدود الموجودة كان مدفوعاً بالخوف من حدوث فوضى جديدة في المنطقة، وكذلك لعدم رغبتهم في معاداة دول أخرى في المنطقة، إضافة إلى الميل للنظر إلى الحدود الاستعمارية وكأنها شيء مقدس. وكان ذلك عقبة كأداء أخرى في طريق الكيان الكردي، حيث لم تتجرأ أي دولة أو هيئة دولية على الاعتراف بالحكومة الكردية أو إقامة علاقات دبلوماسية معها، هذا علاوة على أن الدعم الاقتصادي والعسكري الضئيل الذي كان يتلقاه الأكراد من الحلفاء كان مرده موقف هؤلاء إزاء العراق. وهكذا ورغم كل إنجازاته ظل الكيان الكردي تحت رحمة العوامل الخارجية القوية.

وأخيراً: تكمن أهم معوقات إقامة الدولة الكردية، في تضارب المواقف الكردية والتباينات الأيديولوجية والحزبية، فالأحزاب الكردية العراقية كثيراً ما كانت تتقاتل فيما بينها، وتختلف أيديولوجيتها، وكثيراً ما كانت تنشق على نفسها، أو كثر التقلبات بالارتباط بالخرج أو المساعدات التي تتلقاها من الخارج، لتحقيق مصالحها على حساب الإضرار بالعراق. فيما يتبنى أكراد إيران مواقف ومبادئ ثابتة، وتساند قضية الاستقلال وتبدي استعدادها للدفاع عن حالة تعرضه لأي هجوم، ويتبنى هذا الموقف أيضاً حزب لعمال الكردستاني في تركيا ومجلس شعب غرب كردستان السوري، في المقابل يعارض حزب الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي فكرة الاستقلال في كردستان، ومن ثم فإن السعي نحو دولة مستقلة قد يوجب هذه الخصومات، وهو ما سيؤول إلى مزيداً من الخلافات، خاصة في ظل حاجتهم إلى إعادة هيكلة قواتهم العسكرية التي لا تزال هي الأخرى منقسمة.

ويلعب الاقتصاد دوراً أساسياً في حياة كردستان، فإقليم كردستان جغرافياً هو إقليم مغلق، يفتقر لإطلالة بحرية وهو إقليم قاري حبيس، وهذا يؤدي إلى المخاطر الاقتصادية على مستقبل الإقليم مقارنة بما يشكله الثقل الاقتصادي للدول المجاورة للإقليم من ضغوط حالية ومستقبلية عليه لتلافي مكامن الخطر في السياسة الاقتصادية للإقليم ومعالجتها.

وتلعب العوامل الاجتماعية دوراً فاعلاً في إعاقه قيام الدولة الموحدة، فالعقبة القبلية بين الأكراد تكاد تقف عقبة واضحة جداً قديماً وحديثاً. فهناك الولاءات البدائية التي تحدد ولاء الفرد للعائلة والعشيرة، وغالباً تكون هذه الولاءات بديلة عن الدولة. وهناك اللغة وتعددتها، بحيث إنها

تُعتبر حاجز كبير بين الأكراد، فقد لا يستطيع أكراد التفاهم فيما بينهم داخل المنطقة الواحد أو المناطق الأخرى (أكراد الدول الأخرى). إن التحدي اللغوي الرئيسي هو في المجتمع الكردي نفسه، ونحن لا نقلل من عوامل البيئة المحيطة بالمجال الكردي أو التي تحكمه، ولا بعناصره الفاعلة لكننا نعيد ترتيب أولويات النظر إلى اللغة والبناء اللغوي واعتبارات تحليل الواقع الثقافي الراهن، ذلك أن التشكيل اللغوي واللهجي المتعدد سابق على الانقسام الجغرافي والتوزيع بين الكيانات السياسية الراهنة، ومن ثم قد يكون سبباً له، أو أحد أسبابه، وقد يكون نتيجة له أيضاً.

تتمثل المعوقات الإقليمية لقيام دولة كردية في تحفظ دول الإقليم خاصة إيران وتركيا، حيث ترفض تركيا فكرة الدولة المستقلة باعتبار أن قضية الأكراد ليست عراقية فقط، خاصة أن نسبة كبيرة من الأكراد تقيم في تركيا. شكل أكراد العراق إغراء للقوى الإقليمية لاستخدامهم للتدخل في شئون العراق، وشكلت القضية الكردية قلق مزدوج لكل من تركيا وإيران وسوريا بسبب وجود الأكراد داخل حدود هذه الدول. ولقد استخدمت هذه الدول جميع الوسائل الأمنية والعسكرية والسياسية من أجل القضاء على فكرة الانفصال لدى الأكراد.

أما المعوقات الدولية لقيام الدولة الكردية فقد بدأت مع اتفاقية سايكس بيكو 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك بتقسيم منطقة الشرق الأوسط (تركة الدولة العثمانية)، ثم هدنة مدروس 1918 وبعدها مؤتمر الصلح في فرساي 1919 ثم مؤتمر سان ريمو 1920 وبعدها اتفاق سيفر 1920 ثم معاهدة الصلح لوزان 1923، الذي ألغى معاهدة سيفر وحسم موضوع الكيان الكردي بالفشل ولم يعد مشروع الدولة الكردية المقترح أي وجود.

كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد ضد الحكومة العراقية، وقد كان ذلك على الدوام جزءاً من عالم سياسة الأمر الواقع النفعية، إن التطورات السياسية التي حدثت في مطلع السبعينات من القرن العشرين ساهمت في صيغة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة الكردية وتمثلت في تأميم العراق للنفط، وانسحاب المملكة المتحدة البريطانية من الخليج العربي، واستخدام العرب النفط في حرب 1973 ضد إسرائيل، ومعاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية، واستفادت الولايات المتحدة من الأكراد كثيراً في حرب 1991 ضد العراق، وأحسن استخدامهم كورقة ضغط ضد الحكومة. أما الحانب الروسي فقد استفاد من الأكراد واستخدمهم كورقة ضغط في المنطقة، فقد استخدمهم في إيران (عن طريق دعم جمهورية مهاباد 1946)، واستغل أكراد العراق من أجل الضغط على الحكومة العراقية، واستخدم أكراد تركيا ضد حكومة أنقرة.

الفصل الثالث

مستقبل الدولة القومية الكردية

المبحث الأول: إمكانية قيام الدولة الكردية.

المبحث الثاني: معوقات قيام الدولة الكردية.

المبحث الثالث: مشاهد تشكيل الدولة الكردية.

تشكلت منطقة الشرق الأوسط بعد الاحتلال البريطاني والفرنسي للمنطقة 1914 - 1918م، وتناشمت الدولتان المنطقة العربية بعد خسارة الدولة العثمانية الحرب، وقد شكلت بريطانيا الدول العربية حسب ثقافتها في بناء الدولة على الأساس القومي. وبعد انسحاب بريطانيا من منطقة الشرق الأوسط، تاركة المنطقة للقوى الجديدة التي تفردت كإمبراطورية عظمى على العالم متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي أردت فرض بصمتها على المنطقة، فتحقق لها ذلك بعد حرب الخليج 1991، وأحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، واحتلال أفغانستان والعراق.

هنا قامت الولايات المتحدة بفرض ثقافتها في بناء الدولة المعتمد على بناء الأمة قبل بناء الدولة. فانتشر لعنف في جميع الدول المحتلة من قبلها، وعم التغيير في الأقطار العربية، ضارباً المجتمعات وفكك روابطها وجعل الولاء للمذهب على الوطن، وذكرتنا هذه الأحداث بالحروب الأمريكية في فترة بناء الأمة الأمريكية. أستغل الأكراد التغيير الحاصل في المنطقة، وانهيار أنظمة الحكم في العراق وسوريا وانتشار الفوضى والحروب الداخلية، واستطاع الأكراد الاحتفاظ بكيين مستقلين أمنياً في العراق وسوريا. ويسعى الأكراد إلى تحقيق الحلم الكردي بقيام الدولة الكردية الكبرى على أنقاض الصراعات والحروب الإقليمية، بعد أن عجزوا عن تحقيقه بالأعمال المسلحة. وسوف نذكر في هذا الفصل إمكانية قيام الدولة الكردية ومشاهد الدولة الكردية.

المبحث الأول: إمكانية قيام الدولة الكردية

قدم أكراد العراق شعار حق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة لهم، فيما بلور أكراد سوريا برنامجاً سياسياً يشير للمرة الأولى إلى الفيدرالية مع الإشارة إلى الانقسام بينهم سواء لجهة التحالفات أو سقف المطالبة بالحقوق. وباتت القضية الكردية في تركيا من أهم القضايا التي واجهتها الحكومات التركية المتتالية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، إلى درجة أنها أصبحت مشكلة مزمنة تهدد أمن البلاد وترهق اقتصادها وتعوق التنمية الشاملة، فضلاً عن إنها تحد من الدور الإقليمي لتركيا، لاسيما في ظل الصراعات الإقليمية الجارية وتطلع العديد من القوى الإقليمية إلى استخدام القضية الكردية كورقة في صراعاتها وتطلعاتها. ويسعى أكراد تركيا في العودة إلى طرح شكل موسع للحكم الذاتي يقترب من الكونفيدرالية، فيما يبقى وضع أكراد إيران غير واضح لأسباب عديدة، من بينها قلة المعلومات المتوفرة عن الحراك الكردي هناك نتيجة سيطرة الدولة المركزية على وسائل الإعلام وأخرى لها علاقة بضعف الحركة الكردية مقارنة بأكراد العراق وتركيا وحتى سوريا، علماً أن أكراد إيران هم أول من أعلنوا عن إقامة دولة كردية في العصر الحديث (جمهورية مهاباد)، التي أقيمت بدعم من الاتحاد السوفيتي عام 1946م، ولم تصمد سوى أقل من سنة قبل أن يدخل الجيش الإيراني إلى عاصمة الدولة ويعيد رئيس جمهوريتها (القاضي محمد) مع كبار قادته.

أولاً: جهود أكراد العراق لبناء دولة كردية

لقد رُسمت مؤشرات لتطور وضع الأكراد في العراق، فقد تعددت المكاسب الكردية على مر السنين وكان الأكراد يأخذون هذه المكاسب مرة باستعمال السلاح ومرة أخرى باستغلال الرأي العام العالمي والوضع الدولي الجديد. وسوف نقوم بشرح وعرض هذه المؤشرات (المكاسب) حسب السنين.

1- الاعتراف بالأكراد وفق الدستور العراقي سنة 1958م:

بقيام ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م، رأى الزعماء الجدد أن المشكلة الكردية جزء من الحركة الوطنية في العراق. فأشركت الحكومة الأكراد في مجلس القيادة الثلاثي، والمجلس مكون من ثلاثة أعضاء (سني- شيعي- كردي)، ومثل الأكراد العقيد (خالد النقشبندي)، كما مثل الأكراد وزيران من أصل عشرة وزراء ضمتهم الوزارة الأولى للثورة ساهم الأكراد جنباً إلى جنب

وتنظيمية تندرج جميعها في إطار العمل لإقامة الحكم الذاتي للأكراد في شمال العراق. توج بيان 1970 بإعلان قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق لعام 1974م ومن طرف واحد. حيث أعلنت الحكومة أن هذا القرار يقوم على أساس إنشاء منطقة حكم ذاتي في إطار الدولة العراقية أساسها ثلاث محافظات، وإن يكون فيها مجلس تمثيلي منتخب، وتكون للمنطقة موازنة مستقلة⁽¹⁾.

3- تشكيل حكومة إقليم كردستان العراق 1992:

خرجت المشكلة الكردية في العراق من الدائرة المحلية والإقليمية إلى الدائرة الدولية، لتصبح من القضايا الدولية المعقدة بعد الهجرة الجماعية للأكراد على اثر قمع انتفاضتهم ضد الحكومة المركزية. وكان من إفرازات هذه الانتفاضة صدور القرار (688) في أبريل 1991م، من مجلس الأمن الدولي مما أدى إلى العودة الجديدة للمشكلة الكردية إلى الساحة الدولية وتحديدًا في إطار الأمم المتحدة مند معاهدة سيفر 1920م، الأمر الذي أتاح للأكراد في العراق إلى الاستقرار شبه الدائم منذ ذلك الوقت رغم الصراع الكردي الكردي داخل إقليم كردستان منتصف تسعينات القرن العشرين⁽²⁾.

نظرياً كان للأكراد العراقيين جميعتهم المنتخبة منذ عام 1974م، ولكن على ارض الواقع كان أعضاء ذلك المجلس معينين من قبل الحكومة. أما في عام 1992، فقد تضافرت عوامل عدة لكي تجعل من الانتخابات في إقليم كردستان انتخابات حقيقية وهذه العوامل هي: الفراغ الإداري الذي خلفه النظام، والمظلة العسكرية الغربية المتوفرة لنجاح هذه الخطوة. وأخيراً أن حقيقة قضية الديمقراطية والانتخابات الحرة أيدها عدد من التجمعات السياسية الكردية

(1) للمزيد حول اتفاق مارس 1970 أنظر: موسى مخول، (مرجع سابق)، ص 389-391. وأيضاً: حول نص قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان العراق عام 1974 أنظر: رعد ناجي جده، (مرجع سابق)، ص 192-195. أيضاً: ديفيد مكحول، (مرجع سابق)، ص 494-495.

(2) عبد العزيز محمد، (مرجع سابق)، ص 98.

واعتبرها الضامن الوحيد ضد أي حالة جديدة من حالات البرلمان المعين من قبل الحكومة المركزية⁽¹⁾، وهكذا أصبحت الانتخابات في كردستان العراق ناقوس خطر ليس للحكومة العراقية فحسب بل للدول المجاورة أيضاً التي خشيت انتقال عدواها إلى أكرادها عي أيضاً.

إن إعادة صياغة أهداف الحركة القومية الكردية كانت من أهم فقرات جدول الأعمال لسياسية بعد حرب الخليج عم 1991، وكان الهدف المعلن للاتجاه الكردي العام هو الحكم الذاتي، ولكن في عام 1992 وبعد مناقشات بينهم وبين الحكومة، تم رفع ذلك الهدف إلى الفيدرالية. وفي قرار المجلس الوطني الكردستاني في بداية أكتوبر 1992، تم إجماع قاده كردستان العراق في تحديد مصيرهم وتعريف علاقتهم القانونية مع السلطة المركزية في هذه المرحلة من التاريخ على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني⁽²⁾ وحاملاً رفع شعار الفيدرالية أعلنت الحكومة العراقية العداء له لأنها اعتبرته عملاً انفصالياً، بينما اعتبرته دول الجوار العراقي خطراً يهددهم.

ويرى الباحث بان الولايات المتحدة الأمريكية بشنها حربين على العراق عام (1991-2003)، قد ساعد على تغيير مصير الأكراد في العراق، وساهمت هذه الأحداث بدخول الولايات المتحدة على خط القضية الكردية.

4- إقرار النظام الفيدرالي بعد عام 2003م:

رغم أن منطقة كردستان العراق التي تضم الأكراد العراقيين بقيت تتمتع بالحكم الذاتي منذ عام 1991م، إلا أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإسقاط نظام (صدام حسين) كان يعني للمنطقة (حسب رؤيتهم) مزيداً من الأمان والاستقلالية، كما مثل خطوة للأمام باتجاه تحقيق المطلب الكردي بالعيش في ظل عراق فيدرالي ديمقراطي. سرعان ما تنبه المجتمع الدولي إلى هذا الوضع الجديد، فقد صدرت بعض القرارات من مجلس الأمن الدولي (1483) في 2003/5/22 والقرار (1511) في 2003/11/16 والقرار (1546) في 2004/6/8⁽³⁾، لتنظيم ترتيبات الانتقال السياسي في العراق. وعلى الرغم من تطلع

(1) أوفر بينغيو، (مرجع سابق)، ص 269.

(2) صوت شعب كردستان، في 5 نوفمبر 1992.

(3) تضمن القرار (1483) بمنح القوات الأمريكية والبريطانية حق الإشراف على إدارة العراق. والقرار (1511) مساعدة لعراقيين لإدارة شؤونهم بأنفسهم، والذي وتم تعيين الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً للسكرتير العام للأمم المتحدة في العراق، وحث على إصدار القانون الانتخابي العراقي رقم (96)، والذي أطلق عليه (قانون الأحزاب ولهيات السياسية) الذي صدر بتوقيع الحاكم الأمريكي في العراق بول بريمر، وينص على حقوق الشعب العراقي من تحديد مستقبله السياسي واختيار حكومته. أما القرار رقم (1546) فكان بخصوص إنهاء الاحتلال من الناحية القانونية والشكلية والإقرار بانتقال السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وتحديد طبيعة الوجود العسكري الأجنبي في العراق. أنظر: عبد العزيز محمد، (مرجع سابق)، ص 123-126.

الأكراد بالأساس للانفصال عن كل ما هو عربي، مع الاحتفاظ بحيز داخل السلطة المركزية في بغداد، إلا أن مطلبهم قوبل بالرفض عربياً وأمريكياً، وجاء الدستور المؤقت لينص فقط على الفيدرالية في إطار عراق ديمقراطي، حيث نصت المادة رقم (4) على "إن نظم الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي ديمقراطي تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإداريات المحلية"⁽¹⁾.

لقد نجح الحزبان الكرديان الرئيسيان باستغلال حالة الضعف التي يعاني منها العراقيون العرب، وطرحوا مطالبهم بنظام حكم يقوم على أساس فيدرالي، وأصرروا على أن تقوم الحكومة المركزية في بغداد بالاستجابة لمطالبهم، ورفضوا التنازل عنها خاصة في ظل الضغوط الشديدة التي يتعرض لها الحزبان من الجيل الكردي الشاب الذي يرفض أي تسوية مع الحكومة المركزية في بغداد لا تحقق المطالب الكردية⁽²⁾. وجاء الدستور العراقي الدائم الذي وافق الشعب العراقي على مسودته في 2005/12/15، ليقر بالصيغة الفيدرالية للدولة العراقية، وبحق الأكراد في الحكم الفيدرالي لإقليم كردستان، معترفاً بلواقع السياسي والأمني الذي عاشه الإقليم في السنوات الماضية منسلخاً عن السيادة العراقية، وفق ما جاء في المادة (117) التي أقرت للدستور عند نفاذه إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليماً اتحادياً. كما تم الاعتراف بالقوانين الصادرة في المنطقة منذ عام 1992 ما لم تكن مخالفة للدستور العراقي وفقاً لنص المادة (141) من الدستور⁽³⁾، واحتفاظ الأحزاب الكردية بقوات (البيشمركة) والإقرار بإعادة تطبيع الأوضاع في مدينة كركوك، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية، كما نص على منع تنفيذ أي قرار للحكومة المركزية في بغداد دون موافقة البرلمان الكردي المسبقة، مع تأكيد على أن

(1) الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، (مرجع سابق)، ص 165.

(2) جوين ديار، الفوضى التي نظموها- الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 97.

(3) أنير إدريس عبد الرهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، (بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 236-249. أيضاً:

Elden, Stuart, Reconstructing Iraq, in: Cowen, Doborah & Gilbert, Emily (eds), War, citizenship & territory, (London: Routledge, 2007), p 161- 162.

7- طلب مسعود البارزاني عقد مؤتمر دولي حول القضية الكردية:

لم تكن دعوة رئيس إقليم كردستان العراق (مسعود البارزاني) إلى عقد مؤتمر قومي كردستاني خلال سبتمبر 2013م⁽¹⁾ بمشاركة القوى والأحزاب الكردية في الأجزاء الأربعة هو الأول، حيث سبق أن دعا كل من (جلال الطالباني)، وزعيم (PKK) عبد الله أوجلان إلى مثل هذا المؤتمر. ورغم تلك الدعوات فإن جملة الظروف بعضها كردي محلي وبعضها إقليمي خارجي، حالت دون ذلك في الماضي، بينما تبدو الظروف الحالية أكثر من مشجعة، خاصة بعد أن جعلت الأزمة السورية الحدود الجغرافية مفتوحة بين المناطق الكردية في العراق وسوريا وتركيا إلى حد ما، وهو ما جعل التقارب بين القوى السياسية الكردية أفقا قومياً يوحد الأكراد ويفرض عليهم البحث عن مرجعية قومية بعد أن كانوا مشتتين ومنقسمين وأحياناً متنافسين ومتحاربين. في ظل هذا المناخ الإيجابي كرديا، عقد الاجتماع التحضيري للمؤتمر القومي الكردستاني برئاسة مسعود البارزاني بمشاركة (39) حزباً وحركة كردية من الأجزاء الكردية الأربعة والمناطق تواجد الأكراد الأخرى.

كما نرى في اعتقادنا أن مسودة دستور إقليم كردستان العراق قد خلقت شبه نواة دولة مستقلة، فقد ضمنت الاستقلالية للإقليم في إدارة كافة شؤونه سواء الداخلية أو الخارجية في إطار رابطة اتحاد ضعيفة، فضلاً عن إتاحة الاستقلال للإقليم في حالة تغيير نظام الحكم أو في حالة عدم تنفيذ المادة (140) (المادة 8 أولاً وثانياً). كما أصبح من الحق في عقد اتفاقيات مع الدول الأجنبية أو أقاليم داخل دول أجنبية بشأن المسائل التي لا تدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية (المادة 8 ثالثاً). أما بخصوص القوات المسلحة فقد ذهبت المادة (12) على أن لإقليم كردستان استناداً إلى الفقرة خامساً من المادة (121) من الدستور الاتحادي "قوات البشمركة دفاعية لحراسة الإقليم" كما ذهبت المادة (65) الخاصة بصلاحيات رئيس الإقليم إلى نص الفقرة (12) على أن "السماح بدخول قوات مسلحة اتحادية إلى أراضي كردستان عند الضرورة بموافقة برلمان كردستان العراق على دخول تلك القوات مع تحديد مهامها ومكان ومدة تواجدها"⁽²⁾. وقد اتخذ الأكراد إجراءات عملية تعكس قدراً كبيراً من الاستقلالية منها:

(1) صحيفة الحياة، في 29 أبريل 2013.

(2) نص مسودة دستور إقليم كردستان العراق، المصدر:

<http://www.presidency.krd/docs/KRConstitution-ar.pdf>

رفض رفع العلم العراقي في المناطق التي تحكمها حكومة إقليم كردستان العراق وقاموا بدلاً من ذلك برفع علم (مهاباد). كما قام الأكراد بإبرام عدد من العقود النفطية مع عدد من الشركات الأجنبية وذلك للقيام باستكشاف النفط في المناطق الخاضعة لحكومة إقليم كردستان، وقاموا بإنشاء شركاتهم النفطية الخاصة والمتمثلة في شركة كردستان لاستكشاف وإنتاج النفط وشركة كردستان الوطنية للنفط وشركة كردستان لتسويق النفط وشركة كردستان لعمليات التكرير وتوابعها. وعندما ذهب الأكراد إلى التصويت في انتخابات يناير 2005، قام الأكراد بالتصويت كذلك على استفتاء غير رسمي من أجل اختيار الاستقلال عن العراق أو البقاء في إطاره، وصوت الأكراد لصالح خيار الانفصال بنسبة بلغت حوالي 98%، وقد صرح مسعود البارزاني عقب الاستفتاء بأن الدولة الكردية ستصبح حقيقة في الوقت المناسب". وفي اعتقادنا أن الأكراد يستخدمون ورقة الانفصال كلما وجدوا أنهم لا يمتلكون ورقة سواها، ففي عام 2006 رفع الأكراد على لسان مسئولين أكراد بدرجات متفاوتة ورقة الانفصال خمس مرات، أولها عند إبرام (إبراهيم الجعفري) اتفاقاً آمناً مع تركيا، وثانياً لدى خروج إبراهيم الجعفري من رئاسة الحكومة، وثالثاً حينما تعثرت إجراءات تطبيع الأوضاع في كركوك، ورابعاً لدى محاولة الخلافات بين الأكراد والحكومة المركزية المتعلقة بحصة إقليم كردستان من النفط وتدخل الحكومة المركزية في عقود الاستثمارات النفطية التي أبرمتها حكومة كردستان مع الشركات الأجنبية، وخامساً نتيجة اعتراض الأكراد على ما ورد في تقرير (بيكر- هاملتون) وما جاء به من توصية تحد من صلاحيات الإقليم لصالح المركز. وتظل مسألة حق الإقليم في تقرير المصير من القضايا التي تصر القيادات الكردية على تأكيدها، فعلى سبيل المثال خلال احتفال إقليم كردستان بالذكرى السنوية السادسة والستين لتأسيس جمهورية مهاباد الكردية، في 21 فبراير 2012، أكد مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان العراق على حق الإقليم في تقرير مصيره²⁾. وخلال المؤتمر الثالث عشر للحزب لديمقراطي الكردستاني عام 2010م الذي عقد في أربيل وبحضور رئيس الجمهورية العراقية (جلال الطالباني)، ورئيس الوزراء (نوري المالكي)، ورئيس البرلمان (أسامة النجيفي)، ورئيس أئتلاف العراقية (أياد علاوي)، ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي (عمار الحكيم) والقيادي في أئتلاف العراقية (صالح المطلك)، جدد مسعود البارزاني المطالبة بحق الشعب الكردي بتقرير مصير والكفاح السلمي لبلوغ الهدف وأن المرحلة المقبلة تنسجم مع هذه

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008)، ص 276.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 2011-2012، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013)، ص 167.

والأمن لإسرائيل، مما يجعلها قوة مهيمنة على الشرق الأوسط في ظل الاختلاف الشديد لتوازن القوى الاستراتيجي بينهما وبين الدول العربية⁽¹⁾.

وترى المعارضة السورية أن أزمة سوريا أزمة سياسية عميقة، تسبب فيها الإحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري، وتتطلع إلى الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان، وقد نجم الإحباط من غياب الحل السياسي والقمع الذي تقوم به الحكومة السورية لقوى المعارضة، مما أدى إلى تحول المعارضة إلى مواجهة عسكرية عنيفة بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة من جهة أخرى، والتي تضم منشقين عن الجيش السوري، وعدداً من المدنيين المسلحين يطلقون على أنفسهم اسم (الجيش السوري الحر)، وسوف نركز في هذا الموضوع على عدة نقاط أهمها:

1- انخراط الأكراد في الأعمال المسلحة:

لقد أبدى الأكراد استعدادهم لتبني المفهوم (الثوري) الجديد في المنطقة العربية، فانخرطوا في المعارضة السورية بعد أحداث درعا في مارس 2011م، مطالبين بإسقاط النظام وإقامة فيدرالية في سوريا القادمة، لكن الحماس الكردي وثورته تم تجميدها بعد عام، حين سلم النظام المنطقة الكردية لحزب (الاتحاد الديمقراطي) الذي فرض سلطته وقبضته على مفاصل المجتمع الكردي⁽²⁾. وفي المقابل حصل أكراد سوريا على حكم ذاتي بمناطق وجودهم، بموافقة النظام السوري الذي أقدم على هذه الخطوة بعد أن فقد السيطرة على أجزاء كبيرة من سوريا، هذا الأمر يعني أن ضلعي مربع (دولة كردستان) قد تحقق لهما، الحكم الذاتي أو شبه الاستقلال عن الدولة السورية، والاستقلال في العراق. وتكونت في سوريا (وحدات حماية الشعب الكردي) الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي، وأتيح لهذه القوات الحصول على الأسلحة والمعدات الحربية في ظل الأزمة السورية، وإذا أضيف إلى هذه القوات مقاتلو (PKK) فإنهم يشكلون قوة عسكرية لا يُستهان بها، وتكون أحد مقومات استقلال الدولة الكردية.

أدى استمرار الأزمة السورية إلى انتشار الصراعات الطائفية، والعمليات الجهادية المسلحة في الدول المجاورة لسوريا، فالفوضى في سوريا مثلت البيئة المثلى للجماعات

(1) أحمد قنديل، التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)، ص 60.

(2) Bakir Sidki, "The Kurds and the syrian Revolution- Statehood & Participation", Heinrich Boll Foundation, March 3, 2014, <http://lb.boell.org/en/2014/03/03/Kurds-and-syrian-revolution-statehood-participation>, october8,2014.

إمكانية قيام النظام السوري بتشجيع (PKK) من خلال السماح لمجموعات الحزب بإعادة فتح قواعد له في سوريا وشن هجمات منها على تركيا، كما تتخوف تركيا أيضاً من إمكانية أن يتمتع أكراد سوريا بالحكم الذاتي، كما حدث للأكراد في العراق، وبلا شك سيؤثر ذلك الأمر في الأمن الداخلي التركي ووحدة تركيا القومية وسلامة أراضيها. إذ قد تحفز هذه التطورات أكراد تركيا على تكثيف مطالبهم بالحكم الذاتي، وهذا سيجعل المسألة الكردية بمثابة المحور المركزي لسياسات تركيا الداخلية والخارجية في التعامل مع الأزمة السورية⁽¹⁾. فالأزمة السورية حولت العلاقات التركية - السورية من درجة التحالف الاستراتيجي إلى درجة الخلاف الاستراتيجي الحاد، واثّر الموقف التركي المؤيد للثورة، وكرده فعل للحكومة السورية على أعمال الحكومة التركية باستقبال المعارضة السورية، انسحب الجيش السوري من المدن الكردية السورية على الحدود، وترك أمر حماية تلك المناطق لعناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري، وهذا يعني أن دمشق تضغط على أنقرة عبر استخدام الورقة الكردية التي تمثل هاجساً أمنياً للمشهد السياسي التركي⁽²⁾. ويمكن القول أن الأزمة السورية تجاوزت حد الأزمة السياسية الداخلية بين الحكومة ومعارضيه، وتحولت إلى أزمة إقليمية دولية مرشحة مستقبلاً لتتحول إلى أزمة طائفية بسبب التركيبة السكانية والامتدادات الاثنية والعرقية، والتكوينات الطائفية والمذهبية التي تتشابه في كل من تركيا والعراق مع سوريا⁽³⁾. وفي اعتقادنا أن أخطر ما يؤرق تركيا هو اضطرابها إلى التدخل في الشمال السوري لمواجهة مخاطر (PKK) المعارض على حدودها الجنوبية، واستخدامه من قبل النظام السوري م ورقة ضغط على تركيا، مما يعني أنها ستكون في مواجهة مع الأكراد السوريين الذين يعيشون في المنطقة

(1) الشيماء عبد السلام إبراهيم، موقف تركيا من الأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)، ص76.

(2) لقد ظل حزب العمال الكردستاني معروفاً بعلاقته الوطيدة مع أكراد سوريا الذين شكلوا - حسب بعض التقديرات - ثلث قوات الحزب التي اتخذت من جبال قنديل في شمال العراق ملاذاً لها. كما أعفت الحكومة السورية الشباب الذين انضموا لحزب العمال من الخدمة العسكرية، لكن الأوضاع الجديدة في سوريا منحت هذه القوات الفرصة للتمركز شمال سوريا. وعندما اندلعت المعارك في دمشق وحلب 2012 وانسحبت القوات الحكومية من بعض المناطق الكردية وسيطرة عليها مقاتلو حزب الاتحاد الديمقراطي السوري، وهذا الأخير رغم حداثة إنشائه 2003 فإنه يعد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني. للمزيد أنظر: أحمد عبد الحافظ، الفائز الأكبر، (مرجع سابق)، ص33.

(3) صافيناز محمد أحمد، التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار، السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012)، ص85.

الحدودية، مما يدخل أكراد سوريا في منظومة حسابات الأمن الاستراتيجي لتركيا، لأنها تتحسب تماماً لأي واقع أو تسويات قد تسفر عن إقامة دولة كردية في شمال سوريا. وهذا يجعل من المناطق الحدودية التركية الجنوبية ملاذاً أمنياً (PKK)، وعليه فإن أي فراغ متوقع في السلطة السورية - من وجهة النظر التركية - إذا لم يعالج بوجود حكومة يتم تشكيلها من المعارضة السياسية التي تحتضنها تركيا، من شأنه إقامة المجال أمام العديد من السيناريوهات التي تراها تركيا قلقه بالنسبة لأمنها واستقرارها، ومنها اتجاه أكراد سوريا إلى تبني خيار الفيدرالية أو الاستقلال التام عن الجسد السوري. إن الفوضى في سوريا شجعت رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني الذي يتمتع بوضع فيدرالي، بالترويج لمبادرة توحيد الأكراد السوريين، والتوسط بين تكتلين كرديين كبيرين، هم المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي- فصيل مسلح- بهدف توحيد وتنسيق المواقف الكردية العراقية والسورية للعمل المشترك في مرحلة ما بعد رحيل الحكومة السورية، وهي رسالة واضحة أدركتها تركيا، ومؤداها: إن أكراد العراق يسعون إلى مساعدة أكراد سوريا في الحصول على الحكم الذاتي الأشبه بما حصل عليه أكراد العراق، مما يعني التأثير سلبياً على أكراد تركيا الذين سيطالبون حتماً الحكومة التركية بأكثر من الاعتراف بحقوقهم الثقافية والمساواة والمواطنة.

إن تحرك أكراد العراق بشأن أكراد سوريا، سلاح ذو حدين بالنسبة إلى سوريا، فمن ناحية ترى تلك التحركات تهديداً للاستقرار السياسي الداخلي، ومن ناحية ثانية تراها مهددة للتفاعلات الإقليمية في المنطقة، لأن تحفيز أكراد سوريا على الاستقلال في ظل الظروف التي تمر بها سوريا سيضعف سوريا ويؤهلها للفشل الذي يعقبه تقسيم طائفي لا محالة، وهذا يكمن التهديد الأكبر بالنسبة لتركيا تحديداً من الناحية الأمنية والسياسية والاجتماعية. مارست تركيا الضغط على مسعود البارزاني لسحب تصريحاته بشأن التعاون ما بين أكراد العراق وسوريا، لأن ما يجمع إقليم كردستان العراق والحكومة التركية من مصالح جعلت مسعود البارزاني يعيد دراسة حساباته الإقليمية، خاصة وأن تركيا توفر للإقليم متنفساً سياسياً واقتصادياً بديلاً عن العلاقات المتوترة ما بين الإقليم والمركز في بغداد". ويمكن القول، إن هناك قناعة عامة لدى الأكراد بأن ما يجري في المنطقة سيغير من خريطة الجيوسياسية والاقتصادية على شكل إقامة نظام جديد، متشابك في المصالح والأيدولوجيات، ومع هذا التصور يرى الأكراد أنهم أمام فرصة

(1) صافيناز محمد أحمد، التأثيرات الطائفية للأزمة السورية، (مراجع سابق)، ص 85.

تاريخية وفاصلة لنيل حقوقهم القومية، وربما إقامة دولة مستقلة بعد أن حرمتهم منها الاتفاقيات والمصالح الدولية عقب الحرب العالمية الأولى، ويتحيز أكراد سوريا الفرصة لجني المكاسب والفرصة المتوفرة لهم، والتي يستعدون لها، لأنها قلما ستوافر. كثرة هي السيناريوهات الممكنة تصورها في سوريا، لكن حتى في أسوأ الأحوال سوف يكون الأكراد هم الرابحين، لأنهم سيصبحون على الأقل أسياداً في مناطقهم.

ثالثاً: اتفاق التسوية بين تركيا وأكرادها

لقد كلفت المشكلة الكردية تركيا خسائر بشرية ومادية فادحة منذ اندلاع الصراع الدموي بين (PKK) وقوات الأمن الكردية، وقدرت هذه الخسائر بحوالي (50) ألف قتيل ونحو (400) مليار دولار، وتقف هذه المشكلة كمعضلة مستعصية رغم المبادرات التي طرحت في السابق، إلا أن الحكومة التركية تبدو اليوم عاجزة على حلها هذه المرة مهما كان الثمن، كما أن الطرفين اقرب للحل من أي وقت مضى.

ويعتد اتفاق السلام بين الحكومة التركية و(PKK)، بعد عقود من الحرب الدموية، عهداً جديداً في تاريخ العلاقات التركية والكردية، إذ للمرة الأولى يعترف الجانب التركي (أوجلان) محاوراً من داخل السجن وينظر إليه كشريك لتحقيق السلام بعد أن كان في نظر الأتراك مجرد إرهابي، وللمرة الأولى يتم التعامل مع القضية الكردية كقضية شعب حرم من حقوقه التاريخية في ظل الجمهورية التركية، والاهم على المستوى السياسي، تلك الرؤية الإدراكية لتركيا في النظر إلى أهمية حل القضية الكردية سلمياً، على أساس أن السلام مع الأكراد ثروة إستراتيجية لمستقبل الدولة التركية، وفي قدرة هذه الدولة على استيعاب المتغيرات الجارية وتحقيق الديمقراطية بحثاً عن السلام وامتلاك عناصر القوة والدور والنفوذ⁽¹⁾. إن رؤية الحكومة التركية تقوم على وقف إطلاق النار، وانسحاب المقاتلين الأكراد من الداخل التركي على معادل الحزب في جبال قنديل، والبدا بنزع سلاح المقاتلين، وإصدار عفوٍ عامٍ عن عناصر الحزب، مع بحث مصير قياداته وتأمين ملجأ لهم، وإطلاق صراح المئات من السجناء الأكراد، على أن تكون هذه الخطوات متسلسلة وتسمح بالانتقال إلى المرحلة الثانية أي: مرحلة المعالجة السياسية التي من أهم معاملها إقرار قانون الإدارة المحلية يشمل كل تركيا وليس المناطق الكردية فقط، في مقابل الرؤية التركية.

(1) خوشيد دلي، ما بعد نداء أوجلان للسلام، الرابط:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/22>.

المسلح ضد الحكومة التركية قد انتهى، وأنه قد حان الوقت للدخول في عملية سياسية شاملة تقوم على التفاوض والحوار، وهو ما لاقى قبولا ملحوظا لدى أعضاء الحزب⁽¹⁾.

ويمكن القول إن هنالك عوامل عدة دفعت الطرفين باتجاه البحث عن الحل السلمي ومن أهم تلك العوامل⁽²⁾:

1- تحسن العلاقة مع كردستان العراق.

2- الضغوط الشعبية.

3- تأييد المجتمع المدني للحل السلمي.

4- التنافس الإقليمي والثورات العربية.

5- قوة وشعبية أردوغان.

لقد حقق حزب العدالة والتنمية للأكراد العديد من المنافع من جراء اتفاق السلام، أبرزها⁽³⁾:

1- زيادة الاستثمارات الاقتصادية.

2- إلغاء قوانين حظر الهوية الكردية.

3- رفع قانون الطوارئ في كردستان.

4- تأسيس أحزاب كردية وانخراطها في البرلمان.

5- إنشاء قناة تليفزيونية متخصصة للأكراد.

إن الأكراد هم أحد الأطراف المستفيدة من أزمته سوريا والعراق، وقد استطاع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري الحصول على صلاحيات إدارة مناطقه، وذلك

(1) أحمد دياب، الأبعاد السياسية لاتفاق السلام التركي الكردي، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، (القاهرة: مركز الأهرام، يونيو، 2013)، ص 128.

(2) إسماعيل باشا، تركيا: نحو حل للمشكلة الكردي

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/16>.

(3) تقدم دبلوماسي تركي في كردستان العراق، مختارات إيرانية، العدد 133، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أغسطس 2011)، ص 87.

بالتنسيق مع الحكومة السورية، بهدف إخراج الجماعات السورية المعارضة للحكومة، فكان الأمر فرصة كبيرة لأكراد سوريا للحصول على نوع من الاستقلال في إدارة مناطقهم ذاتياً. ولا يختلف الوضع عما حدث في العراق عندما ازدادت الأزمة الأمنية فيه بعد أحداث 10 يونيو 2014 والتي فرض فيها (داعش) سيطرته على محافظتي نينوى وصلاح الدين وأجزاء كبيرة من محافظة الانبار وكركوك وديالى، على اثر انهيار القوات الأمنية الموجودة هناك.

وتبقى الحقيقة الأهم هي، إن التطورات في الدول العربية منحت الأكراد فرصة تاريخية لإعادة العمل من اجل إقامة الدولة الكردية، تلك المساعي التي كانت قد بدأت عن طريق إقامة الحكم الذاتي لأكراد العراق، والتي أخذت تصب ألان داخل الأراضي السورية. فالثابت إن الأكراد لن يهدأ لهم بال بعد ألان حتى يستفيدوا تماماً من التطورات التي تحدث في المنطقة العربية. إن الأكراد باتوا يؤمنون بان الوقت قد انتهى تماماً بالنسبة لاعتبارهم كمواطنين سوريين أو مواطنين أتراك أو عراقيين أو إيرانيين أو غيرهم.



نصير
أحمد ياسين
نمير

@Ahmedyassin90

المبحث الثاني: معوقات قيام الدولة الكردية

أولاً: تغيير الوضع في العراق

يعتبر العراق أول البلدان في الشرق الأوسط يمنح الأكراد الحقوق بالحكم الذاتي، وهذا انعكس على تطور المجتمع الكردي ثقافياً واجتماعياً وسياسياً مقارنة بالدول المجاورة التي يتواجد فيها الأكراد. وبعد عام 2003م، حصل الأكراد على الحكم الفيدرالي وفق الدستور العراقي لعام 2005، وبدأ الطموح الكردي بالازدياد إلى أن وصل حد التصادم مع الحكومة العراقية في بغداد، كذلك التصادم مع دول الجوار العراقي وخاصة تركيا وإيران. ولتبني الجانب الكردي بعض السياسات ذات الطابع الحامل للاستقلال مثل تصدير النفط وإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول، قامت الحكومة العراقية بالاصطدام بحكومة إقليم كردستان مما انعكس على حالة الاستقرار في المنطقة، وأخر مطالب رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني بحق تقرير المصير. كما إن استمرار نظام الحكم في سوريا أخر حصول الأكراد على متنفس الحكم في مناطقهم. وأخيراً فن فشل عملية السلام في تركيا تعتبر من المعوقات التي تواجه الأكراد بسبب التضييق من الجانب التركي على الحريات الكردية والعمل السياسي الكردي المتصاعد الذي بات يشكل خطر على العمى السياسي التركي. وسوف نقوم في هذا المبحث بشرح عوامل تغيير الوضع الأمني والسياسي في العراق، واستمرار النظام في سوريا، وفشل عملية السلام بين الأتراك و(PKK) التي تعتبر من معوقات ومؤخرات إعلان الدولة الكردية الكبرى في الشرق الأوسط.

1- تأخر قيام الدولة الكردية في العراق:

لقد دعمت الحكومة العراقية حلاً سياسياً للأزمة السياسية في سورية، وحذرت من انهيار الحكومة السورية وعواقب ذلك على العراق. وفي ظل هذه الظروف، شكلت الحكومة العراقية (قيادة عمليات دجلة) لمواجهة- بحسب الحكومة العراقية- هجمات الجيش الحر (المعارضة السورية) على الحدود الشمالية للعراق، وتوجهت القوات العراقية كذلك للمناطق المتنازع عليها تحت إدعاء حفظ الأمن في هذه المناطق". لكن التحركات عُدت بالأساس موجهة لإقليم كردستان، في ظل سياسة رئيس الوزراء العراقي آنذاك (نوري المالكي) والتي

(1) جريدة الشرق الأوسط (6 يوليو 2012).

أعتقد الكثير أن مسألة إنشاء دولة كردية كانت مسألة وقت ليس إلا. لكن بعض القيادة الكردية العراقية رأت بأن إستئناف المفاوضات مع بغداد كان أكثر أهمية من المضي قدماً والتهديد بورقة الاستقلال⁽¹⁾. وقد تكون مشاركة القوات العراقية قوات البيشمركة في قتال تنظيم الدولة الإسلامية إحدى الإشارات المهمة التي أفنعت الأكراد العراقيين بأن البقاء ضمن عراق موحد، في الوقت الراهن، سيساعدهم على الوقوف في وجه (داعيش). وإن إزالة الخلافات العالقة بين أربيل وبغداد، بوساطة من الولايات المتحدة الأمريكية، سيُمكن الأكراد من تحسين وضعهم الاقتصادي دون الارتهان لتركيا في مشاريعهم المستقبلية بما فيها مشروع الاستقلال في حال عدم التجانس الوطني مع بغداد.

ولذلك نعتقد انه مهما كانت مكاسب إقليم كردستان من أحداث الموصل كبيرة من ناحية الاستقلال عن بغداد، وتسهيل الرغبة في الانفصال، إلا أن قيام دولة تحت قيادة تنظيم مُسلح لا يعترف بالحدود الدولية (المصطنعة) بما فيها تلك التي تشترك فيها مع إقليم كردستان، يمثل التحدي الأكبر لأحلام الاستقلال الكردية في المرحلة المقبلة، وذلك مع استمرار التبدل والتغيير في المعادلات الإقليمية والدولية، والتي قد تهدد وجود الإقليم والدولة الحلم معاً. بصورة عامة، يبدو موقف القوى السياسية الكردية في العراق بشأن الاستمرار في العملية السياسية أو اللجوء إلى خيار الاستفتاء على تقرير المصير، مرهوناً بالتطورات التي ستشهدتها الساحة السياسية العراقية وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع الواقع الجديد.

ولكن مع كل هذه التطورات والدعم للقوات الكردية فإن الخطر الذي يواجهها لم ينتهِ بعد، فلا تزال المعارك دائرة بين الطرفين بين كر وفر، وما تسيطر عليه القوات الكردية اليوم يقع تحت سيطرة مقاتلي (داعيش) غداً والعكس صحيح، والتطورات الميدانية تشير إلى صعوبة التكهّن بما سيحصل مستقبلاً من أحداث في الحرب مع مقاتلي (داعيش) الذين يملكون قدرات على التأقلم مع ما يلاقونه من صعوبات، ومن سيصمد إلى النهاية، فضلاً عن أن التقارير الأمريكية والمتغيرات الميدانية تُشير إلى أن المواجهات تتطلب وقتاً طويلاً.

ولذلك يتبين من السياق السابق أن مسألة إعلان الدولة الكردية المستقلة تبدو مستبعدة في الوقت الراهن، بسبب عدم توافر الظروف والأوضاع المواتية لذلك داخلياً وإقليمياً ودولياً. أما مستقبلاً، وفي حال حصول تغيرات جديدة وربما فرض لأمر واقع جديد، إذا ما

(1) "Kurds agree to postpone independence referendum", The Star, September 5, 2014.

حدثت فوضى في العراق أو سوريا أو انهيار قد يترتب عليه تجزئة أحدهما أو كليهما، وإذا ما استطاع (داعيش) فرض الأمر الواقع وإبقاء سيطرته على أجزاء من العراق وسوريا، وما سترتب على ذلك من إعادة تشكل لمنطقة الشرق الأوسط، فإن كل الاحتمالات عندها ستكون واردة، وبالأخص إذا ما سلمنا بأن لا شيء محظور في السياسة.

2- الخلاف الكردي الكردي:

أ- أمتد الاختلاف بين الأحزاب الكردية العراقية في وجهات النظر فيما يتعلق بشأن المناطق المتنازع عليها في محافظة كركوك، في الوقت الذي يسعى فيه رئيس إقليم كردستان (مسعود البارزاني) بالسيطرة على تلك المناطق بعد رفضه الانسحاب منها، يفضل الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة (جلال الطالباني) بأن يكون الاحتكام للدستور لتطبيق المادة (140)، هو الحل الأمثل بدلاً من الدخول في مغامرات سياسية ليس مضمونه العواقب في تلك المرحلة.

إلى جانب ذلك، فإن القيادة الكردية ليست موحدة في خطابها مع الحكومة المركزية أو مع دول الجوار، فالحزبان الرئيسيان في الإقليم (الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) مختلفان تماماً حول شكل العلاقة مع الحكومة المركزية. بالإضافة إلى ذلك، فإن (الاتحاد الوطني الكردستاني) بقيادة الرئيس العراقي السابق (جلال الطالباني)، عارض بشدة فكرة إنشاء دولة كردية في الوضع الراهن⁽¹⁾، مبرراً ذلك بأن الظروف الإقليمية لا تسمح بقيام كيان كردي مستقل. إلا أن المعطيات تشير إلى أن حزب (الاتحاد الوطني الكردستاني) كان تحت ضغوط هائلة من قبل النظام الإيراني من أجل رفض فكرة الاستقلال، فمن المعروف أن الاتحاد الوطني يُعتبر حليفاً مقرباً من إيران. وهناك مسألة مهمة أخرى لا تقل أهمية عن المعوقات السابقة، هي وجود اختلافات وخلافات كردية - كردية عديدة يتمثل أهمها في الخلاف حول توقيت إعلان الاستقلال، فعلى الرغم من وجود توافق كبير لدى قطاعات كردية واسعة على التوجه نحو إعلان الدولة، فإن مسألة التوقيت محل جدل واسع بينهم، واختلاف في الرؤية حول نظام وشكل هذه الدولة.

(1) Mohammed A. Salih, "As Kurds seize Iraq oil fields, independence push exposes divisions", Christian Science Monitor, July 11, 2014, <http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2014/0711/As-Kurds-seize-Iraq-oil-fields-independence-push-exposes-divisions>, accessed October 9, 2014.

فقبل أحداث الموصل كانت مواقف الرئيس (مسعود البارزاني) بخصوص تقرير المصير تأتي في إطار الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي الكردستاني، وتبدو محاولة للهروب من مواجهة المشاكل الداخلية، في ظل وجود خلافات وتناقض في الرؤى بشأن كيفية التعامل مع العملية السياسية في العراق، بل وحتى التردد والانقسام بخصوص دعم السياسة النفطية المستقلة التي ينتهجها (نيجيرفان البارزاني) رئيس حكومة إقليم كردستان. وكان التردد في تأييد موضوع الاستفتاء على تقرير المصير يأتي تحديداً من قبل بعض قيادات الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة (جلال الطالباني)، إلا أن المرحلة اللاحقة شهدت تحولاً في موقف الحزب بعد سجال داخلي انتهى إلى ضرورة تأييد الموقف الرسمي لرئاسة الإقليم، حتى لا يتخلف الحزب عن مواكبة الرغبة الجماهيرية في تقرير مصير الإقليم.

ب- انتهاء مهلة التمديد التي منحها برلمان إقليم كردستان لرئيس الإقليم (مسعود البارزاني) والتي انتهت في أغسطس 2015، مما دفع أطرافاً مقربة منه بالتحرك من أجل انتخابه رئيساً لولاية جديدة عن طريق الترويج وتصويره أنه الشخصية الكردية الوحيدة القادرة على إدارة شؤون كردستان وحمايتها، فيما امتنع بعض نواب حركة (التغيير) الكردية عن الحديث بشأن الموضوع، تاركين اختيار رئيس الإقليم الجديد للدستور وتوافق الكتل السياسية الكردية¹. ويثير موضوع تجديد ولاية رئيس إقليم كردستان (مسعود البارزاني) خلافاً بين القوى السياسية الرئيسية في الإقليم، ولم تُثمر سلسلة الاجتماعات بين تلك القوى على الاتفاق بشأن الموضوع، إذ يدفع الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه البارزاني باتجاه تجديد ولاية رئيس الإقليم، بينما ترفض أحزاب أخرى، وعلى رأسها المعارضة، هذا الخيار وتطالب بأن يشغل رئيس البرلمان المنصب لحين إجراء انتخابات. وتستند الأحزاب الداعية لتولي رئيس البرلمان مهام رئاسة الإقليم مؤقتاً، إلى مادة في قانون الرئاسة تنص على ذلك. من جانبه بين رئيس كتلة (التغيير) في برلمان كردستان (برزو مجيد)، إن البارزاني فقد الشرعية القانونية وانتهت ولايته حسب القانون رقم 1 من قانون رئاسة إقليم كردستان الذي يعود إلى عام 2005م، داعياً إلى معالجة المسألة أو تكليف رئيس البرلمان بمهم رئيس الإقليم لمدة شهرين إلى حين إجراء الانتخابات. ويتولى (مسعود البارزاني) رئاسة الإقليم منذ عام 2005م، ومددت ولايته في 2013 لعامين إضافيين⁽²⁾.

(1) دول إقليمية تروج لوجود صراع إيراني - كردي لضمان ولاية جديدة للبارزاني، 15 مارس 2015، المصدر: <http://www.almuraqeb-aliraqi.org/?p=2424>.

(2) ولاية بارزاني تثير خلافاً سياسياً في كردستان، المصدر: <http://www.alhurra.com/content/kurdistan-presidency/278803.html#ixzz3nvAiv2zV>.

والواقع أن الخلاف هو بين تيارين مختلفين على أسس الشرعية السياسية، فمن جهة هناك القوى السياسية الرئيسة ممثلة في الحزبين الرئيسيين الحاكمين وتاريخهم في النضال العسكري، وخطابهما الذي يركز على اعتبار أن المفاهيم القومية والثورية هي أساس لشرعية الحكم في الإقليم، بالمقابل تبين المعارضة السياسية الصاعدة أنها تؤسس شرعيتها السياسية على مفاهيم المنظومة المدنية للحكم الديمقراطي، فهي تركز على مواضيع الفساد والخدمات والتوريث السياسي، وتعتبر أن تلك المفاهيم هي التي يجب أن تكون منبع شرعية السلطة الحاكمة. ولذلك نجد أن إطار الشرعية السياسية في الإقليم هو وجود هذه الثنائية، وهذا التباين⁽¹⁾.

3- الموقف التركي من إعلان الدولة الكردية:

تتحفظ تركيا على إعلان الدولة الكردية المستقلة، وترفض فكرة الدولة المستقلة، بل أنها ترفض أي استقلال يقوض من وحدة وسلامة الأراضي العراقية وذلك باعتبار أن قضية الأكراد ليست عراقية فقط، ولكنها تركية بالأساس حيث النسبة الأكبر من الأكراد (تقدر 15 مليوناً نسمة) يقيمون في تركيا، وهو ما قد يدفع الجانب التركي لاستغلال الأحداث في العراق لتحقيق عدد من المكاسب. فقد أعلنت الحكومة التركية معارضتها الشديدة لانفصال إقليم كردستان العراق، وتأتي تأكيدات الرفض التركي بعد تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) بدعوته لقيام دولة كردية⁽²⁾.

لقد استخدمت الحكومة التركية سياسة الاحتواء مع إقليم كردستان العراق، لتحقيق هدفين الأول: هو التأثير على حكومة إقليم كردستان العراق لضبط الحدود مع تركيا ومنع (PKK) من شن الهجمات على تركيا. وثانياً: ربط إقليم كردستان العراق اقتصادياً بتركيا والتأثير الغير مباشر في سياسة الإقليم. كما ربطت تركيا إقليم كردستان العراق بتعهدات اقتصادية لا يستطيع الإقليم الاستغناء عنها، ففي عام 2007م، وفي الوقت الذي بلغت العلاقات التركية الكردية أدنى مستوى لها، اتخذت حكومة إقليم كردستان العراق قراراً إستراتيجياً باللجوء إلى تركيا، إذ رأى الأكراد العراقيون في تركيا حليفهم المستقبلي ضد إيران وسوريا والحكومة المركزية في العراق. وكانت تركيا في ذلك الوقت تنتهج موقفاً

(1) رستم محمود، آفاق المعارضة في إقليم كردستان العراق: صلابة النوى التقليدية ورهان تفكيك المناطقية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص2.

(2) نتنياهو يدعو لقيام دولة كردية في العراق، 30 يونيو 2014، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2014/06/140630_israel_natenyahu_kurd_state.

عدائيا ضد حكومة إقليم كردستان لسبب رئيسي تمثل في امتلاك (PKK) لقواعد داخل الإقليم استغلتها هذه الجماعة لشن هجمات داخل تركيا. ومع ذلك، بادلت تركيا موقف الانفتاح الذي عبرت عنه حكومة إقليم كردستان متخذة في النهاية خطوات اقتصادية تمثلت في إرسال رجال الأعمال وشركات الطيران والبضائع إلى إقليم كردستان، ومنذ ذلك الوقت، أسهمت العلاقات الاقتصادية المزدهرة في تغيير الطابع العام للعلاقات التركية الكردية. وبعد مرور ثماني سنوات على هذا التحول، تجري تركيا الآن مباحثات سلام مع (PKK)، كما تزود تركيا الأسلحة لحكومة إقليم كردستان لمواجهة (داعش).

وشهدت الصادرات التركية إلى العراق، بما فيها السلع المعاد تصديرها من المنطقة الخاضعة لإدارة حكومة إقليم كردستان إلى سائر أنحاء العراق انتعاشة كبيرة. وبناءً على تقديرات تستند على إجمالي الصادرات التركية إلى العراق، بلغ حجم الصادرات إلى المنطقة الخاضعة لإدارة حكومة إقليم كردستان (1.4) مليار دولار في 2007م، ليحتل إقليم كردستان المرتبة التاسعة عشرة في قائمة أكبر الأسواق المستوردة من تركيا. وفي 2011م، أصبحت حكومة إقليم كردستان سادس أكبر سوق للصادرات التركية، حيث بلغ الحجم هذه المرة (5.1) مليار دولار. وبحلول 2013، قفز إقليم كردستان ليصبح ثالث أكبر سوق للصادرات التركية التي بلغت قيمتها (8) مليارات دولار. وعلى سبيل المقارنة، كانت قيمة الصادرات العراقية إلى تركيا باستثناء النفط والغاز - ولكنها تشمل أيضا صادرات إقليم كردستان - ضئيلة، إذ تراوحت بين (87) و(153) مليون دولار بين عامي 2007م و2014م⁽¹⁾.

وتلتزم كس من أنقرة وأربيل بتطوير البنية التحتية في إقليم كردستان، الأمر الذي يزيد من تعميق الترابط الاقتصادي بين الجانبين. وسيؤدي إنشاء منطقة صناعية على الحدود العراقية التركية، وإقامة معبرين حدوديين إضافيين، والمزيد من خطوط النفط والغاز، والمطارات، والطرق السريعة المحسنة، إلى تعزيز التعاون بين الجانبين وإلى دعم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة على المدى الطويل. وتستورد تركيا (95)% مما تستهلكه من النفط والغاز الطبيعي، وتشترى حالياً ثلاثة أرباع ما تحتاجه من النفط والغاز من روسيا وإيران، وترغب أنقرة في الوقت الحالي تقليل اعتمادها على هذين البلدين في مجال الطاقة. ويأتي عزم تركيا على تنويع مصادر النفط والغاز الطبيعي التي تحتاج إليها بهدف تجنب

(1) رامي احمد، 70% من التبادل التجاري بين العراق وتركيا لإقليم كردستان، المصدر:

<http://www.iraqhurr.org/content/article/25376174.html>.

حالات التعطل التي قد تكبل الاقتصاد التركي كحافز كبير لتعزيز العلاقات مع حكومة إقليم كردستان. ورغم اتسام العلاقات في السابق بالشك، إلا أنها اليوم تتشارك تركيا مع حكومة إقليم كردستان في مصلحة قوية في الحفاظ على شراكتيهما الاقتصادية، الأمر الذي يعود بالنفع الاجتماعي والاقتصادي على الجانبين⁽¹⁾.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة التركية على أن أكراد العراق لهم الحق في الحكم الذاتي، وهو الأمر الذي نظرت إليه بمثابة تغير نوعي في السياسة التركية الإقليمية تجاه مشكلة الأكراد، إلا أن جوهر هذا الإعلان ممكن تحليله وتفسيره بأنه (إعادة هيكلة الأجندات الإقليمية) التركية دون تغييرها أي الثبات على رفض فكرة الاستقلال، بالإضافة إلى أن الجانب التركي يدرك حجم الصعوبات أمام التوجه الكردي للاستقلال، ولكنه من ناحية يريد الحفاظ على المكاسب السياسية والاقتصادية من علاقاته مع الجانب الكردي.

4- الموقف الإيراني من إعلان الدولة الكردية:

أما الموقف الإيراني، فظهر تحفظاته ومعارضته على إمكانية اتخاذ الأكراد الاستقلال في هذا التوقيت، وحذرت إيران وعلى لسان مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والإفريقية الإيراني (حسين أمير عبد اللهيان) من عواقب وخيمة حال تفكك العراق، وأضاف إن إيران تؤكد على "احترام استقلال وسيادة العراق ووحدته الوطنية... نحن نعارض بقوة تقسيم العراق، ومن يتحدثون عن تقسيم العراق لا يعلمون تبعات هذا الأمر"، مؤكداً على أن "قادة الإقليم الكردي العقلاء لا ينوون الاستقلال الذاتي، وأنهم ملتزمون بدستور البلد"⁽²⁾. ويأتي هذا الموقف في ظل الأزمات الاقتصادية التي تمر بها إيران على خلفية العقوبات الدولية، ووضعية الأقليات داخل إيران، علاوة على ما يمر به العراق من أزمات.

لكن الأحزاب الكردية في إيران تدعم بصورة واضحة سياسات إقليم كردستان العراق في تقرير المصير، بل وتبدي استعداداً للمشاركة في الدفاع عن الإقليم إذا ما تعرض لهجوم الجماعات المسلحة في المناطق المحاذية، وهذا أيضاً موقف (PKK) في تركيا، ومجلس شعب

(1) سونر چاغاینتای، تركيا وحكومة إقليم كردستان: مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، 19 مارس 2015، المصدر: <http://al-aalem.com>.

(2) تركيا وإيران يعارضان انفصال إقليم كردستان عن العراق، المصدر: <http://www.alhurra.com/content/iran-and-turkey-oppose-split-of-kurdistan-from-iraq/252584.html>.

غرب كردستان السوري بقيادة (PYD) إلا أن الأحزاب الكردية الأخرى في كل من تركيا وسوريا لديها وجهات نظر مختلفة لأسباب تتعلق بالأوضاع الخاصة في هذه البلدان إضافة إلى خلفيتها الأيديولوجية التي ترفض فكرة الدولة القومية الكردية، وتوقيت إعلان الدولة، فضلاً عن التأثير الإيراني في مواقف هذه الأحزاب بخاصة لناحية رفض فكرة الدولة المستقلة، أضف إلى ذلك التنافس الحزبي مع (مسعود البارزاني). بل إن المؤسسات الإعلامية القريبة من هذه الأحزاب بدأت حملة إعلامية ضد سياسات (مسعود البارزاني)، كما زعمت وجود وثائق تؤكد أن أحداث الموصل كانت خطة مدبرة جرى الإعداد لها في الأردن بحضور البارزاني وممثلي الفصائل المسلحة العراقية وبعض الدول الإقليمية، الأمر الذي استوجب ردّاً رسمياً على لسان قيادة (الحزب الديمقراطي الكردستاني) التي أشارت إلى دور إيران في تسويق نظرية تورط إقليم كردستان في الأحداث الأخيرة⁽¹⁾.

والواقع إن الموقف الإيراني معارض بشكل كبير لأي خطوات نحو استقلال الأكراد، وهم يعون تأثير إيران في أوضاعهم، فقد حذر السفير الإيراني في العراق قادة (الاتحاد الوطني الكردستاني) عند زيارته إلى السليمانية، بأن إيران ستغلق حدودها مع الإقليم إذا أُجري الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان. والمسألة نابعة من وجود أقلية كردية في شمال غرب إيران، ومن المؤكد أن يدفعها حصول أكراد العراق على الاستقلال إلى المطالبة بالانضمام إليهم. وهو ما لا تقبله إيران في وضعها الراهن.

إن الدور الإقليمي الفاعل في المواجهة بين الأكراد و(داعيش) قد تقاسمته إيران وتركيا فضلاً عن النظام السوري، بحيث كان لإيران تأثير مباشر في هذه المواجهة، بدءاً من دفعها وتحريضها على زج الأكراد في الأزمة، وصولاً إلى المشاركة في القتال بجانب قوات البيشمركة الكردية⁽²⁾.

ثانياً: استمرار النظام في سوريا

1- الأكراد يُخففون الضغط على الحكومة السورية بالاصطدام مع داعش:

احتدمت المواجهات بين القوات الكردية بمختلف أنواعها من قوت البيشمركة في إقليم كردستان ومقاتلي (PKK) التركي ووحدات (حماية الشعب الكردي) التابعة لحزب

(1) إقليم كردستان العراق ... هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، (مرجع سابق)، ص5.

(2) إيران تدعم حماية أمن إقليم كردستان والبارزاني يشكرها، المصدر:

<http://almadapress.com/ar/news/52699>.

(الاتحاد الديمقراطي السوري) من جهة، وبين مقاتلي (داعيش) من جهة أخرى، وعلى امتداد جبهة قتال صويلة تمتد من محافظة (ديالى) شرق العراق وصولاً إلى مناطق الوجود الكردي في شمال وشمال شرق سوريا، مروراً بمدينة عين العرب (كوباني) التي شهدت أعنف المعارك بمحاولات مستميتة من الطرفين للسيطرة على هذه البلدة لكل المهمة.

وقد أسهمت هذه المواجهات في إيجاد حالة من التقارب بين الفصائل الكردية المختلفة في العراق وسوريا وتركيا وإيران، وقللت أو جمدت الخلافات بين هذه الفصائل بغية توحيد الجهود لمواجهة مقاتلي (الدولة الإسلامية)، ووصلت عناصر من وحدات حماية الشعب الكردي السورية إلى (سنجار) للدفاع عن (الأيزيديين) الأكراد قبل وصول قوات البيشمركة من إقليم كردستان، وتوافد المقاتلون الأكراد من إيران وتركيا إلى هذه البلدة للدفاع عنها. وكان لعناصر (PKK) الدور الأكبر في القتال على خط المواجهة هذا. حتى إن (عبد الله أوجلان) زعيم حزب العمال قد دعا عناصر حزبه إلى "المقاومة الشاملة" في سوريا ضد (داعيش)، وطالب الأكراد بتعديل حياتهم تبعاً للحرب الجارية في كردستان.

وترى تركيا، إن تسييح الأكراد سيُسهم في تقوية (PKK) وحزب (الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري)، وهما المنظمتان الإرهابيتان في نظرها، ويساعد على تقوية الطموح الكردي في الاستقلال، كما في تقوية موقف نظم الأسد في سوريا، لكونه حليفهما، فيما يرى حلفاء تركيا في حلف شمال الأطلسي أن تسييح الأكراد جزء من الحل، الأمر الذي أظهر تركيا بأنها لم تساند الأكراد رغم علاقاتها الوثيقة بإقليم كردستان، وربط ذلك بموافقة التحالف الدولي على شروطها المتمثلة في إقامة منطقة عازة على الأراضي السورية لإيواء اللاجئين، وتدريب المعارضة السورية، وإسقاط النظام القائم في سوريا.

أما بالنسبة للحكومة السورية، فمع كونها هي من ساعد حزب (الاتحاد لديمقراطي) على الحكم الذاتي في مناطق الكردية بسوريا، إلا أن الحكومة لم تتحرك لإنقاذ حليفها عندما وقعت المواجهات في بدة عين العرب (كوباني) على الرغم مما تتعرض له من قصف وما يحصل فيها من معارك لمحاولة السيطرة عليها من قبل مقاتلي (داعيش). كما لوحظ أن السياق الدولي والإقليمي يتجه نحو التصالح مع الحكومة السورية والإبقاء على الرئيس (بشار الأسد)، مع محاولة توحيد جميع قوى المعارضة بما فيها الفصائل الكردية⁽¹⁾. وتعتقد المواقف في سوريا خاصة بعد صدور (الفيثو) الروسي-

(1) تحديثات إقامة إقليم كردي شمالي سوريا، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2014/12/21>.

الصيني المزدوج في مجلس الأمن الدولي. وإن المبرر لهاتين الدولتين هو الخوف من تكرار الحرب المدمرة في ليبيا، إن الفيتو المزدوج كان القصد منه الإبقاء على الحكومة في سوريا، ودفعاً للسير بسياسة فرض السيطرة على المدن المعارضة، فروسيا لا ترال إلى جانب النظام السوري وتقف ضد أي تحرك من شأنه دعم المعارضة ومحاولاتها لإسقاط النظام.

2- الخلافات بين قوى المعارضة السورية:

كان المجال السياسي السوري في حالة اضمحلال عشية انطلاق أعمال المعارضة، وكانت المشكلة الأساسية في تشكيل الهيئة الجامعة للمعارضة تتمثل في عدم وجود أحزاب كبيرة مؤثرة جماهيرياً ملئ الفراغ القيادي للمعارضة. ولذلك تشكلت الهيئات القيادية بعد الثورة من الأفراد، إذ صعد بعضهم بفضل حضورهم في الفضائيات، وبعضهم الآخر بسبب تاريخهم في المعتقلات. ولذا بحث المعارضون عن هيئات قيادية تسعفهم في إدارة شؤون المعارضة ومتطلباتها، فأعربوا عن تأييدهم لـ (المجلس الوطني السوري) عند تأسيسه، ثم نقلوا تأييدهم بعد انكشاف عجزه (لعوامل ذاتية وموضوعية) إلى (الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية). وما لبث أن تراجع التأييد لهذا الأخير بسبب عجزه أيضاً عن تلبية متطلبات الثورة وتنظيم كتائب الجيش السوري الحر وضبط العلاقة معها، إضافة إلى "خذلان" ما يُسمى 'أصدقاء سورية' للمجلس الوطني ثم للائتلاف بطريقة أظهرت عجزهما عن تلبية متطلبات النصر، وكان للعامل الداخلي دوره الكبير في انكشاف ذلك العجز، وبخاصة خلال فترة رئاسة (أحمد الجربا) للائتلاف والتي انتهت بإعادة تشكيل هيئته القيادية. إن النجاح الذي حصل عليه الائتلاف خلال حضوره مؤتمر (جنيف 2)، ما لبث أن تبدد بسبب تردد المجتمع الدولي والقصور الذاتي، وقد رفض الغرب في تسليح المعارضة.

وكن لا بد من انعكاس ذلك العجز والخذلان سلباً على أداء الائتلاف وتراجع الثقة به، فانفجرت خلافاته الداخلية في ضوء المشكلات الموضوعية التي يعجز أطرافه عن معالجتها، وتفاقمت النزعات الفردية في سلم القيادة. وإذا كان الائتلاف - ومن قبله المجلس الوطني - قد عانى التجاذب على الهيمنة ما بين مؤسستي الرئاسة والأمانة العامة، فقد طغت هيمنة الرئاسة في عهد (أحمد الجربا) على هيئات الائتلاف الأخرى، مع ميل إلى إتباع سياسة المحاور العربية، بدلاً من المثابرة لوضع قضية المعارضة خارج دائرة الخلافات العربية، وتحويلها إلى عامل وحدة لا سبباً للفرقة، وذلك في ظرفٍ تحتاج فيه المعارضة إلى مساعدة العرب جميعاً. فأثر ذلك النهج في الإنجاز الفعلي للائتلاف، واتسعت رقعة

الخلافات والتحديات، مع تهميش العمل المؤسسي في الهيئات القيادية، وتقاعست قيادته عن تقوية دور الحكومة المؤقتة وتوسيع نشاطها في المناطق المسيطر عليها خشية بروز دور الحكومة ورئيسها (أحمد طعمة)، من خلال إنجازها في الداخل، فيصبح في موقع يؤهله أن ينافس مركز رئاسة الائتلاف في القيادة⁽¹⁾.

وفي سياق النقد لعمل الائتلاف، يرى البعض في وجود قوى وشخصيات غير معروفة فيه، أو ذات هويات سياسية لها إشكاليات في الواقع السوري عامل ضعف كبير، كما يتعلق بقدرات الائتلاف المحدودة، ويتعلق النقد أيضاً بالتأثيرات الإقليمية والدولية فيه⁽²⁾. والتنافس والتزاحم والتنازع، وضعف التزام القواعد والأنظمة التي تحكم منظمات المعارضة وتنظم عملها، والمركزية في العمل، وعدم توزيع المسؤوليات بطريقة منهجية ووفق إجراءات واضحة⁽³⁾. إن تلك الثغرات وغيرها انسحبت على العلاقة بين الرئاسة والحكومة المؤقتة، ونتج منها تقصير الحكومة في عملها في الأراضي المسيطر عليها، والتي كثيراً ما اصطدمت أيضاً بهمل الكتائب المسلحة إلى الهيمنة على إدارة تلك المناطق. وتوج رئيس الحكومة المؤقتة عمله بإقالة هيئة الأركان من دون التشاور مع هيئات الائتلاف. فردت قيادة الائتلاف بالطريقة ذاتها، فلم تكتفِ بإلغاء قرار رئيس الحكومة، بل عملت الهيئة العامة للائتلاف على إقالة الحكومة، وذلك في ختام اجتماع عقدته في 20 و 21 يوليو 2014، وأكدت على ضرورة خلق أرضية جديدة للعمل تنتقل فيها الحكومة إلى الداخل.

والواقع أن هذه الخلافات التي برزت على السطح كشفت عن مشكلات أعمق يعانيها الائتلاف. وهي إقالة (طعمة) كان لها دوافع سياسية وأخرى تتعلق بالأداء. كما تتعلق بمحاولة إزاحة هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على الحكومة، بالإضافة إلى الخلافات حول إقالة هيئة أركان الجيش السوري الحر التي لا تدخل ضمن صلاحيات الحكومة⁽⁴⁾. وتلا ذلك

(1) شمس الدين الكيلاني، الائتلاف الوطني السوري أمام مفترق طرق: استدراك موقع القيادة السياسية أو التفكك، في 6 أغسطس 2014، المصدر:

<http://www.dohainstitute.org/release/cd615abc-ed35-4466-806a-777e2193452e>.

(2) فايز سارة، "الائتلاف في مرمى النقد"، الشرق الأوسط، 12 تموز / يوليو 2014، المصدر:

<http://www.aawsat.com/home/article/136696>.

(3) لؤي صافي، "الائتلاف الوطني السوري"، ميدل إيست أونلاين، 2 حزيران / يونيو 2014، انظر:

<http://middle-east-online.com/?id=177767>.

(4) الائتلاف السوري يقبل رئيس حكومة المعارضة المؤقتة"، المستقبل، 23 تموز / يوليو 2014، انظر:

<http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=625757>.

خلافاً ونقاشات حادة تمخض عنها انتخاب (هادي البصرة) رئيساً للائتلاف في 9 يوليو 2014، وقد أوحى ذلك بالرغبة في عزل الإخوان المسلمين عن الواجهة. غير أن الإخوان أوضحوا "أنه لا يمكن تفسير إبعاد الإخوان عن الائتلاف بنظرية المؤامرة وإنما لأسباب تنافسية عديدة بين قوى الائتلاف، وزرع قوى علمانية كبيرة لدى إعادة تشكيل الائتلاف، ورغبة بعض الدول الداعمة في إقصاء الإخوان كسياسة عامة في المنطقة". وقد اختار الائتلاف الوطني هيئته الرئاسية الجديدة، في مرحلة صعبة إذ تم إعادة انتخاب (بشار الأسد) لرئاسة ثالثة، وأيضاً في المرحلة التي صعدت فيها (داعش) وتوسع مجال سيطرتها ليشمل الرقة ودير الزور وباتت تتطلع نحو الحسكة وحلب بالتزامن مع إعلان (الخلافة).

3- الدعم الإيراني للنظام السوري:

تعد إيران الداعم الرئيس للنظام السوري، وهي ترى أن سقوطه يوجه ضربة قوية لمشروعها في المنطقة، إذ تمحورت السياسة الإيرانية خاصة في العقد الأخير حول فكرة التحول إلى قوة إقليمية كبرى مستفيدة من التغيرات الإستراتيجية التي طرأت على محيطها الإقليمي بعد سقوط النظام في العراق في عام 2003، ونظام طالبان في أفغانستان. وكانت الحكومة السورية متيقنه من قوة الدعم الإيراني باعتباره حاجة حيوية لاستمرار تنامي النفوذ وباعتبارها منفذاً رئيساً على الصراع العربي - الإسرائيلي لإيران وممر عبور إجبارياً بينها وبين حليفها الأهم في لبنان - حزب الله - فركن النظام السوري إلى حالة دعم إيراني مطلق⁽²⁾.

وباشتداد الخلاف ما بين الحكومة السورية والمعارضة، فقد حاول الطرفان أقلمة الأزمة فيما بينهم، وتدويلها: النظام لاعتقاده أن هذه هي ساحة لعبه المفضل وحيث معظم نقاط قوته، أما المعارضة، فحاولت الشيء نفسه لأنها كانت تدرك أنها أضعف كثيراً من إسقاط النظام دون معونة خارجية من نوع ما. لذلك التقى الطرفان على تدويل الأزمة، كل منهما من زاوية رؤيته الخاصة. وبالفعل، ونتيجة الجهد المشترك للنظام والمعارضة بدأت الأزمة، تأخذ طابعاً إقليمياً ودولياً. وراح الاصطفاف يتضح على هذين المستويين. ونتيجة تحالفها مع سوريا ورعايتها

(1) صحيفة الغد، 30 تموز / يوليو 2014.

(2) On Syria's Strategic Importance for Iran, See: George Friedman, "Syria, Iran and the Balance of Power in the Middle East", Stratfor, 22/11/2011,

<http://www.stratfor.com/weekly/20111121-syria-iran-and-balance-power-middle-east>

حزب الله اللبناني، تمكنت طهران من الحصول على موطئ قدم لها على ساحل البحر المتوسط لتصبح طرفاً له وزن في الصراع العربي - الإسرائيلي، وفتحت الثورة السورية بارقة أمل أمام خصوم إيران لتطويق نفوذها المتصاعد، ودفعه إلى التراجع أيضاً فتحوّلت سورية بديلاً لعراق كساحة صراعٍ وتنافس، ما أدى إلى نشوء حالة الاستقطاب الراهنة.

ومع استكمال سحب القوات الأميركية من العراق في نهاية عام 2011، بلغ المشروع الإيراني ذروته حيث نشأ تواصل جغرافي للمرة الأولى بين طهران ودمشق وبيروت عبر العراق، ما أدى إلى إنشاء قوس نفوذ إستراتيجي يشمل هذه الدول ويشكل حاجزا طبيعيا بين تركيا من جهةٍ وشبه الجزيرة العربية والأردن من جهةٍ أخرى. ونظرا لحيوية المعبر السوري للمصالح الإيرانية ونفوذها الإقليمي، فقد وضعت إيران كل ثقلها وراء دعم النظام في دمشق.

وأسهمت إيران في إحداث تحولٍ سياسي مهم في علاقات سوريا بالعراق. إذ انتقلت بغداد من خصم للسياسات السورية إلى حليفاً لها. وأصبح العراق إلى جانب لبنان الرئة التي يتنفس من خلالها النظام السوري، وترى إيران أن الصراع الدائر في سوريا يمثل امتداداً للصراع القائم في العراق ولبنان وعموم المنطقة بين محورها من جهة، والمحور المعادي لسياساتها المحور التركي - الخليجي، لذلك يسود الاعتقاد أن سقوط النظام في سوريا سوف يستدعي إضعاف حكم حلفاءها في العراق وربما إسقاطهم، وإضعاف حزب الله في لبنان. وسواء كان هذا التصور خاطئاً أو صحيحاً، كان للنظام السوري مصلحة كبيرة في تعزيزه عبر التأكيد أن هزيمته تعني هزيمة حلفائه وأن انتصاره هو نصر لهم.

4- الدعم الروسي للنظام السوري:

ساندت روسيا قرار مجلس الأمن الذي يقضي بفرض عقوباتٍ إضافية على طهران بخصوص برنامجها النووي في 2010م¹¹. وكانت موسكو تأمل من وراء هذا التعاون الحصول على تنازلات من الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بنشر الدرع الصاروخية على تخوم روسيا في وسط أوروبا وشرقها. بدلاً من ذلك، استمرت الولايات المتحدة في إقامة هذه الدرع التي تعتقد روسيا أن هدفها الأساسي هو شق قدرات الردع الإستراتيجية التي تملكها. لا بل قامت واشنطن بنشر رادار متقدم مرتبط بالدرع في تركيا في عام 2011م، وهو ما أزعج روسية. ومع أن الرئيس (بوتن) تمكن خلال ولايته الثانية 2014م من

(1) التدخل الروسي في سوريا ودعم إيران، انظر:

<http://aawsat.com/home/article/448571/%D8%B9%D8%A8%D8%AF>.

استعادة نفوذ روسيا في بعض مناطق القوقاز وآسيا الوسطى، فقد كان يطمح خلال ولايته الرئاسية التي بدأت في مايو 2012م إلى تحقيق مزيد من المكاسب عبر إنشاء الاتحاد الأوراسي، قبل أن تتعافى واشنطن من آثار حربي العراق وأفغانستان وتعود للتركيز على أوراسيا، لكن إدارة (أوباما) عاجلته بانتزاع أوكرانيا، موجهة إليه ضربة قاصمة⁽¹⁾.

وهناك ارتياح موسكو من دعم الولايات المتحدة لتيارات الإسلام السياسي في العالم العربي وعدم ممانعة وصولها إلى السلطة، ووضعها أيضاً في موقع الخائف من تصاعد هذا المد في أقاليمها الإسلامية، وهي التي لم تنس بعد تجاربها في أفغانستان والشيخان. فضلاً عن ذلك، تتوجس روسيا من تنامي النفوذ التركي في العالم العربي بفعل النجاح الاقتصادي والسياسي الذي حققه النموذج الإسلامي لحزب العدالة والتنمية. وقد ساهم النظام السوري في تغذية مخاوف روسيا من تعاضد النفوذ التركي من جهة وارتباطه بالتيارات الدينية من جهة أخرى، عبر تصوير الاحتجاجات على أنها حركة إسلامية (سنية) تسعى إلى إيطاحته أو إحلال نظام قريب من أنقرة في دمشق. لذلك قررت موسكو أن تلعب لعبة الإسلام (الشيوعي) الذي تقوده إيران في مواجهة الإسلام (السني) الذي تمثله تركيا، انطلاقاً من أن سقوط الأول الذي تمثل سوريا أهم أركانه يعني تحولاً إستراتيجياً لغير مصلحتها في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾.

ولكل هذه الأسباب ذات الطابع الجيوستراتيجي أمنت (موسكو) شبكة حماية دولية للنظام السوري. لكنها في المقابل لا تربط سياساتها بمصير أشخاص، وهي لن تجد غضاظة من ثم في الاستغناء عنهم، بشرط بقاء توجهات النظام الخارجية على حالها. وهذا ما يفسر تركيز موسكو الكبير، على وضع المؤسسة العسكرية السورية ومستقبلها، أو التي كانت عى الدوام تعدها بحكم تدريبها وتسليحها الضامن الأساس للنفوذ الروسي في سوريا⁽³⁾. بالنتيجة، خلصت روسيا إلى أن سقوط النظام في دمشق - وليس رموز النظام - يعني إضعافاً لإيران التي كانت بدأت تشكل جزءاً أساسياً من إستراتيجية موسكو لمواجهة مشروع الولايات المتحدة والدور التركي الصاعد وفي انتظار نضج الموقف الولايات المتحدة

(1) Lauren Goodrich, "Russia Rebuilding an Empire While It Can", Stratfor, 31/10/2011:

<http://www.stratfor.com/weekly/20111031-russia-rebuilding-empire-while-it-can>

(2) مروان قبلا، المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية دراسة في معادلات القوة والصراع على سورية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015)، ص16.

(3) ميشيل كيلو، رهانات صعبة حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 195 (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، يناير 2014)، ص100-103.

لإبرام صفقة إستراتيجية مع موسكو في عموم الصراع الدائر بينهما على امتداد ساحات عديدة، فإن روسيا ستبقى على الأرجح متمسكة بموقفها. وهناك ميل في بعض الدوائر لتفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بوجود عقود سلاح بين الطرفين أو اهتمام الروس بالقاعدة البحرية في طرطوس، إلا أن هذه الأسباب ضعيفة جداً لتفسير الموقف الروسي المتشدد في دعم النظام، فعقود السلاح الروسية مع سورية تكاد قيمتها لا تذكر، أما قاعدة طرطوس فهي صغيرة جداً ولا تستطيع استيعاب السفن الروسية الكبيرة. وقد فقدت أهميتها بالنسبة إلى الروس بعد أن وافقت أوكرانيا على تجديد العقد الذي يسمح لأسطول البحر الأسود الروسي باستخدام القاعدة البحرية في (سيفاستوبول) في شبه جزيرة (القرم)، والذي كان مقرراً أن تنتهي مدته عام 2017م. وقد انتهت أهمية هذا العامل كلياً عندما قامت موسكو بضم شبه جزيرة (القرم) مطلع العام 2014⁽¹⁾.

وبعد أن أعطت روسيا إشارات متعددة توحى باستعدادها دعم جهود التوصل إلى حلٍ سياسي للأزمة السورية، عادت إلى تأكيد موقفها الرافض لتنحي الرئيس السوري (بشار الأسد) كجزءٍ من عملية انتقالية نص عليها بيان (جنيف1). كما تبين أن المرونة التي أبدتها روسيا طوال الفترة الماضية لم تكن سوى تكتيكات سياسية هدفت من خلالها إلى امتصاص النجاحات العسكرية التي كانت تحققها المعارضة المسلحة السورية على الأرض من جهة، واستخدام اتصالاتها بالمعارضة كغطاءٍ للتمويه على توجهها المضمحل لرفع مستوى دعم الحكومة السورية، والذي جرت ترجمته مطلع سبتمبر 2015م بتدخل عسكري مباشر ينذر بتداعيات سياسية وعسكرية كبيرة. وتحتفظ روسيا بوجود عسكري قديم في سوريا، في قاعدة (طرطوس)، كما تحتفظ بمستشارين ومدربين عسكريين، ويوجدون في مواقع بحثية أو قطع عسكرية أو منشآت تصنيع عسكري. ومع أن موسكو عدت تدخلها الراهن امتداداً لوجودها القديم، فقد بدأت العمل على إقامة قاعدة عسكرية روسية في مطار حميميم (بأسل الأسد) الذي يبعد نحو (22) كيلومتراً إلى الجنوب من مدينة اللاذقية، لاستقبال طائرات الشحن الكبيرة⁽²⁾.

لقد وفرت روسيا غطاءً سياسياً ودبلوماسياً فعالاً حمى النظم السوري من أشكال الإدانة القانونية والسياسية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من مشاركتها في صوغ بيان جنيف1 في 30 يونيو 2012 الذي نص على تشكيل هيئة حكم انتقالية بصلاحيات تنفيذية كاملة

(1) بهاء أبو كروم أين يقف ميزان المصالح الروسي عربياً، جريدة الحياة، 2012/3/14م.

(2) "This Satellite Image Leaves No Doubt That Russia Is Throwing Troops and Aircraft Into Syria," Foreign policy, 14/9/2015, at: <http://atfp.co/1Lv02Vc>

كخطوة لازمة وضرورية على طريق حل الأزمة سياسياً، سعت روسيا لفرض تفسيرها الخاص للبيان من خلال لإصرار على اعتبار الأسد جزءاً من المرحلة الانتقالية، ثم ربط مصيره وبقائه (بإرادة الشعب). كما سعت إلى تفرغ الاعتراف الدولي بالائتلاف الوطني لمعارض، باعتباره ممثلاً لقوى الثورة والمعارضة، من مضمونه، ودعت إلى مؤتمرات حوارية (موسكو 1، و2) بغية تصنيع معارضات أقرب إلى مواقفها. بيد أن المكاسب التي حققتها المعارضة المسلحة في النصف الأول من عام 2015، جعلت لروسيا الحجة بالتدخل المباشر إلى جانب لحكومة السورية، منعاً لانتهيارها بشكل مفاجئ بعد أن بلغ مرحلة متقدمة من الضعف والإنهاك على يد فصائل ذات توجهات إسلامية معادية للحكومة و(داعش) في الوقت معاً. وفي ظل مؤشرات كثيرة أيضاً على أن موسكو تفقد نفوذها بشكل متزايد في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة لمصلحة إيران وحزب الله⁽¹⁾.

واختارت روسيا ضعفاً إقليمياً ودولياً ملائماً لتدخلها، وبررت به عجز التحالف الدولي، بعد عام على بدء ضرباته في سوريا، في إضعاف (داعش)، وفشل الولايات المتحدة الأمريكية في تدريب شريك ميداني مقبول (المعارضة المعتدلة) وتجهيزه لمواجهة على الأرض. وللتغطية على تدخلها إلى جانب النظام، عرضت موسكو على واشنطن التنسيق في الحرب على الإرهاب في سوريا، وهو عرض لم تملك إدارة (أوباما) التي يملكها هاجس مواجهة (داعش) أن ترفضه. وزيادة في طمأننة واشنطن، قام الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، بتنسيق خطواته في سوريا مع رئيس الحكومة الإسرائيلية (بنيامين نتنياهو)، في مؤشراً جديداً آخر على عمق العلاقة والتحالف التي تربط موسكو وتل أبيب، والتي كانت محطة (بوتين) الخارجية الأولى بعد إعادة انتخابه عام 2012م⁽²⁾.

إن روسيا تحاول من خلال تدخلها العسكري فرض رؤية جديدة للحل تنسف بيان (جنيف 1)، وتربطه، بحسب تصريحات (بوتين)، بانتخابات برلمانية (مبكرة)، وتشكيل حكومة تضم ما أسماه (معارضة رشيدة) تحت قيادة (بشار الأسد)⁽³⁾.

(1) حدود التدخل العسكري الروسي في سورية وآفاقه، 22 سبتمبر 2015، المصدر:

<http://www.dohainstitute.org/release/cdd3fea0-f1d0-4bc0-a340-923f6d191389>.

(2) بوتين يطمئن نتنياهو: الأسد لن يفتح جبهة ثانية بالجزولان، العربي الجديد، 2015/9/21، على المصدر:

<http://bit.ly/1NQBism>.

(3) خلال زيارة بوتين لإسرائيل ... افتتاح نصب تذكاري لانتصار الجيش السوفييتي على النازية، روسيا اليوم، 2012/6/24، المصدر: <http://bit.ly/1V7aixt>.

(4) بوتين: السوريون يهرون من داعش ... والأسد مستعد لإجراء انتخابات مبكرة ومشاركة معارضة رشيدة في الحكومة، سي إن إن بالعربية، 2015/9/4، على المصدر:

<http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/04/putin-syria-assad-isis>.

ثالثاً: فشل عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني

بعد صراع دموي دام لأكثر من ثلاثة عقود بين الحكومات التركية المتعاقبة و (PKK)، بدأ حزب (العمال الكردستاني) تدريجياً بالتنازل عن المطالبة بالاستقلال عن تركيا، فكانت الخطوة الأولى وقف القتال والدخول في مفاوضات سلام مع الحكومة. أما مطالبهم القومية الآن فتتمحور حول الحصول على أكبر قدر ممكن من صلاحيات إدارية على الصعيد المحلي، بالإضافة إلى الاعتراف الرسمي من قبل الحكومة التركية باللغة الكردية وفتح مدارس عامة لتدريسها. ومن داخل قبة البرلمان التركي، يلعب حزب (الشعوب الديمقراطية) (HDP) الموالي للأكراد كوسيط بين (PKK) والحكومة التركية، خصوصاً فيما يتعلق بمفاوضات السلام مع (عبد الله أوجلان) والمضي قدماً في مسألة إنهاء النزاع المسلح بشكل كلي بين الأكراد والحكومة التركية. لكن وبسبب التغيرات في سوريا والموقف الضبابي للحكومة التركية من تنظيم الدولة الإسلامية، هدد أكراد تركيا بنسف العملية السلمية ما لم تحسم تركيا موقفها السلبي، تجاه أكراد سوريا الذين يجابهون (داعيش)⁽¹⁾.

أما على الصعيد السياسي، فدُمماً ما يهاجم الرئيس التركي والحكومة وبدون توقف رئيس حزب (الشعب الديمقراطي) (صلاح الدين دمرداش) المؤيد للأكراد باتهامه بـ (تهديد الأمن القومي) لرفضه إدانة (PKK). وكان (دمرداش) يرد بالقول إن "أجواء الفوضى القائمة حالياً وجدت عن قصد في إطار الانتخابات المرتقبة"⁽²⁾. وبحسب المعارضة، فإن (أردوغان) يحاول أن يفعل ما بوسعه لإضعاف حزب (الشعب الديمقراطي) قبل الإعلان عن الانتخابات التشريعية الجديدة. كذلك اتهم (حزب الشعب الجمهوري) (اشتراكي ديمقراطي) الذي يعتبر القوة الثانية في البرلمان بعد العدالة والتنمية، الحكومة بأنها تساهلت لفترة طويلة مع الإرهابيين.

وألقي إعلان (PKK) إيقاف سحب مسلحيه من الأراضي التركية نوع من الشك على عملية السلام التي كان كثيرون يعتبرونها أفضل فرصة لإنهاء حرب دامت (30) عاماً. ويرى الزعيم الحزب (جميل بايك): إن عملية السلام في طريقها إلى الانهيار متهماً

(1) Guney Yildiz, "Turkey's PKK peace process 'at risk' from Syria crisis", BBC, September 28, 2014, <http://www.bbc.com/news/world-europe-29403550>, accessed October 9, 2014.

(2) تركيا تغرق في حربها ضد الإرهاب، المصدر:

<http://www.alkhaleej.net/alkhaleej/page/47dd93c0-2f17-40a9-b4e4-2ef19380ef17#sthash.jlW9BE2B.dpuf>.

الحكومة التركية بالتراجع عن اتخاذ الخطوات المطلوبة منها. كما وجه (بايك) انتقادات للإصلاحات الديمقراطية التي تعكف الحكومة على إعدادها مدعياً أن الحكومة قامت بصياغة هذه الإصلاحات دون العودة إلى الجانب الكردي كما امتنعت الحكومة عن الاعتراف باللغة الكردية بوصفها (لغة أم) في تركيا.

ويطالب (PKK) بأن تحقق الحكومة تقدماً في مجالات متعددة لأجل إحياء الثقة في العملية السلمية ومنها التوقف عن تشييد المخافر والسدود الجديدة في المناطق الكردية وتحسين ظروف زعيم الحزب (عبد الله أوجلان) في سجنه وإطلاق سراح الآلاف من الناشطين الأكراد. ويرى (بايك) (إن حكومة (اردوغان) ليست ملتزمة بحل المسألة الكردية، ولكنها تريد فقط كسب الوقت لكي تضمن الفوز في الانتخابات المحلية ثم البرلمانية وأخيراً الانتخابات الرئاسية. ويعتقد (صلاح الدين دمرداش)، زعيم حزب (الشعوب والديمقراطية) الموالي للأكراد، إن الآمال التي كان يعقدها حزبه على عملية السلام قد انحسرت بنسبة 90% منذ انطلاقها⁽¹⁾.

وكانت تركيا شهدت انتخابات برلمانية في يونيو 2015، أدلى فيها (47) مليوناً و(462) ألفاً و(695) ناخباً بأصواتهم، وبلغت نسبة أصوات حزب العدالة والتنمية 40.86% خولته للفوز بـ258 مقعداً بالبرلمان. وحصل حزب الشعب الجمهوري على 24.96% من الأصوات، وتمكن من الفوز بـ132 مقعداً، حسب النتائج غير الرسمية. كما حصد حزب الحركة القومية 16.29% من الأصوات، وفز بثمانين مقعداً، في حين نال حزب الشعوب الديمقراطي - ذو الأغلبية الكردية - 13.12% من الأصوات، التي أهلته لدخول البرلمان لأول مرة في تاريخه حاصداً ثمانين مقعداً من أصل 550. يذكر أنه بهذه النتائج يكون حزب العدالة والتنمية الحاكم قد خسر الأغلبية المطلقة في البرلمان، كما أنها لم تمنح أي حزب تفويضاً لتشكيل حكومة بشكل منفرد⁽²⁾.

وتعيش تركيا أوقات صعبة على وقع التفجيرات والعمليات العسكرية، حيث سقط ثلاثون جندياً وشرطياً في هجومين (PKK). وعمت بعد ذلك موجة من الغضب ونظمت مظاهرات ومسيرات استهدفت مقرات حزب (الشعوب الديمقراطي الكردي)، وبعض الصحف

(1) محمود حمزي، هل انتهت عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني؟، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/09/130909_turkey_pkk_peace_collapsing.

(2) اردوغان يلتقي اوغلو ودمرداش يدعو للتحالف بندية، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/6/9>.

وممتلكات بعض المواطنين الأكراد. ولا يتوقف التهديد الذي يواجه تركيا على الهجمات التي يقوم بها (PKK) والعمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة ضده بل هناك استقطاب اجتماعي، وظهرت بوادر انقسام شعبي على أساس العرق، وإن كانت خلفياته سياسية. إن لجوء (PKK) للتسلح، ووجود التفاف من حزب (الشعوب الديمقراطي) حوله جعل القوميين يهاجمون مقرات الحزب رغم أن مسيرة السلام كانت لها فرص بالاستمرار⁽¹⁾.

إن عدم الاستقرار وفشل عملية السلام تنعكس بالضرورة على تركيا من جانب وعلى الأكراد في تركيا من جانب آخر. فعملية السلام جعلت للأكراد حقوق معترف بها لأول مرة في تركيا، وكذلك هذه الفترة جعلت حزب (الشعوب الديمقراطي) يدخل إلى قبة البرلمان لأول مرة، إن زعزعة الاستقرار يجلب إلى الأكراد المزيد من الشد مع الحكومة التركية التي بدورها سوف تصعد من أعمال التقييد والرجوع بالقضية الكردية إلى المربع الأول. أما الأحداث التي سحبت المشهد التركي إلى خلخلة عملية السلام فهي:

1- تصاعد الأحداث الأمنية في تركيا:

لقد وقعت عدة تفجيرات في تركيا، ذهب ضحيتها عدد من الأشخاص، هذه الأعمال زعزعت الثقة بين الأكراد والحكومة التركية ما جعل المشهد التركي ينفجر مرة أخرى، وأكثر هذه الأحداث دموية كانت ما يلي:

أ- تفجيرات سروج في يوليو 2015: وقد أسفر الانفجار عن مقتل (32) شخصا وإصابة العشرات. وقد استهدف الهجوم المركز الثقافي الواقع في مدينة سروج القريبة من سوريا، حيث تجمع طلبة يرغبون في المشاركة في إعادة بناء مدينة (كوباني) السورية. وحمل (PKK) الحكومة التركية المسؤولية عن الهجوم مشيراً إلى أن أنقرة دعمت وشجعت (داعيش) في مواجهة الأكراد بسوريا، واتهم رئيس الوزراء التركي (أحمد داود أوغلو) (داعيش) بالتفجير الانتحاري⁽²⁾. وأجبر هجوم (سروج) تركيا على تبديل موقفه والانضمام للحملة ضد الإرهاب في سوريا بعدما اتهمت لوقت طويل بالتغاضي عنه. وفي هذا السياق، تجاوزت تركيا مع طلب ملّح لواشنطن وسمحت لها باستخدام قاعدة (انجريك) الجوية في جنوب

(1) عمر أحمد، مظاهرات تركية.. بوادر الانقسام وتحديات السلام، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/9/12>.

(2) تركيا ... تحديد هوية المشتبه به في تفجير سروج، تاريخ النشر: 2015/7/21، الرابط:

<https://arabic.rt.com/news/789141>.

البلاد في إطار عمليات التحالف الدولي ضد (داعش). كما بدأت تركيا بشن غارات ضد مواقع داعش في سوريا، ولكن من الجهة التركية، تبدو الأولوية للحرب ضد (PKK).

ب- تفجيرات أنقرة: إذ وقع التفجير بالقرب من محطة القطار في أنقرة وبلغ عدد الضحايا (47) قتيلاً. وكان من المقرر قبل التفجيرين أن تنظم كونفدرالية الاتحادات المهنية لموظفي الدولة مسيرة وتظاهرة سلمية تطالب بحل النزاع المستمر بين (PKK) والسلطات التركية تحت عنوان (رغم أنف الحرب، السلام الآن، السلام.. العمل.. الديمقراطية)، وذلك في ساحة محاذية لمحطة القطارات. وقد اعتبر رئيس الوزراء (أحمد داوود أوغلو) الهجوم استهداف لأمن تركيا واستقرارها واتهم مقاتلي (الدولة الإسلامية) و(PKK) وحزب (التحرر الشعبي الثوري) بالمسؤولية في الانفجارين بالعاصمة أنقرة⁽¹⁾. وأوقف (PKK) نشاطه في تركيا بعد هجوم أنقرة، ودعا (PKK) مقاتليه إلى وقف أنشطتهم في تركيا إلا في حال تعرضهم لهجوم، وذلك بعد ثلاثة أشهر من قرار الحزب إنهاء وقف لإطلاق النار دام عامين. وأكد (حزب الشعوب الديمقراطي التركي) باستهداف أعضاءه بشكل خاص في الانفجارين أثناء التجمع الحاشد بأنقرة، ولهذا السبب يعتقد أن الهدف الرئيسي من الهجوم كان (حزب الشعوب الديمقراطي) التركي⁽²⁾.

وجاء هجوم (أنقرة) مع تزايد لتوقعات بأن مقاتلي (PKK) سيعلمون وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد لتعود الهدنة التي انهارت في يوليو 2015م. ورفضت الحكومة بالفعل التحرك المتوقع ووصفته بأنه مناورة انتخابية لتعزيز فرص حزب (الشعوب لديمقراطي) الذي ساعد نجاحه في انتخابات يونيو على حرمان حزب العدالة والتنمية الحاكم من الأغلبية. وقد شبه (دمرداش) رئيس حزب (الشعوب الديمقراطي) الهجوم، بتفجير استهدف مسيرة للحزب بمدينة ديار بكر في جنوب شرق تركيا وقت الانتخابات في يونيو 2015، ويرى البعض أن (داعش) يداً في الهجمات التي استهدفت المصالح الكردية متهمين (إردوغان) وحزب (العدالة والتنمية) الحاكم بالسعي لتأجيج المشاعر القومية وهو اتهام ينفه القادة الأتراك بشدة.

وأثار تجدد الصراع في جنوب شرق تركيا منذ انهيار الهدنة في يوليو 2015م بعد عامين من صمودها تساؤلات بشأن إجراء انتخابات حرة ونزيهة في المناطق التي يصلها العنف، لكن

(1) <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0S40P720151010>

(2) تركيا ... ارتفاع حصيلة تفجيري أنقرة إلى 86 قتيلاً ونحو مائتي جريح، المصدر: <https://arabic.rt.com/news/796444>.

الحكومة تريد إجراء الانتخابات كما هو مقرر لها⁽¹⁾. وبرزت دعوات من الأكراد لإعلان وقف لإطلاق النار قبل الانتخابات لمساعدة حزب (الشعوب الديمقراطي) الكردي لتعزيز مكاسبه في الانتخابات المقبلة، بعدما حصل على تمثيل برلماني لأول مرة في الانتخابات يونيو 2015م⁽²⁾.

2- تصاعد الأعمال المسلحة من الجانب التركي وحزب العمال الكردستاني:

عقدت الحرب في سوريا جهود تركيا لتسوية قضية أكرادها، واتهم (PKK) تركيا بشن حرب بالوكالة على أكراد سوريا وهي تدعم الإسلاميين الذين يحاربونهم في الشمال. ولكن تركيا تنفي دعم أي فصيل من المعارضة السورية ضد الأكراد هناك، وأجرت محادثات منتظمة مع زعيم أكراد سوريا المقرب من حزب (الله الكردستاني). وتجد تركيا نفسها غارقة في مشكلتها المتكرر المتمثلة بالقضية الكردية. واعتبر الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) أنه من المستحيل مواصلة عملية السلام مع المتمردين الأكراد أو التراجع في الحرب ضد الإرهاب، واضعاً (PKK) و(داعش) في الخانة ذاتها⁽³⁾.

واستمرت تركيا (وهي عضو في حلف شمال الأطلسي) في حالة تأهب قصوى منذ أن بدأت حرباً متزامنة على الإرهاب في يوليو 2015م. وسددت تركيا ضربات جوية ضد مقاتلي (داعيش) في سوريا وقواعد (PKK) في شمال العراق. كما اعتقلت المئات ممن يشتبه أنهم مقاتلون أكراد ومتشددون إسلاميون على أراضيها. وشهدت تركيا تصاعداً في أعمال العنف منذ يوليو 2015، مع تجدد المواجهات المسلحة بين الحكومة و(PKK)⁽⁴⁾. وتغرق تركيا في حرب مفتوحة مع المتمردين الأكراد الذين يردون بهجمات دامية على الغارات الجوية اليومية التي تستهدف قواعدهم الخلفية في العراق. وهذه المواقف دفعت (PKK) استهداف الجنود الأتراك في كمين نُصب للجيش في جنوب شرق البلاد (محافظة شرناق) ذات الغالبية الكردية التي تحد سوريا والعراق. ويعتبر هذا الهجوم الأكثر دموية منذ اندلاع موجة جديدة من العنف بين الطرفين في 20 يوليو 2015. وفي المقابل تتواصل الهجمات رداً على الغارات التركية منذ التفجير الانتحاري

(1) <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0S407820151010?sp=true>

(2) تركيا: حزب العمال الكردستاني يعلق عملياته مؤقتاً "دعم انتخابات نزيهة"، المصدر: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/10/151010_kurds_turkey_seaz_fire.

(3) أكراد سوريا والعراق "يرحبون" بالدعم الروسي ضد تنظيم الدولة، المصدر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151005_syrian_iraqi_kurds_russia.

(4) ارتفاع عدد قتلى تفجيري تركيا إلى 86 شخصاً، المصدر: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151010_turkey_explosion_ankara.

في 20 يوليو في مدينة (سروج) جنوب البلاد، ما أثار غضب (PKK) الذي اتهم السلطة المركزية بعدم حماية الشعب، كما أن الغارات التركية باتت يومية على اثر الهجوم الانتحاري.

وبدأت هجمات (PKK) بتفجير سيارة ملغمة قرب نقطة تفتيش تابعة للشرطة على الطريق الواصل بين مركز (شرناق) وقضاء (أورلودره) التابع لها، وعقب الهجوم قصفت قوات الأمن لتركيا في قاعدة قريبة من (شرناق) منطقة جبلية فر إليها مقاتلو (PKK)، فقتل اثنان من المسلحين في القصف الذي دعمته الطائرات المروحية⁽¹⁾. وتبعها تنفيذ قوات الجيش التركي توغلا داخل الأراضي العراقية لملاحقة مسلحي (PKK)، بعد مقتل (14) جندياً تركياً في كمين جنوب شرقي تركيا، في حين توعد الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) بملاحقة من أسماهم "الإرهابيين".

وأعلن الجيش التركي أنه قتل نحو أربعين من مسلحي (PKK) لدى قصف معسكرات ومواقع الحزب داخل الأراضي العراقية في ناحية (سيدكا) (شمال شرقي محافظة أربيل)، قرب المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران⁽²⁾. ورد (PKK)، فقام بقتل عشرة رجال شرطة في هجوم على حافلة صغيرة للشرطة في إقليم أغدير (شرق تركيا)، بعدما شنت الطائرات الحربية التركية عملية واسعة النطاق ضد القواعد الرئيسية (PKK) شمال العراق في منطقة (زاخو) بمحافظة (دهوك). وقد وُصف هذا الهجوم بأنه الأكثر دموية منذ استئناف المواجهات بين قوات الأمن التركية ومقاتلي (PKK) نهاية يوليو 2015م⁽³⁾. ويرى (PKK) إن هددته مع أنقرة فقدت أي معنى لها، بعد هجوم الطائرات الحربية التركية على أهداف للحزب في شمال العراق⁽⁴⁾.

(1) تركيا تعيد حظر التجوال لحيزة جنوبي البلاد، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/13>.

(2) تركيا تلاحق الكردستاني داخل العراق، المصدر: <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/8>.

(3) <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/8>

(4) حزب العمال: الهدنة مع تركيا فقدت معناها، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/25>.



نصير
أحمد ياسين
نمير

@Ahmedyassin90

المبحث الثالث: مشاهد تشكيل الدولة الكردية

يحاول هذا المبحث التعرف على إمكانية بناء أو تشكيل دولة كردية، ولهذا سيتناول المبحث أولاً معرفة كيف تأسست الدول الأربعة إيران وتركيا والعراق وسوريا وكيف تشكلت واستمرت. ثم إثبات أن الدولة الكردية ستتشكل وتُبنى على أنقاض وانهيار الدول الأربعة أو تدل الأنظمة السياسية فيها، وكذلك سوف نوضح الرغبة الدولية المتمثلة في الولايات المتحدة وحلفاءها لتغيير منطقة الشرق الأوسط وتشكيل الدولة الكردية. وأخيراً سيطرح الباحث رؤيته المستقبلية حول الدولة الكردية في حالة استقلالها عن الدول الأربعة.

أولاً: مراحل الدولة (إيران، تركيا، العراق، سوريا)

إذا كنا نريد أن نفكر جدياً بشأن الدولة الكردية، فمن الضروري أن نعرف كيف تكونت دول الشرق الأوسط وخاصة إيران وتركيا والعراق وسوريا، وبما أن هذه الدول تشكلت بفعل خارجي (سيطرة بريطانيا وفرنسا) على منطقة الشرق الأوسط، فإن العامل الخارجي لعب دوراً رئيسياً في تشكيل هذه الدول. تغير النظام العالمي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فتدخلت لتغير المنطقة حسب مصالحها السياسية والاقتصادية. وعند دراستنا لتاريخ دول الشرق الأوسط، فقد استنتجنا أن هذه الدول تتغير مراحلها السياسية كل حوالي (40) سنة. وعند المقارنة البسيطة بنظرية ابن خلدون في مراحل بناء الدول وأطوارها⁽¹⁾، استنتج الباحث المراحل الجديدة في عمر كل دولة من دول الشرق الأوسط. وان كانت المنطقة تسير بأحداث مسارعة فإن الاجتهاد والتوقع بالانهيار أو تغير الأنظمة السياسية لدول الشرق الأوسط يكاد يتطابق ما بين الباحث وما تحاول الولايات المتحدة تغييره وفق المشروع الأمريكي المقدم من قبل (برنارد لويس) و(جوبايدن).

(1) لقد نظر ابن خلدون (1332-1406م) للدولة على أنها كائن حي يولد وينمو ثم يهرم ليفنى، فللدولة عمر مثلها مثل الكائن الحي تماماً، ولقد حدد ابن خلدون عمر الدولة بمائة وعشرين سنة، وهي تتكون من ثلاثة أجيال، والجيل هو عمر شخص واحد من العمر المتوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء. المصدر: محمد جمعة أبو العلا، مفهوم الدولة بين مثالية ابن باجة وواقعية ابن خلدون، رسالة دكتوراه (جامعة الزقازيق: كلية الآداب بنها قسم الفلسفة، 2001م)، ص256.

1- مراحل تطور الدولة في إيران:

أ- وصل حال إيران في عهد (مظفر الدين شاه إلى التدهور والانحلال، وازدادت الحركة الدستورية لاسيما بين الطبقة العامة من الناس وتزعم رجال الدين تلك الحركة الثورية، وكان في مقدمتهم المجتهدان المعروفان (عبد الله البهبهاني) و(محمد الطباطبائي). وظهرت فئة من المصلحين المتمدنين الذين حاولوا إدخال القيم الحضرية والدستورية المتأصلة جذورها في أوروبا إلى إيران. وفي أغسطس 1905م قامت تظاهرات واسعة في إيران ولاحت الحرب الأهلية وهدد رجال الدين بترك إيران، فتدخلت (المملكة المتحدة) إلى جانب الحركة الوطنية ضد حكومة الشاه. وتم تعيين رئيس وزراء جديد، الذي هيا الأجواء لإجراء إنتخابات المجلس النيابي وقيام جمعية تأسيسية تمهداً لوضع الدستور، وتم موافقة الشاه على الدستور عام 1907 وتوفي بعدها بخمسة أيام. وتولى (محمد علي) خلفاً لوالده، وكان مدعوماً من قبل الروس، فحاول إلغاء الدستور وتعطيل الحياة النيابية، وبعد توقيع اتفاقية 1907م تقاسم الروس والمملكة المتحدة النفوذ في إيران. وأقيل الشاه (محمد علي) عام 1909م بالقوة واحتُمى بالسفارة الروسية والبريطانية، واستلم من بعده ابنه (أحمد شاه) (1909-1924م). وقاد وزير الحربية (رضا خان) في 21 فبراير 1921م، انقلاباً على (أحمد شاه)، أخر ملوك الأسرة القاجارية، وتولى منصب رئيس الوزراء ما بين عامي (1923-1925م)⁽²⁾.

وفي عام 1925م أجبر البرلمان (مجلس الشورى الوطني) على خلع سلالة (القاجار) من الحكم وتنصيب (رضا خان) ملكاً لحكم الأسرة (البهلوية) في بلاد فارس (إيران)⁽³⁾. وهكذا استبدال الحكم في إيران بالمؤسسات الجديدة والأشكال الجديدة من التعبيرات والنظام الاجتماعي والسياسي الجديد، وتم إنشاء النظام الملكي الدستوري. وكانت الثورة الدستورية الفارسية هي الحدث الأول من نوعه في آسيا. حيث فتحت الثورة الطريق للتغيير المزلزل في إيران، مبشراً بالعصر الحديث. وقد تغيرت كل فصائل المجتمع في نهاية المطاف بطريقة ما بسببها. يمكن تحديد هذه الفترة الزمنية للمرحلة بحوالي (40) عام.

(1) حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج3، (بغداد: بيت الحكمة، 2005)، ص306-332.

(2) سعد إزريج إيدام، (مرجع سابق)، ص29.

(3) جون لمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة مجيد (البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 1992)، ص112-113.

ب- تولى (محمد رضا بهلوي) السلطة والذي حكم إيران في الفترة ما بين (1941 - 1979م) بعد أبيه شاهها إيران بعد أن أطاحت قوى التحالف (برضا بهلوي) خوفاً من جنوحه ناحية (أدولف هتلر) في الحرب العالمية الثانية وتزويده بالنفط. فقامت قوات التحالف باحتلال إيران والإطاحة (برضا بهلوي) وتنصيب ولده (محمد رضا بهلوي) بدلاً منه ونفيه إلى جنوب أفريقيا.

عانت إيران من اضطرابات سياسية بعد الحرب العالمية الثانية، أدت برئيس الوزراء الإيراني (محمد مصدق) إلى إرغام الشاه (محمد رضا بهلوي) على مغادرة إيران، حيث احتدم الصراع بين الشاه ومصدق بداية شهر أغسطس 1953م، فتدهور الوضع السياسي تدهوراً لم يعرف من قبل، فالتجأ الشاه إلى بغداد يوم 16 أغسطس 1953م بصحبته زوجته الملكة ثريا، ثم غادر إلى إيطاليا. لكنه عاد إلى إيران بانقلاب مضاد لانقلاب رئيس الوزراء بمساعدة المخابرات الأمريكية والبريطانية وأقال مصدق من منصبه واستعاد عرش إيران وكان ذلك عام 1953، واستمر حكم (محمد رضا بهلوي) إلى عام 1979م. يمكن تحديد هذه الفترة الزمنية للمرحلة بحوالي (40) عام.

ج- اتسمت نهاية مرحلة حكم النظام الملكي للأسرة البهلوية بظاهرة تصاعد المد الثوري في العاصمة طهران وسائر المدن الرئيسية الأخرى بهدف إسقاط النظام القائم آنذاك نتيجة عدم تطبيق الديمقراطية ووجود نظام يقوم على الحزب الواحد (حزب رستاخيز)⁽¹⁾، وسوء الأوضاع الاقتصادية. إلا أن السبب المباشر وراء تفجير الأوضاع في إيران يعود إلى الرسائل التي كان يبعثها (الإمام الخميني) - أثناء تواجده في منفاه بالعراق - لعلماء الدين في مدينة قم الإيرانية، يدعوهم فيها إلى تحريض الجماهير على الثورة ضد ما وصفه (النظام الفاسد). وازدادت احتجاجات الجماهير في طهران في سبتمبر 1978م، وطالبت برحيل الشاه وعودة (الإمام الخميني) للبلاد، أثر هذه الأعمال تم إعلان الأحكام العرفية وتم إيقاف زعماء الجبهة الوطنية. واستمرت الثورة والمظاهرات حتى 1979م تحت شعار إسقاط الملكية وإقامة الجمهورية، وفي يناير 1979م غادر الشاه إيران⁽²⁾.

أعلن (الإمام الخميني) تشكيل مجلس قيادة مؤقت باسم (مجلس الثورة الإسلامية) في يناير 1979م وتولى الإمام رئاسته، وفي الأول من فبراير وصل (الإمام الخميني) إلى

(1) أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص74.

(2) أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، (الكويت: عالم المعرفة، 1999)، ص202.

العاصمة طهران قادماً من فرنسا⁽¹⁾. وتم تعيين (مهدي بازرگان) رئيساً للحكومة المؤقتة التي أشرفت على الانتخابات للمجلس التأسيسي وتنظيم إستفتاء على قيام الجمهورية الإسلامية لقطع الطريق أمام مشاركة القوى اليسارية والعلمانية، وبعدها يتم وضع دستور جديد لإيران، أما المؤسسة العسكرية فقد وقفت موقف الحياد⁽²⁾.

2- مراحل تطور الدولة في تركيا:

أ- بعد انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، استولت قوات الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) على اسطنبول. فلمع اسم (مصطفى كمال أتاتورك) بعد معارك التحرير لطرد اليونانيين من ميناء أزمير وأوقع الهزيمة بهم عام 1922م، وكان (مصطفى كمال أتاتورك) من الأعضاء العسكريين البارزين في حزب الاتحاد والترقي، وعينه الحلفاء المنتصرون مفتشاً عاماً للقوات التركية المرابطة في أرضروم وسيواس لحفظ النظام، وذلك بعد عودته من سوريا⁽³⁾. وتم إلغاء السلطنة في نوفمبر 1922م، وتم إلغاء الخلافة في 3 مارس 1924م، وتم الإعلان عن الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923م، وتنصيب (مصطفى كمال أتاتورك) رئيساً لها (1923-1937م)⁽⁴⁾. وتشكلت تركيا الحديثة اثر ميثاق لوزان 1923م، وميثاق سيفر، وطبقاً لنصوص ميثاق لوزان أسست الجمهورية التركية. وبعد وفاة (مصطفى كمال أتاتورك)، استلم (مصطفى عصمت إينونو) السلطة (1938-1950م)، وكانت خلفيته السياسية لحزب الشعب الجمهوري. أعقبه (محمود جلال بايار) الذي استمرت فترة حكمه إلى (1950 - 1960م)، وكانت خلفيته السياسية الحزب الديمقراطي⁽⁵⁾. يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة بحوالي (40) سنة.

(1) حمد جاسم محمد، مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2010)، ص 187.

(2) سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص 32.

(3) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، (أبو ظبي- بيروت، كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009)، ص 21-38.

(4) عبد الوهاب بكر محمد، فهم الحاضر واستشراف المستقبل من خلال رؤية تاريخية للتاريخ التركي لمعاصر، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012م)، ص 9.

(5) حميد بوزرسلان، (مرجع سابق)، ص 75-81.

ب- فترة الانقلابات العسكرية 1960: كان الانقلاب العسكري الأول في تركيا 27 مايو 1960م، حيث تأثرت المؤسسة العسكرية التركية بثلاث متغيرات هي التحول إلى نظام تعدد الأحزاب والانضمام لحلف شمال الأطلسي (الناتو). فتم الانقلاب على الحزب الديمقراطي واعتقال رئيس الجمهورية (جلال بايار) ورئيس الحكومة (عدنان مندريس)، وكانت حجة الجيش وضع حد للتطاحن الحزبي الذي مزق وحدة الشعب وأن هدف الانقلاب تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية. أما الانقلاب العسكري الثاني 12 مارس 1971م، فقد حدث على حزب العدالة برئاسة (سليمان ديميريل)، وكان سبب تدخل الجيش هو لقمع الحركة العمالية المتنامية، وتسلم الجيش مقاليد الحكم دون تحريك القوات العسكرية. وعاد الحكم المدني عام 1973م بحكومة (أجاويد) حزب اليسار الديمقراطي، و(أربكان) حزب السلامة الوطني الإسلامي¹.

فيما كان الانقلاب العسكري الثالث 12 سبتمبر 1980م، وكانت ذريعة الجيش هي حماية النظام الجمهوري الأتاتوركلي العلماني وانتشال البلاد من الأزميتين الاقتصادية والسياسية وتصاعد التطرف في الشارع التركي. جاء الانقلاب بعد انعقاد (مهرجان القدس) الذي أقامه حزب السلامة الوطني (الإسلامي) بزعامة (أربكان)، وكان المؤتمر قد رفع هتافات معادية للنظام العلماني، داعين إلى هدمه وإقامة دولة إسلامية بدلاً منه، وجاء الانقلاب لإحداث تغيير جذري في النظام السياسي فغُلقت الأحزاب وحل البرلمان². يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة بحوالي (40) سنة

ج- شهدت تركيا تغيراً جذرياً بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بعد نجاحه في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2002، وصاحب ذلك تفعيل ملحوظ للدور التركي في المناطق العربية ودوائر متعددة من العالم³. إن الذي حققه حزب العدالة والتنمية ولأول مرة منذ عقدين من الزمن شهدت فيهما البلاد حكومات أئتلافية متعاقبة وكانت الرغبة لهم هو تقاسم منافع الحكم ما بين الأحزاب المشاركة. لقد تجاوز حزب العدالة والتنمية (أزمة الهوية) التي ظلت ترافق العصر الجمهوري بحيرتها بين علمانية مُتعسفة تفرضها الدولة،

(1) فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا، (بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (الملغى)، 1988)، ص 3-40.

(2) حامد محمود عيس، القضية الكردية في تركيا، (مرجع سابق)، ص 252.

(3) علي جلال معوض، السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012)، ص 199.

وتستهدف بها الإسلام وحده، وبين شعب مُسلم لم تفلح عقود متعاقبة من اقتلعه من جذوره الإسلامية، ليتحدث رئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) في تلقائية وثقة عن اعتزازه بإسلامه على المستوى الشخصي، وممسكه في الوقت ذاته بعلمانية الدولة. ففي عام 2001م أسس (رجب طيب أردوغان)، عمدة إسطنبول الأسبق، ومعه النائب عن حزب الفضيلة ووزير الدولة الأسبق (في حزب أربكان) (عبد الله غول)، حزب العدالة والتنمية، وحصل الحزب على 34.27% من أصوات الناخبين في الانتخابات المبكرة التي اضطر رئيس الوزراء (بولند إجاويد) إلى الدعوة إليها في نوفمبر 2002، وهكذا حصل حزب العدالة والتنمية على أغلبية مقاعد البرلمان بما يمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده⁽¹⁾.

3- مراحل تطور الدولة في العراق:

أ- كان العراق ضمن الدول التي نشأت استجابة لرغبة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، بعد أن تقاسمت بريطانيا وفرنسا السلطة في الهلال الخصيب، وأنشأ الفرنسيون والبريطانيون الدول الجديدة التي لم يكن لأي منها سابق عهد سياسي، وهذه الدول كانت عبارة عن ولايات إدارة عثمانية لا تتطابق مع الدول التي صنعتها بريطانيا وفرنسا⁽²⁾. وقامت بريطانيا بتأسيس الحكم لوطني في العراق يوم 25 أكتوبر 1920م، وأقرت حكومة (عبد الرحمن الكيلاني)، وفي 11 يوليو 1921م، تم إعلان الأمير (فيصل) ملكاً على العراق. واشترطت بريطانيا من الحكومة العراقية أن تكون دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون⁽³⁾، وتعاقب على الحكم الملكي كل من فيصل الأول (1921 - 1933)، الملك غازي (1933 - 1939)، فيصل الثاني (1939 - 1958). يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة الملكية بحوالي (40) سنة.

ب- جاء الانقلاب بالزعيم (العميد) (عبد الكريم قاسم) إلى السلطة في 14 تموز/يوليو 1958م، وتم إعلان الجمهورية⁽⁴⁾، وانسحب العراق من حلف بغداد، وأقام علاقات ودية

(1) فتحي الشاذلي، النظام السياسي في تركيا والشخصيات الرئيسية على المسرح السياسي فيها، في تركي دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012)، ص264.
(2) إيليا حريق، الدولة العربية الأصول التاريخية ورؤى الحاضر (نشوء نظام الدول في الوطن العربي)، المستقبل العربي، العدد 99، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أيار 1987، ص90.
(3) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1 (بغداد: المكتبة العلمية، 1989)، ص156.
(4) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: مكتبة آفاق عربية للنشر والتوزيع، ط2، 1986)، ص36.

مع الاتحاد السوفيتي، ولكن حكومته استمرت فقط حتى انقلاب 8 فبراير 1963م، عندما أطاح به العقيد (عبد السلام عارف). متحالفاً مع عدد من القوى السياسية من التيارات المختلفة كحزب البعث وبعض التنظيمات والشخصيات القومية والمستقلة، وبعض الشخصيات العسكرية من الأعضاء السابقين لتنظيم الضباط الأحرار الذي خطط لحركة 14 يوليو 1958م، والذين أعادوا تفعيل التنظيم مجدداً وقيادات عسكرية أخرى من المعارضين لسياسة عبد الكريم قاسم. وقامت بحركة لقلب نظام الحكم في 8 فبراير 1963م، وأصبح العقيد (عبد السلام عارف) رئيساً للجمهورية واللواء (أحمد حسن البكر) أحد زعماء حزب البعث البارزين رئيساً للوزراء. وفي أثناء زيارة قام بها (عبد السلام عارف) إلى محافظة البصرة، سقطت الطائرة التي كنت تنقله فقتل على الفور عام 1966م، وتولى الرئاسة شقيقه (عبد الرحمن عارف)، وفي يوم 17 يوليو 1968 تم خلع (عبد الرحمن عارف) بانقلاب، وتم نفيه إلى إسطنبول. وتولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة بقيادة (أحمد حسن البكر)، الذي أصبح رئيساً للجمهورية والقائد العام للجيش، وفي عام 1979 تولى (صدام حسين) رئاسة الجمهورية، واستمرت إلى بداية حملة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في 20 مارس 2003م - (يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة الجمهورية بحوالي (40) سنة) - بدأت الولايات المتحدة بغزوها للعراق بدعم من قوات التحالف. كان السبب المعلن للحرب أن العراق قد فشل في التخلي عن برنامجه لتطوير الأسلحة النووية والكيميائية، ولكون البرنامج يمثل انتهاكا لقرار الأمم المتحدة رقم (687)، وأكدت الولايات المتحدة أن العراق كان في حالة خرق مادي للقرار (687)، وأعيدت الحياة إلى تفويض القوات المسلحة من القرار (678). وبررت الولايات المتحدة المضي في الغزو من خلال الزعم بأن العراق كان يمتلك أو كان يطور أسلحة الدمار الشامل، والرغبة في التخلص من الدكتاتورية، وجلب الديمقراطية إلى العراق¹. وتم إنشاء سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق برئاسة (بول بريمر) الحاكم المدني

(1) تركز سياسة نشر الديمقراطية في سياسة الولايات المتحدة إلى ثلاث عوامل، هي:

1- تميل الولايات المتحدة إلى الاعتقاد بأن التزاماً أخلاقياً وسياسياً يقع عليها بنشر المبادئ الليبرالية والديمقراطية في الخارج. ويجد هذا الإدراك جذوره في طبيعة ومصادر الهوية الأمريكية، وطبيعة المجتمع الأمريكي وخبرة النشأة الأمريكية. إذ تميل الأمريكيون إلى تعريف أنفسهم على أنهم دولة استثنائية، من حيث طريقة النشأة، والعقيدة الوطنية، والتطور التاريخي، أو من حيث تطور المؤسسات السياسية والدينية. وهذا يجب أن ينعكس على سياستها تجاه العالم الخارجي. انظر:

Jonathan Monten, Strategies of Democracy Promotion in U.S. Foreign Policy, A dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences in Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Philosophy in Government, Washington D.C., Sep. 25, 2006, p.34.

في العراق. ثم نقلت السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في يونيو 2004م ليكون (غازي عجيل الياور)، أول رئيس للعراق بعد الاحتلال وتنصيب (إياد علاوي) رئيساً للوزراء، ثم انتخبت حكومة دائمة في أكتوبر 2005م.

4- مراحل تطور الدولة في سوريا:

أ- انسحبت القوات التركية وحفاؤها الألمان من سوريا بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918م. فدخلت الجيوش البريطانية للأراضي السورية من الجنوب ووصلت حتى حلب شمالاً، وبقيت ماسكة على الأراضي السورية فترة تزيد عن العام. ثم دخل الجنرال البريطاني (اللنبي) سوريا، قادماً من القدس، والتقى الجيش في دمشق. واستمرت القوات البريطانية في التقدم شمالاً، حتى التقت بآخر القوات التركية الخارجة من سوريا بقيادة القائد التركي (مصطفى كمال أتاتورك)، وقامت معركة عنيفة، قرب حلب في منطقة سميت فيما بعد قبر الإنكليزي. وعُيِّن (شكري باشا الأيوبي) حاكماً عسكرياً. ثم دخل الأمير (فيصل) دمشق. وكانت القوات الفرنسية قد بدأت بالوفود إلى سواحل سوريا وإستلام المواقع من الجنود الإنكليز. بعد ذلك بدأ الانتداب الفرنسي عام 1920م بعد معركة (ميسلون) بين الجيش السوري بقيادة (يوسف العظمة) والجيش الفرنسي بقيادة (غورو)، وانتهى الانتداب الفرنسي عام في 17 إبريل 1946.

فالجمهورية السورية بين عامي 1932 و1963م، يمكن تقسيمها لفترتين الأولى بين 1932 وحتى 1946م، وهي فترة الانتداب الفرنسي على سوريا الذي تخلله إعلان (استقلال سوريا) عام 1941م، والفترة الثانية بين 1946 و1963م والتي تخللتها فترة

2- يتعلق بوجود دوافع أمنية وراء سياسة نشر الديمقراطية. فهناك افتراض يقول بن انتشار الديمقراطية في العالم يقلل من مستوى التهديدات الأمنية، ويعزز الأمن العالمي، بما في ذلك الأمن القومي الأمريكي.

3- يتعلق بالنظام الحزبي والسياسات الداخلية. إن تصاعد هذه السياسة مرتبط بتصاعد تيار "الدوليين الديمقراطيين" داخل الحزب الديمقراطي، فكلما زاد نفوذ هذا التيار وقدرته على ممارسة التأثير على عملية صنع القرار، كلما زادت الأهمية النسبية لسياسة نشر الديمقراطية في الخارج. ويربط البعض الآخر تصاعد تلك السياسة بطبيعة الثقافة السائدة. ويرى التدخلات التي جرت بعد الحرب الباردة، فأكثرها استخدمت القوة العسكرية لنشر الديمقراطية اعتماداً على ما أطلق عليه "عسكرة الثقافة الإستراتيجية". وقيست تلك العسكرة بحجم الإنفاق العسكري، بمعنى أنه كلما زاد معدل الإنفاق العسكري كلما زادت درجة عسكرة الثقافة الإستراتيجية، كلما زادت احتمالات اللجوء إلى القوة لفرض الديمقراطية. انظر:

Stephen Watts, Military Intervention and the Construction of Political Order, In: Thomas J. Nisley, Democracy Promotion and U.S. Foreign Policy: The Role of Domestic Norms, (Ph.D. Dissertation, University of Florida, 2002)..

الجمهورية العربية المتحدة بين 1958 و1961م، أما من الناحية الدستورية يمكن التمييز بين فترتين هما تمّيز عهد الجمهورية الأولى بالحياة الديمقراطية وتداول السلطة والحركة السياسية التي شكل حزب الشعب والكتلة الوطنية عمادها الرئيسي، وكان النظام السياسي نظاماً جمهورياً. وقد شهدت البلاد في ظل الجمهورية الأولى أحداثاً هامة منها النجاح في توحيد البلاد السورية بالشكل المتعارف عليه اليوم بعد انضمام دولة جبل العلويين ودولة جبل الدروز لها في ديسمبر 1936م وسخ لواء إسكندرونة عنها وإلحاقه نهائياً بتركيا عام 1939م، وإعلان الاستقلال عام 1941م. فالجلاء الفرنسي عام 1946م، غير أن ما عكر صفو تلك المرحلة، تعاقب ثلاثة انقلابات عسكرية عام 1949م وتمكنت البلاد بعدها من استعادة حياتها الديمقراطية فعلياً، وعام 1954م إثر تنحي (أديب الشيشكلي)، كما شهد عهد الجمهورية الأولى، نمواً اقتصادياً بارزاً، وانتهت بانقلاب عسكري قاده ضباط حزب البعث العربي الاشتراكي في 8 مارس 1963م على الرئيس (ناظم القدسي) ورئيس الوزراء (خالد العظم) ونفي الطبقة السياسية خارج البلاد والتفرد بحكم البلاد.

واستولى حزب البعث على السلطة في انقلاب 8 مارس 1963م فيما عرف باسم ثورة الثامن من مارس، وأعيد حافظ الأسد إلى الخدمة، وعين قائداً للقوة الجوية والدفاع الجوي. وبدأت اللجنة العسكرية بتعزيز نفوذها وكانت مهمته توسيع شبكة مؤيدي وأنصار الحزب في القوات المسلحة. وقامت اللجنة العسكرية في 23 فبراير 1966م بقيادة (صلاح جديد) ومشاركه منه بالانقلاب على القيادة القومية لحزب البعث والتي ضمت آنذاك مؤسس الحزب (ميشيل عفلق) ورئيس الجمهورية (أمين الحافظ) ليتخلى بعدها (صلاح جديد) عن رتبته العسكرية لإكمال السيطرة على الحزب وحكم سوريا. يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة بحوالي (40) سنة

ب- تولى حافظ الأسد منصب رئاسة مجلس الوزراء ووزير الدفاع في 21 نوفمبر 1970م، ثم ما لبث أن حصل على صلاحيات رئيس الجمهورية في 22 فبراير 1971م، ليثبت في 12 مارس 1971م رئيساً للجمهورية العربية السورية لمدة سبع سنوات بعدها تم إجراء استفتاء شعبي ليكون بذلك أول رئيس علوي في التاريخ السوري. وبعدها أُعيد انتخابه في استفتاءات متتالية أعوام (1978) و(1985) و(1992) و(1999م)، وكان الجيش هو من يدعم حكم (حافظ الأسد). وفي 10 يونيو 2000م توفي (حافظ الأسد)، وعُرفت فترة حكم (حافظ الأسد) بالسيطرة المطلقة داخلياً، كما عُرف على الصعيد الدولي

كرجل قوي وحازم، وتم تسليم السلطة إلى ابنه (بشار الأسد)، الذي رُفع إلى رتبة فريق بشكل سريع وعمره 34 عاماً و10 أشهر متجاوزاً رتبتين عسكريتين، ليتم تمكينه من قيادة الجيش. وتم تعديل فقرة من الدستور تختص بالعمر ليتم التمكّن من انتخابه، ثم قام (عبد الحليم خدام) الرئيس المؤقت بتعيين (بشار الأسد) قائداً للجيش والقوات المسلحة، وتم انتخابه رئيساً للجمهورية في 10 يوليو 2000م عبر استفتاء شعبي. واجهت سوريا ضغوطاً خارجية في عهد رئاسة (بشار الأسد)، تميزت بالضغط على الشخصيات القيادية أصحاب القرار في النظام، تطالب ظاهرياً بمزيد من الحرية والإصلاحات والامتنثال للقرارات الدولية. ربطت سوريا ذلك بمحاولة إخضاع القرار السوري لإمرة الولايات المتحدة وإرغام سوريا على توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل، وتصفية المقاومة الفلسطينية حماس والجهاد الإسلامي وغيرها من فصائل المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية (حزب الله). تم إعادة انتخاب (بشار الأسد)، لولاية رئاسية أخرى بتاريخ 27 مايو 2007م، لتستمر (7 سنوات)⁽¹⁾. يمكن تحديد الفترة الزمنية لهذه المرحلة بحوالي (40) سنة.

نستنتج من كل هذا العرض للأحداث التاريخية للدول الأربعة، إن أحداثها تكاد تكون متشابهة من حيث فترة الزمنية للجيل الواحد (40) عام، كذلك متشابهة من حيث فترة حكم النظام الواحد أكان ملكي أو جمهوري أو حكم تحت النظام الإسلامي.

لقد أصبح سكان هذه الدول أدوات للصراع والسيطرة ما بين الدول الاستعمارية، وهذه السيطرة تحقق لهذه الدول منفعتين هي، السيطرة على قلب العالم وهي المنطقة التاريخية التي تشغل هذه الدول، وكذلك السيطرة على الثروات الطبيعية لهذه المستعمرات. لم تكن للشعوب السلطة والأمر الحقيقي في اختيار الحكام والسلاطين، فخر من كان يمثل الحكم الإسلامي قد انهار من جراء إلغاء الخلافة العثمانية، وأصبحت تقديرات السلطة والحكم بيد دول الاحتلال التي نقلت التجربة القومية من بلدانها وحاولت تطبيقها على بلدان الشرق الأوسط، فجزأت المنطقة حسب القوميات التركية والفارسية والعربية ... الخ.

(1) الرئيس السوري بشار الأسد واليمين، انظر: <https://arabic.rt.com/news/752393>.

ثانياً: انهيار الأنظمة الحاكمة في إيران وسوريا والعراق وتركيا

إن تحقق الدولة الكردية لا يتم إلا بعد انهيار الأنظمة الحاكمة في العراق وسوريا وإيران وتركيا، أو تبدل هذه الأنظمة أو حصول تغيير خارجي يحاول تغيير الوضع في المنطقة لصالح الدول المتدخلة. لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استدراج دول الشرق الأوسط في صراعات داخلية وإقليمية، وهذه الصراعات أدت إلى استنزاف هذه الدول، وسهلت الطريق للولايات المتحدة للتدخل في شؤونهم الداخلية ومحاولة تغيير أنظمة الدول مرة بالتدخل العسكري المباشر كما حصل في العراق، ومرة عن طريق تحريض المعارضة، كما حصل في سوريا.

إن التدخلات الحالية للأنظمة (إيران وتركيا)، وتصدرها المشهد في الصراع حول مسألة الإقليم كدول فاعلة، سوف يسحبها إلى الاستنزاف ومن بعده الانهيار. وهذا الانهيار سوف يقوم بإحداث تغيرات داخلية داخل الأنظمة السياسية، وسوف يجرها هذا التغيير إلى الحالة المشابهة للثورات العربية، وبما إن هذه الدول (إيران وتركيا) تمتلك تعدد القوميات، فأنها بالتأكيد سيصبح مشهدها مطابق للمشهد العراقي والسوري.

1- تغيير النظام السياسي في إيران:

لم يؤد انهيار الهيمنة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية على المنطقة إلى تعزيز فرص إيران، خاصة أن لدولتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اقتسما النفوذ في المنطقة بما يتناسب ومصالحهما خلال الحرب الباردة، فضلاً عن أن الدول العربية المستقلة حديثاً كانت قد شكلت الجامعة العربية، كإطار سياسي وأمني عربي تحول في الفترة الناصرية، مع قيادة مصر للعالم العربي، إلى مركز ثقل إقليمي كان من الصعب تجاوزه. هذه العوائق دفعت إيران إلى إتباع طرق صبورة ومعقدة وغير مباشرة لبناء النفوذ، توسلت فيها بوسائل القوة الناعمة، كاختراق المجتمعات المجاورة والتشهير المذهبي. فخلال القرن التاسع عشر نجحت طهران في اختراق شيعة جنوب العراق، وفي القرن التالي، تمكنت من اختراق شيعة لبنان وزيدية اليمن وعلويي سوريا⁽¹⁾.

(1) عقيل بن محمد المقطري، "التغلغل الإيراني في اليمن والخليج"، (ورقة قدمت إلى: المؤتمر الثالث لرابطة علماء المسلمين، استانبول، تركيا، 19-21 كانون الأول / ديسمبر 2013)، المصدر:

<http://almoslim.net/node/196787>.

وفي مرحلتها الثانية عملت طهران على تحييد العراق واحتوائه من خلال اتفاقية الجزائر لعام 1975، وتعزيز العلاقات بإسرائيل ونظامي حافظ الأسد في سوريا وأنور السادات في مصر. وباستثناء تغير العلاقة بمصر وإسرائيل، سارت الثورة الإيرانية على النهج ذاته. أم في لبنان فقد استثمرت طهران في بناء (حزب الله) كذراع عسكرية، انحصر نشاطها في تحقيق مصالحها وتحويله إلى جزء فاعل في ميزان القوى العربي - الإسرائيلي. إلا أن إيران لم تنجح مع ذلك في تشكيل انظام الإقليمي ورسم مستقبل المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة، بسبب سياسة الاحتواء المزدوج التي فرضتها واشنطن عليها وعلى العراق. فوجدت إيران نفسها مستبعدة من اتفاق الطائف اللبناني ومن عملية السلام التي أطلقها مؤتمر مدريد، فلجأت إلى وسائل العنف لتأكيد وجودها والحيلولة دون تهميش دورها، فجهدت لتخريب مفاوضات السلام مع إسرائيل، عبر استخدام (حزب الله) والفصائل الفلسطينية المعارضة على النهج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن كل ذلك لم يجد بفك العزلة عنها وإشراكها في عملية تشكيل نظام ما بعد الحرب الباردة إقليمياً إلى أن لاحت الفرصة مجدداً بعد سبتمبر 2001م. وعلى الرغم من أن إيران كانت في وضع جيوسراتيجي ضعيف عموماً، إلا أنها شهدت حالة صعود في قوتها مستفيدة من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م. فقد أدى الاحتلال إلى تفكيك الدولة وحل الجيش، وخلق فراغ في السلطة، فيما كن الإيرانيون مهينين أكثر للاستفادة من هذا الوضع بفضل استعداداتهم في أثناء التحضير للغزو، فقاموا بدعم قوى وتيارات عراقية معارضة، وهكذا تمكنت إيران ليس فقط من تحييد العراق بل حتى من السيطرة عليه عبر أدواتها، معتبرة ما جرى نصراً على المستوى الإستراتيجي⁽¹⁾.

وفي خضم هذه التغييرات الجيوبولتيكية المهمة في المنطقة والقادمة من تدخل عسكري خارجي أطاح معادلات القوة فيها - أي الغزو الأمريكي - جاء الرئيس (أحمدي نجاد) إلى السطة في إيران أغسطس 2005م، وبدأت تتبلور لديه فكرة مشروع إقليمي إيراني مهيم يمتد إلى الشمال من جزيرة العرب. فإسقاط (صدام حسين) يفتح الباب واسعاً أمام إيران للسيطرة ليس فقط على العراق، بل لفسح المجال أمام رؤية طموحة في طهران للهيمنة الإقليمية عبر شبكة تحالفات تُسجت على امتداد عقود. أدى التحالف السوري - الإيراني دوراً بالغ الأهمية في سياسة منطقة الشرق الأوسط والخليج منذ الثورة الإسلامية في إيران، إلا أن

(1) محمد صالح صدقيان، إيران والمتغيرات الجيوسراتيجية في الوطن العربي: وجهة نظر إيرانية، في: التديايات الجيوسراتيجية للثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 604-605.

نظام الرئيس (بشار الأسد) لم يبد مهتماً في بداية عهده بتطوير العلاقات بطهران. وحتى عندما دفعته الضغوط الخارجية إلى تغيير موقفه، خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (رفيق الحريري) مطلع عام 2005م، ظل حريصاً على إبقاء مسافة تفصله عن إيران.

وكان لدى سوريا رؤية مختلفة عن طهران في شأن غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، ففيما سهلت إيران هذا الغزو، راحت سوريا تنظم عمليات المقاومة ضده انطلاقاً من فكرة أنها ستكون التالية على لائحة الأهداف الأميركية بعد العراق. وبدأ الرئيس بشار الأسد قلقاً من مقدار القوة التي راكمتها إيران، خاصة في الفترة التي تلت العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006م، الأمر الذي دعاه إلى الانفتاح أكثر على تركيا في محاولة لموازنة تأثير إيران ونفوذها، بما في ذلك القبول بوساطة تركية فتحت قنوات للتفاوض مع الإسرائيليين. لكن وجود حزب الله كذراع ضاربة لإيران في لبنان وفي مواجهة إسرائيل، وبالاستفادة من تراجع موقع سوريا الإقليمي بعد الحصار الغربي لها ودفعتها إلى الانسحاب من لبنان، بدأت تظهر معالم قوس النفوذ الإيراني الممتد من منطق غرب أفغانستان ذات الأغلبية الشيعية إلى شواطئ المتوسط في لبنان وغزة، حيث جاءت حماس إلى الحكم بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني مطلع عام 2007م، لكن قوس النفوذ هذا لم يتبلور إلا بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق أواخر عام 2011م.

ولأسباب جيوسياسية بحتة، رأت الرياض أن تفرد إيران بالنفوذ في العراق، خصوصاً بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية مع وجود قوي لها في سوريا، سوف يطوقها بهلال نفوذ إيراني يمتد شمال شبه الجزيرة العربية في كل من العراق والشام، فضلاً عن تزايد المخاوف من تصاعد التأثير الإيراني في اليمن حيث التمرد الحوثي، ومحاولات طهران التدخل في الشؤون الداخلية لدول خليجية عدة، حيث توجد أقيان شيعية مهمة. لذلك، عندما اندلعت أعمال العنف السورية، لاحت للرياض فرصة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها عبر تحويل سوريا من حليف لإيران إلى خصم لها، وبما يشكل حائط صد لنفوذها الإقليمي المتعاضم، بعد أن فقد العراق إمكانية القيام بهذا الدور. وتحولت سياسة إسقاط النظام المؤيد لإيران في دمشق وإنشاء نظام بديل يكون قريباً من الرياض ويشكل حليفاً إستراتيجياً لها إلى أولوية أمنية كبرى بالنسبة إلى السعودية⁽¹⁾.

(1) (Daniel Byman, «Preparing for Failure in Syria: How to Stave off Catastrophe», Foreign Affairs (March 2012).

<http://www.foreignaffairs.com/articles/137339/daniel-byman/preparing-for-failure-in-syria>.

واستفادت إيران من ظروف العزلة الإقليمية والدولية التي فرضت على الحكومة السورية في عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني (رفيق الحريري)، وتوجيه أصابع الاتهام إلى النظام السوري. كما استغلت إيران العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 والعدوان على غزة مطلع عام 2009 لتجعل من نفسها قائداً لمحور "المقاومة" في المنطقة، وطرفاً لا يمكن تجاوزه في ميزان الصراع العربي - الإسرائيلي، متجاوزة حدود دورها الإقليمي الذي اقتصر، قبل سقوط العراق، على منطقة الخليج. من جهة أخرى، بدت إيران مهتمة بالحصول على التكنولوجيا النووية القادرة على إنتاج سلاح نووي، من دون أن تسعى إلى امتلاك السلاح نفسه، فمثل هذا البرنامج يعطي إيران قدرات تفاوضية كبيرة مع واشنطن، من جهة، كما أنه، من جهة أخرى، يحول الانتباه عن تنامي نفوذها الإقليمي.

بهذا الاستدراج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإيران وجعلها طرفاً في معظم الصراعات الإقليمية، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران. وفي هذه اللحظة التي بلغت فيها الضغوط الاقتصادية والسياسية مداها، حصل تحول في تفكير مرشد الثورة والنخبة الحاكمة المحيطة به، فكان قرار استبعاد رموز التيار القومي المنشدد الذي مثله (أحمدي نجاد) وتياره الذي هندس ونفذ فكرة قوس النفوذ الإيراني، والمجيء برئيس (واقعي) لإنقاذ ليس المشروع بل النظام نفسه، (حسن روحاني)، أما الثمن فهو التخلي عن الأداة التي كادت تتحول من مصدر قوة إلى نقطة ضعف قاتلة، أي البرنامج النووي. وإذا ساد شعور قوي بأن سياسات (أحمدي نجاد) الجبهوية أدت إلى خسائر إستراتيجية واقتصادية عظيمة لإيران، أصبح انتزاع اعتراف أمريكي ودولي بحقها في امتلاك برنامج نووي، يسمح لها بتخصيب اليورانيوم لأغراض مدنية، الهاجس الأكبر للقيادة الإيرانية، بعد أن تلاشى حلم التحول إلى قوة إقليمية مهيمنة. هكذا تحولت إيران من الهجوم إلى الدفاع، وأصبح همها الأساس مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاحتفاظ بما تستطيع الحفاظ عليه من مكاسب تحققت لها خاصة في العراق، في مواجهة هجوم مضاد يسعى فيه خصومها إلى تقويض نفوذها على امتداد المنطقة⁽¹⁾.

لكن أعمال العنف السورية وعلى الرغم من تراث الولايات المتحدة الأمريكية، هددت مع ذلك مجمل الترتيبات الإيرانية في المنطقة، فاستمرار دعم طهران الحكومة السورية، بمواجهة المعارضة المسلحة، في وقت كانت تشتبك فيه مع الغرب الذي يفرض عليها

(1) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية، مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015)، ص 9-11.

عقوبات قسرية بسبب برنامجها النووي، أخذ يستنزف القوة الإيرانية في حرب متعددة الجبهات ويهدد إنجازاتها وفوق ذلك، لا تبدو إيران مهيأة للعب دور قوة إقليمية مهيمنة، كما كان يبدو قبل الثورات العربية، حتى في ظل تقارب من الولايات المتحدة، وذلك لأسباب بنيوية منها أن الناتج الإجمالي القومي لإيران ذات الثمانين مليوناً - بحسب إحصاء 2013 - لا يتجاوز (350) مليار دولار، الأمر الذي يجعلها في المرتبة الثانية والثلاثين على مستوى العالم، حيث تسبقها دول صغيرة مثل فنزويلا وكولومبيا وتايلاند والإمارات العربية المتحدة على التوالي، فيما يبلغ ناتج السعودية ضعف الناتج الإيراني، وذلك بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2013⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك، تقع إيران من الناحية الجيوسياسية على أطراف المنطقة، بخلاف تركيا مثلاً الأقرب إلى المركز، وتبدو محاطة ببيئة غير صديقة، فهي إن حاولت التوجه سعياً وراء النفوذ إلى آسيا الوسطى مثلاً، سوف تكون روسيا لها بالمرصاد، أما شرقاً فهناك أفغانستان التي لا يوجد فيها ما يغري، فيما لا تشكل باكستان صديقاً يمكن الركون إليه، لذلك تجد إيران نفسها منجذبة دائماً إلى العرب، لكن هذا أيضاً تصطدم بالعرب المختلفين بالقومية واللغة والمذهب، والمستعدين دائماً لمقارعتها وصد نفوذها، خاصة بعد موقفها من الأزمة السورية، وقد أبدوا كل الاستعداد لذلك في السنوات الأخيرة. صحيح أن إيران تبدو إقليمياً الأكثر نشاطاً وحيوية، إلا أن هذا النشاط يشكل في العمق نقطة ضعف إيران الأبرز، فهذا الدور لا يشتت قوتها ويستنزف مواردها فحسب، بل يضعها في صدام مع معظم قوى الإقليم، العرب والأتراك والباكستانيين، فضلاً عن الغرب الذي لا ينظر بارتياح إلى الدور الإيراني. كل هذا يجعل إيران دائماً في وضع دفاعي.

من هنا تبدو إيران مدركة حدود قوتها، ويمكن ملاحظة ذلك في التناقض الظاهر بين خطابها وسلوكها. ففيما كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين، خصوصاً في عهد (أحمدي نجاد)، تعد العالم لسيناريو قيام الساعة، كانت تصرفاتهم في السياسة الخارجية محسوبة بدقة فائقة، فقد قاموا بدعم أطراف ثالثة مثل (حزب الله) و(الحوثيين)، وإرسال مستشارين ومعونات ودعم عسكري إلى مختلف أنحاء المنطقة لبناء نفوذ هنا وهناك، لكنهم كانوا حذرين

(1) تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج الإجمالي لدول العالم للعام 2013، المصدر:

[http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_\(nominal\)](http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_(nominal)).

جدا في استخدام قواتهم بشكل مباشر. فايران تفضل دائماً القتال عبر أدوات - أي حروب الوكالة - بدلاً من الانخراط في مواجهات مباشرة مفتوحة حتى مع أطراف أضعف منها.

ووفق التكوين الحديث للدولة في إيران بداية القرن العشرين، وتغير نظامها السياسي كل حوالي أربعين سنة، ووفق التغيرات الإقليمية والدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد توقعنا بأن التغيير في الدولة الإيرانية سيكون قريب، وقد يكون بداية علامات التغيير ابتداء من سنة 2020م تقريباً. ومن المتوقع حدوث التغيير أما بالوسائل العنيفة (العسكرية) وهو أسلوب ضعيف، أو بالوسائل الناعمة (التغيير بالطرق السلمية)، والتغيير بالطرق السلمية تكاد تكون المرشحة للمتبع للتاريخ الإيراني.

2- سوريا وتغيير النظام السياسي:

إن حركات التظاهر في العالم العربي، التي أسقطت أنظمة قوية في المنطقة كتونس، ومصر، واليمن، هذه الأنظمة كانت تهمش الإيديولوجية الجهادية. لكن تصاعد العنف في أكثر من مكان في العالم العربي، خاصة في سوريا، أعاد الزخم لتلك الحركات، وتحولت سوريا إلى منطقة جاذبة للجهاديين من كل أنحاء العالم، انطلاقاً من ملاحظة أن سوريا أصبحت اليوم ملاذاً رحباً للحركات الجهادية العالمية. وتعددت الحركات الجهادية المسلحة فيها، وبرزت خلافات بين تلك الحركات، خاصة بين جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة، وتنظيم (داعيش) التي باتت تسيطر على مساحات واسعة بين العراق وسوريا⁽¹⁾. ولدى تفسيره للخطأ الذي قام به الغرب، قال (بيشون) (لقد فكرنا في المدى القريب معتبرين أن كل الوسائل صالحة لإسقاط نظام الأسد. لقد فوضنا مساندة المعارضين السوريين لأطراف أخرى، وأهملنا الحل السياسي وأسقطناه من حساباتنا، وهو أمر لا نستطيع التغافل عن كونه سبب لنا تعقيدات مهمة وصعب من الحل، ثم وصل بالصراع إلى مأزق ولم يسقط نظام الأسد، لقد وصلنا إلى هذا الوضع بعد أن تميزت سياستنا بالارتباك وارتكبنا الكثير من الأخطاء)⁽²⁾.

سوريا اليوم تعد من بين البلدان الأخطر في العالم، وتمثل بالتأكيد أهم تجمع للإرهابيين القادمين من كل أنحاء العالم، وهو خطر يهدد استقرار المنطقة. وبهذا أصبحت سوريا

(1) تسلسل تاريخي: الحركات السلفية الجهادية، النشر: 11 ديسمبر 2014، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141211_jihadi_groups_timeline.

(2) أخطاء الغرب في سوريا تنبئ بمستقبل غامض، مجلة العرب في 2014/7/17 العدد 9622، المصدر:

<http://www.alarab.co.uk/?id=28151>.

جاذبة لكل متطرف، وتتخلص الدول من مُتطَرِفيها على حساب تغيير النظام في سوريا وآمن سوريا وحضارة وثقافة سوريا. فقد أرادت تركيا أن تكون المستفيد الأكبر من عملية التغيير في سوريا لأسباب سياسية، واقتصادية وجيوسياسية، لهذا أخذت تركيا في ظروف الربيع العربي لتقوم بدور الأب الروحي للحركات الإسلامية في المنطقة، وهي باحتضانها التيارات الإسلامية المعارضة في سوريا أرادت أن تكون صاحبة الكلمة الفصل في المستقبل في حال تمكن المعارضة من السيطرة على السلطة كما فعل رفاقهم في دول عربية أخرى.

وهذا الأمر سيعظم نفوذ تركيا المتنامي أصلاً ليس في سوريا فحسب، وإنما في عموم المنطقة. رأت تركيا أن تفرّد إيران بسوريا، سوف يطوقها بهلال نفوذ إيراني يمتدّ من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسط⁽¹⁾. إن سيطرة الحركات الجهادية الإسلامية على السلطة في سوريا، سيؤدي إلى إنهاء نظام بشار الأسد، وستدخل سوريا في مرحلة الجيل الثالث من عمر الدولة، النظام الجمهوري بالصيغة الإسلامية.

3- تركيا والعراق وتغيير الأنظمة السياسية فيها:

إن تقسيم تركيا مشهد وارد، فقد كانت اتفاقية سايكس بيكو 1916م ومؤتمر القاهرة 1922م كلها تصب في تقسيم وإسقاط الدولة العثمانية، وكان هذا التقسيم في عهد إمبراطورية المملكة المتحدة التي كانت تتبنى النظام الدولي المبني على الفكرة القومية في بناء الدولة. وبتغيير النظام العالمي والركون إلى المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والحق في تقرير المصير، تتجه الولايات المتحدة إلى المزيد من التقسيم وتفتيت المنطقة رغبتاً منها في تحقيق مصالحها والسيطرة على المنطقة واستغلال الموارد النفطية وتحقيق السيطرة العسكرية والسياسية. وسبق تركيا، العراق من ناحية تغيير النظام السياسي، فقد دخلت تركيا الجيل الثالث من بناء الدولة في عام 2002، وهذا الجيل مدفوع بطابع إسلامي لنظام لحكم. إن المد الإسلامي لحزب العدالة والتنمية التركي، ساند ومد عاصفة الثورات العربية في العالم العربي، وهذه الثورات كانت تقودها الحركات الإسلامية في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، وكانت تتلقى الدعم من حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا وكانت تركيا الراعية لهذه الحركات والتوجهات الإسلامية.

(1) Mustafa Akyol, «Turkey vs. Iran: The Regional Battle for Hearts and Minds», Foreign Affairs (March 2012). <http://www.foreignaffairs.com/articles/137343/mustafa-akyol/turkey-vs-iran>.

أما في العراق فقد دخل الجيل الثالث من بناء الدولة عن طريق احتلال الولايات المتحدة له سنة 2003م، لأنها أدركت أن تغيير المنطقة يبدأ من العراق، فكان التدخل الوحيد والمباشر من قبل قواتها في العراق، وتلاحقت التغييرات الأخرى بالمنطقة العربية بالطرق الناعمة (التغيير الداخلي عن طريق الجماعات داخل الدول). لقد شكّر الاحتلال الأمريكي حكومة عراقية (مجلس الحكم) وأجريت الانتخابات عام 2005 و2010م و2014م، واستطلت الحكومة العراقية بالإطار الإسلامي، وكانت أكثر الأحزاب والتيارات والكتل هي أحزاب إسلامية أو لديها خلفيات إسلامية. ويشترك دخول العراق وتركيا في الجيل الأول والجيل الثاني والتقارب الشديد في الفترة الزمنية للجيل الثالث. إن الوضع في العراق سيستمر على مشهد العنف إلى مرحلة انتهاء الجيل الثالث، وستستمر هذه الفترة إلى نهاية سنة 2040م تقريباً، ونفس الفترة الزمنية ستكون للجيل الثالث التركي وسيستمر لسنة 2040م تقريباً، ووفقاً للتوقعات سيكون هذا التاريخ هو تاريخ ظهور الدولة الكردية الكبرى (كردستان الكبرى)، المتشكلة من أراضي أربع دول (العراق وسوريا وإيران وتركيا)، وسيتحقق هذا التشكيل الكامل بعد انتهاء الجيل الثالث في تركيا والعراق.

ثالثاً: رؤية مستقبلية لتشكيل الدولة الكردية

أحد الدروس التي يمكن استخلاصها من التاريخ الحديث للشرق الأوسط يقضي بأن التغيير في المنطقة يكون أكثر قبولاً لو أنه يجري على أيدي المواطنين وليس بأيدي الأمريكيين، لقد تدخلت الولايات المتحدة في العديد من الدول تحت غطاء وصول هذه الدول إلى مرحلة الدولة الفاشلة⁽¹⁾. هناك من يرى أن الكردي أضحى أمام حالة من استعادة الوعي القومي، والإحساس بقدرته على التأثير والتغيير عبر فرصة تاريخية قد لا تتكرر

(1) هناك تعريفات عدة لمفهوم الدولة الفاشلة، وفق أحد التعريفات هي دولة غير قادرة على القيام بوظائفها الأمنية والشموية الأساسية، ولا تملك السيطرة الفاعلة على إقليمها الجغرافي، كما لم تعد قادرة على إنتاج الظروف اللازمة للحفاظ على بقائها. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ازدادت أهمية مصطلح الدولة الفاشلة فأضحى يُنظر إلى تلك الدول من منظور أمني دفاعي بحث معزل عن المنظور التنموي الذي كان المعني بهذه الظاهرة، لاتهام تلك الدول الفاشلة بتفريخ الإرهاب والتطرف الذي لم يضر مجتمعتها فحسب، بل أضر بالأمن الأمريكي على أرضه، ناهيك عن تحميلها مسؤولية انتشار الظواهر الأمنية السلبية في العالم. هذا اثر على الخطاب السياسي الأمريكي وبدأ الحديث عن مواضيع وقضايا جديدة مثل الحرب على الإرهاب والتدخل الإنساني وغيرها. وللمزيد من التفاصيل أنظر:

Richard Caplan, From Collapsing state to Neo-Trusteeship: the Limits to solving the problem of Precarious statehood in the 21st century, Jstor: Third world Quarterly, Vol(28), no(2), 2007, p.p 231-240.

لنيل ما يراها حقوقه، في ظل السياقات الإستراتيجية الجديدة التي تشكلت بالمنطقة، وجملة التحديات المتصاعدة أمام النظم السياسية العربية⁽¹⁾. وكردستان الكبرى لم يعد أمراً بعيد المنال، في ظل إعادة التشكيل الحالي للجغرافيا السياسية بالشرق الأوسط، مما يشكل تحدياً للدول الأربع لتي يقطبها الأكراد⁽²⁾. مما يبرز عدة مشاهد، هي:

1- المشهد الأول: استمرار الوضع على ما هو عليه

يبدو أن القضية الكردية واستقلال الأكراد مطروح الآن وبشدة، فقد حصل أكراد العراق على الحقوق السياسية والاقتصادية مما يجعلهم أكثر من فيدرالية، وأتاح الوضع الفيدرالي لهم بنيل ما كانوا يسعون إليه. كذلك أتحث الظروف الإقليمية والدولية لأكراد سوريا بالحكم الذاتي بعد أن فقدت الحكومة المركزية السيطرة على حماية أراضيها. فقد وفر العامل الداخلي من سيطرة تنظيم داعش على بعض الأراضي السورية والعراقية، الحرية الأكثر للأكراد للمطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي أو حماية مناطقهم، بعيداً عن الحكومات المركزية.

بتدخل العامل الخارجي من تدخل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وروسيا في محاربة الحركات المسلحة في العراق وسوريا، أصبحت الحكومات المركزية في وضع جيد بعد أن فقدت السيطرة على مساحات كبيرة من أراضيها، وهكذا استعادت الحكومات المركزية بعض الأراضي التي كانت تحت سيطرة الجماعات المسلحة. وفي اعتقادنا إن هذه الحرب ستطول إلى عدة سنوات قد تصل إلى عشرين سنة، نظراً لاستخدام الجماعات المسلحة حرب العصابات، وسيبقى الحال على ما هو عليه بين كر وفر. إن الفائز من الوضع الحالي هو الشعب الكردي، الذي أصبح لديهم وضع خاص وهذا الوضع لا يسمح بالعودة مهما كان إلى الوضع القديم من سيطرة الحكومة المركزية على المناطق الكردية.

2- المشهد الثاني: استقلال كردستان العراق

يبدو أن مشهد استقلال كردستان العراق بات قريباً جداً بعد اتساع الخلاف ما بين المركز والإقليم، واعتماد الإقليم على تصدير النفط إلى الخارج والانتفاع بوارداته خارج سيطرة الحكومة المركزية، والزيارة التي قام بها رئيس إقليم كردستان العراق (مسعود

(1) خورشيد دلي، "الأكراد والربيع العربي"، الجزيرة (18 مايو 2012) متاح على المصدر:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d2cd424e-1409-4fef-812e-7538e2321343>.

(2) Jacques Neria, "Kurdistan: The Next Flashpoint Between Turkey, Iraq, and the Syrian Revolt", Jerusalem Center for Public Affairs, available at <http://jcpa.org/wp-content/uploads/08/2012/Kurdistan-Neria.pdf>, (accessed 11 June 2013), p.2

البارزاني) إلى الولايات المتحدة، التي أعطت الدعم المعنوي لانفصال الإقليم عن المركز، ولتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي (نيتنياهو) بدعم إسرائيل انفصال الأكراد عن المركز بعد سيطرتهم على المناطق المتنازع عليها. فعملياً كردستان منفصلة عن العراق من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتنتظر الاعتراف الرسمي من قبل الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، بمعنى أنها تنتظر الاعتراف القانوني بها.

وعلى وقع التطورات الجارية في المنطقة، فثمة اقتنع لدى الأكراد يوماً بعد آخر بأنهم أمام فرصة تاريخية قد لا تتكرر لتحقيق حلمهم القديم - الجديد. وعليه يمكن القول إن طرح البارزاني لإقامة الدولة الكردية في واشنطن في هذا التوقيت استند إلى جملة من العوامل والأسباب، أهمها:

أ- بت الأكراد يشكلون قوة حليفة للولايات المتحدة والغرب عموماً في الحرب ضد (داعش)، وبإمكان الولايات المتحدة الاعتماد عليهم في هذه الحرب لتحقيق أهدافها.

ب- نجح إقليم كردستان العراق عملياً في بسط سيطرته على ما كان يعدّه مناطق متنازعةً عليها مع بغداد ولاسيما كركوك الغنية بالنفط والغاز، ورسمت هذه السيطرة الحدود الجغرافية للإقليم ووفرت له مورداً مالياً يمكنه من الاستغناء عن بغداد.

ج- الانفتاح الغربي والإقليمي على إقليم كردستان العراق، فالإقليم ومن خلال مؤسساته (البرلمان، الحكومة، الجيش) يتبع سياسة براغماتية نجحت في نسج علاقات مع أميركا وأوروبا، وعلى المستوى الإقليمي مع تركيا والأردن ودول الخليج العربي وإلى حد ما مع إيران. وبفضل هذه السياسة بات الإقليم لاعباً مهماً في المعادلة العراقية والإقليمية خصوصاً أن علاقاته القوية مع بقية القوى في الأجزاء الكردية الأخرى تجعل منه عاملاً مهماً في الأحداث الإقليمية الجارية.

ويدرك (مسعود البارزاني) أن الإستراتيجية الأميركية تجاه العراق رسمت على أرض الواقع ملامح أو مسار ثلاث دول في العراق، وهي سياسة دشنها عملياً نائب الرئيس الأميركي (جوبايدين) عندما طرح تقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم هي عبارة عن ثلاث دول أقرب إلى النظام الكونفيدرالي منه إلى الفيدرالي المعمول به حالياً. وفي هذا السياق، فإن مشروع القرار الأخير المعروض على الكونغرس والذي ينص على دعم البيشمركة والعشائر السنية كطرفين مستقلين بمعزل عن موافقة الحكومة العراقية، يشكل نقطة مهمة في مسيرة الاعتراف الأميركي باستقلال إقليم كردستان. والبارزاني في إدراكه لهذه الظروف

يعتقد أن مفتاح الدولة الكردية هو في واشنطن، نظراً إلى نفوذها الكبير في المنطقة، ولدورها على الساحة العالمية وتأثيرها في قرارات الدول، ونفوذها في المنظمات الدولية، بالتالي قدرتها على إنجاح أي قرار أو إفشاله.

كما حصل مشروع تأسيس الدولة الكردية على تأييد من أهم داعمي التقسيم في الشرق الأوسط، فقد اختار رئيس الوزراء الإسرائيلي (نتنياهو) الإعلان عن تأييد إسرائيل لدولة كردية الآن⁽¹⁾، ولم يصرح بها من قبل إلا بعد أن اكتملت الحدود الجغرافية المطلوبة لهذه الدولة بعد وضع البيشمركة يدهم على المناطق المتنازع عليها مع المركز، أن تعجيل إعلان الدولة الكردية جاء في أعقاب تسلم إسرائيل لأول شحنة من النفط الكردي عبر تركيا.

ولم تعد تركيا نعارض الاستقلال الكردي في العراق، لان تركيا لديها المصالح الاقتصادية التي تربطها بكردستان وهذه المصالح جارية مادام تدفق النفط جاري عبر الأراضي التركية. أما إيران فهي الأخرى لم تعد تخشى من الاستقلال الكردي في شمال العراق، فهو لا يشكل تهديداً صريحاً لها في الوقت الحاضر. أما الدعم الدولي فقد عززه التوجه الأمريكي حيال أكراد العراق بوصول تيار المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض، حيث أشار التقرير إلى أن المشكلة الكردية ستبقى عنصراً من عناصر عدم الاستقرار بين دول المنطقة إذا لم تعالج بصورة صحيحة وأن الأقلية الكردية التي لم تحقق دولتها ستصبح لعبة للقوى الدولية لتحقيق مصالح إستراتيجية في المنطقة⁽²⁾. كما قُدم تقرير إلى مجلس المخابرات القومي الأمريكي، وتناول التقرير مستقبل العالم من العام 2000 وحتى العام 2015م، وتطرق إلى قضايا القوميات والإثنيات حيث توقع التقرير أزمات قومية في عموم منطقة الشرق الأوسط، وسيتمتع الأكراد في تلك المنطقة إلى المطالبة بالاستقلال وتكوين دولة مستقلة في العراق من تنامي النزعة الانفصالية لدى أكراد تركيا وإيران وسوريا، واندلاع أزمة قومية كبيرة في المنطقة⁽³⁾. كذلك دراسة جيمس دوينز على ما وصفه بالدليل لصانع القرار للاسترشاد به في عملية بناء الدولة تحت الاحتلال⁽⁴⁾. وهناك دراسة حول بناء الأمة في السياسة الخارجية الأمريكية منذ الرئيس روزفلت فرانكلين وحتى الرئيس جورج بوش الابن. وتأتي أهمية هذه

(1) إقليم كردستان العراق.. هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، (مرجع سابق)، ص3.

(2) دهام محمد العزوي، الأقليات والتدخل الإنساني، (عمان: دار أسامة، 2005)، ص143.

(3) دهام محمد العزوي، الاحتلال الأمريكي ومستقبل المسألة الكردية في العراق، مجلة شؤون عربية، العدد 124، (شتاء 2005م)، ص193.

(4) James Dobbins et. al., The Beginner's Guide to Nation-Building (Santa Monica: RAND, 2007).

الدراسة من كونها قد ركزت على عملية صنع القرار لخاص بالتدخل العسكري لإعادة بناء الدولة داخل الإدارات الأمريكية المختلفة، بدءاً من قرار احتلال اليابان وألمانيا في عهد إدارة روزفلت، ومروراً بحالات الصومال وهائني والبوسنة وكوسوفو في عهد إدارة بيل كلينتون، ثم حالي أفغانستان والعراق في عهد إدارة بوش الابن⁽¹⁾.

إن العقبة الداخلية للأكراد في تحقيق الحلم ستكون الحكومة المركزية في العراق التي لا توافق على سيطرة الأكراد على المناطق المتنازع عليها، ولكن انشغال الحكومة العراقية بمشاكلها الداخلية ومشاكل احتلال (داعيش) مساحات واسعة من أرض العراق سيُعيد الجانب الحكومي من المطالبة في هذه الأراضي حالياً، وسوف لن تعارض على خيار الشعب الكردي في الاستقلال. تبقى مسألة إعلان الدولة الكردية مسألة وقت لا أقل فعند اكتمال الصورة لدى الولايات المتحدة نحو سيناريو تغيير المنطقة، فستصبح دولة كردستان حقيقة واقعة ولا مفر منها، ولقد استفادت كردستان من الوقت في الحصول على قبول الاستقلال من قبل دول الجوار التي كانت تعارض بشدة استقلال كردستان العراق. كما حصلت كردستان العراق على الدعم الإسرائيلي الذي لديه التأثير الواضح على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

3- المشهد الثالث: استقلال أكراد سوريا

لقد بات من المؤكد أن الأكراد، في سوريا والعراق على الأقل، سيلعبون دوراً مركزياً في الحرب على (داعيش). لقد أثبت المقاتلون الأكراد أنهم يستطيعون الوقوف في وجه (داعيش) والحد من توسعه الجغرافي. وبما أن الإدارة الأميركية أبدت رفضها إرسال قوات برية إلى المنطقة لمحاربة الجماعات الجهادية، فإن الأكراد قد يكونون حليفاً استراتيجياً لواشنطن في مشروعها طويل الأمد ضد الحركات الجهادية في الشرق الأوسط. في غضون ذلك، ربما يعمل الأمريكيون مع حلفائهم الإقليميين على خلق بيئة في الدول التي يقطنها الأكراد حتى يتمكن الأكراد أنفسهم من التمتع بحقوقهم القومية والديمقراطية، بشرط ألا يؤثر ذلك على التوازن الإقليمي الحساس، لكن الانقسامات السياسية الكردية ستستمر في التأثير على وحدة الموقف الكردي من المجريات التي تحدث في المنطقة، وربما يكون ذلك عائقاً أمام حصول الأكراد على حقوقهم الكاملة في أوطانهم.

(1) James Dobbins et. AL, After The war: Nation-Building from FRT to Goorgew. Bush, (U.S.A.: RAND, 2008).

ويبدو كذلك أن النفط هو حلقة الوصل الاقتصادية بين الأكراد وإسرائيل. النفط من جهته يوفر الموارد الاقتصادية للدولة الجديدة، وإسرائيل توفر الحماية والرعاية لها، أو على الأقل تقدير توفر لهما رعاية من نوع خاص هي رعاية شركات النفط العالمية الكبرى، التي لها تأثير أكبر من تأثير الدول نفسها، لاسيما (اكسون موبيل) التي تمتاز بعلاقة وطيدة مع إسرائيل وتتعامل بنفط العراق وسوريا المهرب. (فاكسون موبيل) هي من يتحكم بالنفط في إقليم كردستان، وسيكون النفط الذي تشتريه لأن غير مهرب بعد إعلان الدولة الجديدة وقيامها فعلياً وفرضها بسياسة الأمر الواقع وصدمة العنف الموجه وبث الفوضى، وخلق بيئة مشجعة على الصراع والتقسيم، لصناعة دول صغيرة ضعيفة فاشلة في محيط إسرائيل، دول حدودها الجديدة هي عبارة عن تركة من الخلافات والصراعات الدموية فيما بينها، دول سترهن وجودها ببيع ثروتها لمن يوفر لها الحماية من جيرانها⁽¹⁾.

وبدخول سوريا مرحلة الجيل الثالث في بناء الدولة بعد عام 2011م، فإن الفوضى هي من سيحكم ويسيطر على هذا الجيل، فوضى الحكومة والتقسيم والصراعات الطائفية والمذهبية، بالتأكيد ستكون الفترة المقبلة بدون الحكومة الحالية و(بشار الأسد)، لأن النظام في سوريا متجه إلى التغيير الجذري من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. سيكون حال سوريا كحال العراق اليوم أو كحال ليبيا، من سيحكم سوريا أحزاب إسلامية ودينية متشددة، وستكون هنالك حكومة هشة جداً. هذه الحالة ستؤدي بالضرورة إلى استقلال المناطق التي يسكنها الأكراد، ويتوقع أن يتم دمج ما بين كردستان العراق وكردستان سوريا تحت مظلة كيان واحد وبالطريقة الفيدرالية، ولكن هذه الاندماج يحتاج الوقت الكافي لرفع الإشكالات بين الأكراد في مسألة القيادة والنزاع الداخلي ما بين الأحزاب الكردية لتصدر الساحة السياسية والتمثيل للأكراد.

4- المشهد الرابع: استقلال أكراد إيران

تكاد تدخل إيران في مرحلة نهاية الجيل الثالث المتمثل بالجمهورية الإسلامية والتي استلمت السلطة في إيران عام 1979، وفي اعتقادنا فإن المرحلة الجديدة في التغيير بإيران قريبة، ومن العوامل الدافعة لهذا المشهد، هو ما تقدم به (برنارد لويس) للإدارة الأمريكية بتقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى دول صغيرة وضعيفة على أساس المذهب والعقيدة.

(1) عبد الستار الناصري، الدولة الكردية في العراق والشام المصدر:

<http://www.alaaalem.com/index.php?news>.

المرحلة القادمة من تاريخ إيران ستجعل أكراد إيران في وضع قابل للانفصال عن إيران، وهناك مشهد إما أن ينال الأكراد حقوقهم بالانفصال عن طريق العنف أو ينال الأكراد حقهم في تكوين دولتهم عن طريق تقرير المصير (التغيير الناعم)، وهنا ستكون أمام خيار بقاء أكراد إيران في وضع خاص بهم من ناحية الاستقلال، أو يندمجوا مع كردستان المستقلة المتكونة من أكراد العراق وسوريا ويعتقد الباحث أن الاندماج بين الكيانات الكردية الجديدة سيكون بصيغة الفيدرالية، وستواجهنا أيضاً مشكلة صعوبة القيادة وطبيعة النظم المتبع (فأكراد إيران لهم الأسبقية في تأسيس جمهورية مهاباد 1946)، وهنا سنواجه مشكلة اختيار العاصمة للدولة الجديدة وكذلك اختيار القيادة الكردية التي سوف تحكم هذا الدولة.

ويبقى أكراد إيران وحدهم تحت رحمة أي تغيير يطرأ على النظام الإيراني بالرغم من وجود حراك مدني وسياسي قوي بينهم؛ إلا أن الانقسام الحزبي الحاصل - كحال أكراد سوريا - نتيجة سياسات أكراد تركيا والعراق تجاههم، يقلل من فرص حصول الأكراد الإيرانيين على قرار سياسي مستقل بهم. لكن من خلال علاقاتهم الوثيقة مع المعارضة الإيرانية والأقليات الأخرى، يبقى أكراد إيران الأكثر تنظيمًا على المستوى الوطني مقارنة مع أكراد الدول الأخرى.

5- المشهد الخامس: استقلال أكراد تركيا

بدخول تركيا الجيل الثالث من عمر الدولة عام 2002م، فقد وصل حزب العدالة والتنمية (ذو الأصول الإسلامية) إلى تشكيل الحكومة التركية، وبهذا تحققت توقعات الباحث باستلام الأحزاب الإسلامية الحكم للجيل الثالث من عمر الدولة في تركيا (حال الجيل الثالث في إيران والحكومة الإسلامية - وحال الجيل الثالث في العراق والحكومة ذات الخلفية الإسلامية). ولكن الحكومة في تركيا تختلف عن الحالة العراقية، بسبب أن الدور الذي تلعبه الحكومة التركية هو دور مؤثر على المستوى الإقليمي. أما الحكومة العراقية فتلعب دور المتأثر، فلماذا نشاهد أن الأحداث في تركيا تختلف عن الأحداث في العراق والمناطق العربية. من ناحية العنف والإرهاب. فجميع الدول الحالية فيها العنف ولكن بنسبة معينة وبدرجات معينة. فنشاهد العنف في تركيا عن طريق جهة داخلية (PKK) تتقاتل وتنفذ العنف من مناطق خارج الدولة. أما الأقطار العربية فإن العنف والإرهاب يتولد من جهات داخلية والصراع يكون في أراضي الدولة من الداخل.

توجه حزب العدالة والتنمية بخارطته السياسية نحو مجاله الحيوي في التمدد نحو الجنوب والشرق، فكان أداة فاعلة في مسانده العاصفة التي مرت بالدول العربية من ثورات وانتفاضات وحركات مسلحة أحرقت الجميع. لم يكن فوز حزب العدالة والتنمية صدفه في الانتخابات النيابية، فقد سبق هذا التاريخ الضربات التي وجهت إلى الولايات المتحدة عام 2001، وفي نفس العام تأسس حزب العدالة والتنمية، وبعد عام استطاع أن يستحوذ على السلطة في تركيا لتبدأ مرحلة جديدة في المنطقة تكون تركيا هي الداعمة لها بغطاء الأحزاب الإسلامي. وهنا يأتي دور مشروع (برنارد لويس) في إيجاد أدوات إدامة الصراع وتنفيذ المصالح والمخطط الأمريكي، ويمكن الاستنتاج بان الدول المؤثرة إقليمياً هي أدوات بيد الولايات المتحدة لحين انتهاء المصلحة الإستراتيجية لها وستبدأ مرحلة التغير السياسي والتقسيم لهذه الدول بعد اكتمال المشروع الأمريكي بتقسيم المنطقة. وهنا سيُجور تركيا كيان كردي فيدرالي مكون من أكراد (العراق وسوريا وإيران)، وسيبقى (PKK) يوجه الضربات إلى تركيا، وستستمر الضغوط الدولية على تركيا إلى أن تقرر إعطاء الأكراد حق تقرير المصير ليندمجوا مع الأكراد الباقين في دولة فيدرالية ستعلن توحيد كردستان. إن نهاية مشروع التقسيم الذي تبناه الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط سيكون نهايته تقسيم تركيا وهذا المشروع سوف ينتهي باعتقادنا بحلول عام 2040م (تقريباً). وسيُستقطع من تركيا الجزء الجنوبي الشرقي المكتظ بالأكراد، الذين سيننون دولتهم الخاصة بهم، وهناك الاحتمال بقائهم في وضع خاص بهم بقيادة (PKK) أو الاندماج في كردستان الكبرى وفق اتحاد فيدرالي.

أما المشكلة التي ستواجه الدولة الكردية القادمة، إذا تأسست: فكيف سيكون شكل الحكم فيها هل هو ليبرالي علماني كما تتبعه الأحزاب الكردية العراقية والسورية، أم هو اشتراكي ماركسي كما يتبعه حزب العمال الكردستاني التركي؟ وإذا فرغنا من هذه المسألة فهناك مشكلة من سوف يتولى الحكم. فلنفترض قامت الدولة الكردية وتم تأسيس البرلمان فان الفائز بمقاعد هذا البرلمان هم أكراد تركيا حسب كثافتهم السكانية المقدرة بـ(15) مليون نسمة وسوف يشكلون الحكومة، وهنا السؤال هل سيقبل أكراد العراق هذا الوضع، لأنهم يعتبرون أنفسهم السابقين في الحركة الكردية وهم أول من انتزع الحقوق الكردية ولهذا السبب فلهم الحق بقيادة العملية السياسية. وهناك أكراد إيران الذين لديهم الثقل البشري وكذلك التأثير. وتبقى هذه المشاكل مرحلية في وقتها، لان الأكراد حالياً لديهم هدف واحد ويسعون إليه ألا وهو تحقيق الدولة الكردية. أما كيف ستبنى مؤسسات الدولة فهي

مرحلة سابقة أوانها، ويعتقد الباحث حصول أزمة داخلية تستمر سنين إلى أن تستقر الأوضاع الداخلية، وأن انتهت الأوضاع الداخلية فستكون هناك مشاكل مع دول الجوار الإقليمي وهذا ما سيشتعل المنطقة لصراعات لا تنتهي.

هذه الأحداث التي ستشكل الدولة (كردستان الكبرى) سوف لن تجعل المنطقة في أمان تام فقد يكون هذا الكيان باب لمرحلة تاريخية جديدة قادمة تحت سيطرة النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إن الدولة الكردية ستكون لاعباً فاعلاً ومنفذاً جيداً للسياسة الغربية وللولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص، لان الولايات المتحدة هي صاحبة الفضل للأكراد في إنشاء الكيان القومي لهم، وبهذا ستكون كردستان الأداة الطائفة للولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً يرى الباحث إن عدة ظروف قد توفرت للأكراد لتأسيس دولة عابرة للحدود، انطلاقاً من العراق وسوريا، وتمثلت هذه الظروف بالاستقلالية الاقتصادية للأكراد في هذه الأجزاء، عن طريق الاتفاق مع شركات عالمية لاستخراج وبيع النفط والغاز. كما سيطرت قوات البيشمركة الكردية على مدينة كركوك النفطية، وإعلان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزان بضم المناطق المتنازع عليها وإجراء الاستفتاء لحق تقرير المصير للشعب الكردي، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي جامع لجميع الأكراد في العراق وتركيا وإيران وسوريا.

سمحت الظروف الحالية في المنطقة بالاتصال الجغرافي ما بين الأكراد، فقد سهلت الاتصالات بعد فتح الحدود بسبب سيطرة (داعش) على أجزاء من العراق وسوريا، فأصبحت الأراضي الكردية متصلة ما بين العراق وسوريا، وهذه الأراضي ليست ببعيدة عن جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران.

أما على المستوى العسكري فقد أصبح الأكراد يمتلكون قوات شبه نظامية، متمثلة في قوات البيشمركة وبتسليح يشبه الجيوش النظامية بعد مساعدة الولايات المتحدة لهم، لقد تعاملت دول حلف شمال الأطلسي عامة، والولايات المتحدة خاصة، مع قضية تسليح الأكراد سواء في سوريا أو في العراق، على إنهم بديل مؤقت لنشر قوات برية في إطار الحرب الدولية على (داعش).

تطرح تجربة إقليم كردستان العراق في بناء إقليم كردي، شكل تطور الوعي الكردي بالأيديولوجية القومية والخروج إلى حيز الممارسة العلمية ضمن الإطار الجغرافي للمكون الكردي، الأمر الذي يثير إشكالية كبيرة في الوعي القومي الكردي السوري بالوطنية

السورية التي تبدو وكأنها أمام امتحان تاريخي ومعرضة للتدمير والتقسيم، إذا لم تنتج المعارضة السورية في إيجاد صيغة واقعية تقر بحقوق الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية والمذهبية التي تخشى من التداعيات ووصول جماعات متشددة إلى السلطة حيث المخاوف من سيطرة الإسلاميين على المشهد السياسي في المرحلة المقبلة.

لذا يعتقد الباحث أن سيناريو تحقيق الحلم الكردي بالدولة الكردية يقوم على انهيار الأنظمة الحاكمة وتبدل النظام الدولي في الشرق الأوسط وهذا ما توقعناه بعد دخول العراق وسوريا من ضمن الدول الفاشلة، افتقادها تحقيق الأمن وعدم تمكنها من إدارة الدولة، ولعدم سيطرتها على حدود البلاد وانتشار الفوضى والفساد. كذلك سوف تنهار المنظومة الحاكمة في إيران بعد نفاذ المصلحة الدولية منها. ويأتي بعدها الانهيار التركي وتقسيمها بعد انتهاء التزعم الإقليمي وقيادة الشرق الأوسط وفق النظام الإسلامي، ورفع راية الخلافة وتشجيع التطرف في البلاد العربية خاصة والبلاد الإسلامية خاصة. من أنقاض هذا الوضع سوف تولد الدولة الكردية. وستعيش المنطقة حالة من النظم الفيدرالية وفق الثقافة المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

تتحرك منطقة الشرق الأوسط، في أكثر من مكان، نحو أوضاع جديدة، ينتظر منها اشتداد عمليات التجاذب والتنافر وتزايد الضغوطات المتنوعة والمتبادلة بين الأطراف الإقليمية والدولية. وعلى هذا الأساس تتوجه الأنظار إلى مناطق التوتر والتي تقف على أعتاب مرحلة جديدة من الصراع الدائر بينهم. ونشهد منطقة الشرق الأوسط مرحلة تغيير ورسم جديد وفق المنظور الإمبراطوري للولايات المتحدة وعلى أساس ثقافتها المتمثلة في بناء الأمة. عندما ظهرت الدولة القومية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر شدد دعائها على ضرورة الجمع بين الأمة الواحدة الكاملة والوحدة السياسية الواحدة فلا تفتت الأولى بين عدة أمم، ولا تضم الثانية عدة أمم، لكن منطق الدولة الحديثة اختلف عما كان موجود في أوروبا خلال تلك الحقبة، إذ يكفي أن يتحقق لهذه الدول عامل التجانس البشري المهيئ للوحدة الوطنية في الداخل، وسواء تحقق هذا التجانس عن طريق وحدة اللغة أو الأصل أو الاثنين معاً أو عن طريق وحدة المصالح فأن المهم هو وجود رغبة بالعيش المشترك لدى أبناء الدولة الواحدة.

تعددت مصادر أصول الشعب الكردي، فهناك من نسبهم إلى الأصول العربية، وأهتم رؤساء القبائل الكردية اهتماماً متزايداً بالفرضية العربية لنسب الأكراد، في محاولة منهم وتأكيد أصالتهم العربية لنشر الدين الإسلامي. أما الروايات الكردية فأنهم ينسبون

بأنفسهم إلى (الكويتيين)، ويرى البعض أن الأكراد هم من الشعوب القوقازية ونتيجة اختلاطهم مع (الميديين)، اقتبسوا اللغة الميديّة الآرية وتحولوا إلى آريين (هندو - أوريين)، ويعتقدون إنهم هاجروا من شرق إيران إلى غربها واندمجوا مع السكان هناك ونراهم بالصورة الحالية.

وتتكون اللغة الكردية من مجموعة من اللهجات المقسمة حسب التوزيع الجغرافي والتطور التاريخي للغة الكردية. تميزت اللهجة الكرمانجية التي يتحدث بها أكراد تركيا وسوريا وبعض أكراد العراق، بأنها اللغة المنتشرة والأكثر شيوعاً. ثم تأتي بعدها اللهجة السورانية التي يتحدث بها أكراد إيران وبعض أكراد العراق. اهتمت المملكة المتحدة البريطانية بعد احتلال العراق باللغة الكردية، وتم وضع الكثير من القواعد والضوابط لها، وتم مساعدة الأكراد في نشر اللغة الكردية بين الأكراد. ازدهرت اللهجة السورانية بين الأكراد (خاصة العراق) بعد ثورة 1958، بينما تراجعت الكرمانجية بعد منع تركيا أكرادها من الحديث بالكردية. تميز المجتمع الكردي بصورة عامة، بأنه مجتمع قبلي، الولاء فيه أولاً للعائلة ثم القبيلة. تطور المجتمع الكردي مع بداية القرن العشرين، بسبب تطور المنطقة الكردية اقتصادياً. وكانت الأرض والموارد الطبيعية والثروة حكرًا على الإقطاع، وهذا أدى إلى الفجوة الاقتصادية بينهم وبين الفلاحين، وبدأ النظام الإقطاعي بالانحسار في بداية القرن العشرين. تميزت طبيعة كردستان بالطابع الجبلي، وتشكل جبال طوروس وجبال زاغروس العمود الفقري لكردستان، وتقاسمت الإمبراطورية الساسانية والبيزنطية المنطقة الكردية حتى دخول الإسلام، الذي فتح البلاد ودخلت الشعوب في المنطقة تحت راية الإسلام بما فيهم الأكراد. ثم قام الشاه سليمان السلجوقي (القرن الخامس الهجري)، باستقطاع جزء من جبال كرمناشاه وشهرزور واسماها مقاطعة (كردستان). ثم تقاسمها العثمانيون والصفويين، اثر معركة جالديران 1514م، وبعد الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م، واثر اتفاقية فرساي وسيفر ولوزان تم توزيع الأكراد على الدولة التركية والعراقية والسورية.

لا يزال الجدل قائماً بين الباحثين حول تحديد تعداد الأكراد، ويمكن القول بأن هذه المسألة تعد من المسائل الأكثر تعقيداً وتضارباً وصعوبة، ويمكن إرجاع هذه الصعوبة إلى التضارب بين الإحصائيات التي تقدمها الدول التي يتواجد فيها الأكراد، وتلك التي تقدمها المصادر الكردية. إن كردستان بلاد ذات حدود طبيعية وهي وطن الشعب الكردي رغم عدم وجود حدود سياسية دولية ورغم تقسيمها بين دول العراق تركيا إيران سوريا،

وجغرافية كردستان تشكل عنصراً أساسياً من الهوية القومية الكردية، والحركة القومية الكردية مصرة على تحويل الحدود الطبيعية كردستان إلى حدود سياسية لكيان سياسي مستقل أو شبه مستقل، وهي تصر على أن كردستان هي بلاد الأكراد وتحدد حدودها حسب تواجد الشعب الكردي بالإضافة إلى الرجوع إلى أقوال بعض المستشرقين وخاصة الذين تكون أقوالهم في صالح الأكراد، وبذلك تساهم إشكالية تحديد حدود كردستان الجغرافية والطبيعية في تعميق إشكالية الهوية القومية الكردية.

نشأت إمارات إقطاعية في القرون الماضية وبرزت من بينها إمارة بابان، وسوران، وبهدينان، وبوتان، وهكاري، وكانت هذه الإمارات في قتال دائم فيما بينها، وكانت كل إمارة تزيج وتنهي الإمارة الأخرى، وهذا الأمر أضعف الأكراد وأبعدهم عن الوحدة في تشكيل إمارة أو دولة قوية. بعد الحرب العالمية الأولى، حصل الشيخ محمود الحفيد ومساعدة بريطانيا على بعض الحقوق في السليمانية، فنصب نفسه ملكاً عليها، وتم إزاحته من قبل بريطانيا، ومع ذلك كانت كردستان تستجيب للتطور الذي شجع القوى التقدمية السياسية لدى الأكراد. وتصور المشروع الكردي بجمهورية مهباد في إيران 1946 لتي لم تستمر طويلاً، واخذ التطور السياسي الكردي بالتزايد بعد حصول الأكراد على حقوقهم في الدستور العراقي لعام 1958، ثم قانون الحكم الذاتي في العراق لعام 1974، ثم حلم الفيدرالية في عام 2003 في العراق.

تكمن أهم معوقات إقامة الدولة الكردية، في تضارب المواقف الكردية والتباينات الأيديولوجية والحزبية، فالأحزاب الكردية العراقية كثيراً ما كانت تتقاتل فيما بينها، وتختلف أيديولوجيتها، وكثيراً ما كانت تتشق على نفسها، أو كُثر التقلبات بالارتباط بالخارج أو المساعدات التي تتلقاها من الخارج، لتحقيق مصالحها على حساب الإضرار بالعراق. فيما يتبنى أكراد إيران مواقف ومبادئ ثابتة، وتساند قضية الاستقلال وتبدي استعدادها للدفاع عن حالة تعرضه لأي هجوم، ويتبنى هذا الموقف أيضاً حزب العمال الكردستاني في تركيا ومجلس شعب غرب كردستان السوري، في المقابل يعارض حزب الإتحاد الوطني الكردستاني العراقي فكرة الاستقلال في كردستان، ومن ثم فإن السعي نحو دولة مستقلة قد يؤجج هذه الخصومات، وهو ما سيؤول إلى مزيداً من الخلافات، خاصة في ظل حاجتهم إلى إعادة هيكلة قواتهم العسكرية التي لا تزا هي الأخرى منقسمة.

ويلعب الاقتصاد دوراً أساسياً في حياة كردستان، فإقليم كردستان جغرافياً هو إقليم مُغلق، يفتقر لإطلالة بحرية وهو إقليم قاري حبيس، وهذا يؤدي إلى المخاطر الاقتصادية على

مستقبل الإقليم مقارنة بما يشكله الثقل الاقتصادي للدول المجاورة للإقليم من ضغوط حالية ومستقبلية عليه لتلافي مكامن الخطر في السياسة الاقتصادية للإقليم ومعالجتها.

وتلعب العوامل الاجتماعية دوراً فاعلاً في إعاقة قيام الدولة الموحدة، فالعقبة القبلية بين الأكراد تكاد تقف عقبة واضحة جداً قديماً وحديثاً. فهناك الولاءات البدائية التي تحدد ولاء الفرد للعائلة والعشيرة، وغالباً تكون هذه الولاءات بديلة عن الدولة. وهناك اللغة وتعددتها، بحيث إنها تُعتبر حاجز كبير بين الأكراد، فقد لا يستطيع أكراد التفاهم فيما بينهم داخل المنطقة الواحد أو المناطق الأخرى (أكراد الدول الأخرى). إن التحدي اللغوي الرئيسي هو في المجتمع الكردي نفسه، ونحن لا نقلل من عوامل البيئة المحيطة بالمجال الكردي أو التي تحكمه، ولا بعناصرها الفاعلة لكننا نعيد ترتيب أولويات النظر إلى اللغة والبناء اللغوي واعتبارات تحليل الواقع الثقافي الراهن، ذلك أن التشكيل اللغوي واللهجي المتعدد سابق على الانقسام الجغرافي والتوزيع بين الكيانات السياسية الراهنة، ومن ثم قد يكون سبباً له، أو أحد أسبابه، وقد يكون نتيجة له أيضاً.

تتمثل المعوقات الإقليمية لقيام دولة كردية في تحفظ دول الإقليم خاصة إيران وتركيا، حيث ترفض تركيا فكرة الدولة المستقلة باعتبار أن قضية الأكراد ليست عراقية فقط، خاصة أن نسبة كبيرة من الأكراد تقيم في تركيا. شكل أكراد العراق إغراء للقوى الإقليمية لاستخدامهم للتدخل في شئون العراق، وشكلت القضية الكردية قلق مزدوج لكل من تركيا وإيران وسوريا بسبب وجود الأكراد داخل حدود هذه الدول. ولقد استخدمت هذه الدول جميع الوسائل الأمنية والعسكرية والسياسية من أجل القضاء على فكرة الانفصال لدى الأكراد.

أما المعوقات الدولية لقيام الدولة الكردية فقد بدأت مع اتفاقية سايكس بيكو 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك بتقسيم منطقة الشرق الأوسط (تركة الدولة العثمانية)، ثم هدنة مدروس 1918 وبعدها مؤتمر الصلح في فرساي 1919 ثم مؤتمر سان ريمو 1920 وبعدها اتفاق سيفر 1920 ثم معاهدة الصلح لوزان 1923، الذي ألغى معاهدة سيفر وحسم موضوع الكيان الكردي بالفشل ولم يعد مشروع الدولة الكردية المقترح أي وجود. كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد ضد الحكومة العراقية، وقد كان ذلك على الدوام جزءاً من عالم سياسة الأمر الواقع النفعية، إن التطورات السياسية التي حدثت في مطلع السبعينات من القرن العشرين ساهمت في صياغة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة الكردية وتمثلت في تأميم العراق للنفط، وانسحاب المملكة المتحدة البريطانية من الخليج العربي، واستخدام العرب النفط في حرب 1973 ضد إسرائيل،

ومعاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية، واستفادت الولايات المتحدة من الأكراد كثيراً في حرب 1991 ضد العراق، وأحسنست استخدامهم كورقة ضغط ضد الحكومة. أما الجانب الروسي فقد استفاد من الأكراد واستخدمهم كورقة ضغط في المنطقة، فقد استخدمهم في إيران (عن طريق دعم جمهورية مهاباد 1946)، واستغل أكراد العراق من أجل الضغط على الحكومة العراقية. واستخدم أكراد تركيا ضد حكومة أنقرة. منذ سنة 1991 أصبح إقليم كردستان العراق يتمتع بحكم ذاتي فعلي عندما فرضت الولايات المتحدة منطقة جوية محظورة، لقد شجعت هذه الحماية الأميركية كردستان على إعلان استقلالها عن العراق وبذلك تترك النظام الحدودي القائم، لكن الأكراد خيروا خدمة مصالحهم الاقتصادية داخل تلك الحدود. بعد الغزو الأميركي للعراق أقر الدستور العراقي الجديد نظاماً فدرالياً وأعطى إقليم كردستان درجة كبيرة من الحكم الذاتي على محافظات دهوك وأربيل والسليمانية. إن الأكراد خططوا بعد الاحتلال الأميركي لتحقيق طموحاتهم من خلال، إحياء الأمل في بناء الدولة الكردية في نطاق الفيدرالية العراقية لتكون البنية الأولى في بناء الدولة الكردية المستقلة مستقبلاً. توفرت عدة ظروف للأكراد لتأسيس دولة عابرة للحدود، انطلاقاً من العراق وسوريا، وتمثلت هذه الظروف بالاستقلالية الاقتصادية للأكراد في هذه الأجزاء، عن طريق الاتفاق مع شركات عالمية لاستخراج وبيع النفط والغاز. كما سيطرت قوات البيشمركة الكردية على مدينة كركوك النفطية، وإعلان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني بضم المناطق المتنازع عليها وإجراء الاستفتاء لحق تقرير المصير للشعب الكردي، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي جامع لجميع الأكراد في العراق وتركيا وإيران وسوريا. سمحت الظروف الحالية في المنطقة بالاتصال الجغرافي ما بين الأكراد، فقد سهلت الاتصالات بعد فتح الحدود بسبب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعيش) على أجزاء من العراق وسوريا، فأصبحت الأراضي الكردية متصلة ما بين العراق وسوريا، وهذه الأراضي ليست ببعيدة عن جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران. أما على المستوى العسكري فقد أصبح الأكراد يمتلكون قوات شبه نظامية، متمثلة في قوات البيشمركة وبتسليح يشبه الجيوش النظامية بعد مساعدة الولايات المتحدة لهم، لقد تعاملت دول حلف شمال الأطلسي عامة، والولايات المتحدة خاصة، مع قضية تسليح الأكراد سواء في سوريا أو في العراق، على إنهم بديل مؤقت لنشر قوات برية في إطار الحرب الدولية على (داعش).

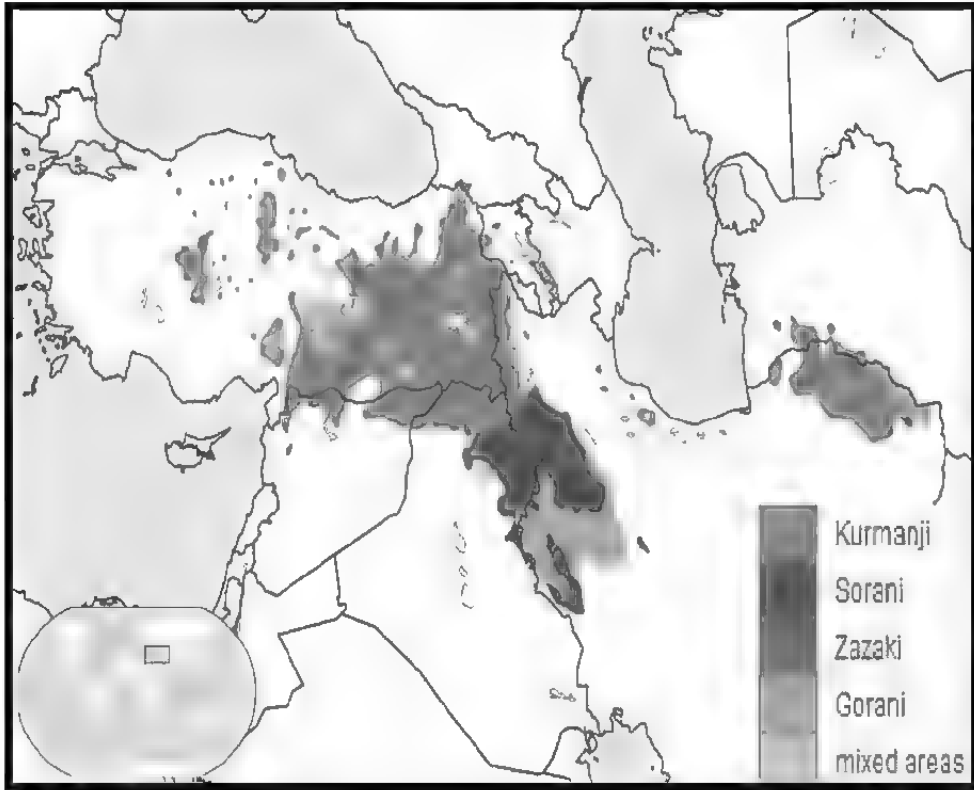
تطرح تجربة إقليم كردستان العراق في بناء إقليم كردي، شكل تطور الوعي الكردي بالأيديولوجية القومية والخروج إلى حيز الممارسة العلمية ضمن الإطار الجغرافي للمكون

الكردى، الأمر الذى ىثر إشكالية كبيرة فى الوعى القومى الكردى السورى بالوطنىة السورىة التى تبدو وكأنها أمام امتحان تاريخى ومعرضة للتدمير والتقسيم، إذا لم تنتج المعارضة السورىة فى إيجاد صيغة واقعية تقر بحقوق الشعب الكردى والأقليات القومية والدينية والمذهبية التى تخشى من التداعيات ووصول جماعات متشددة إلى السلطة حيث المخاوف من سيطرة الإسلاميين على المشهد السياسى فى المرحلة المقبلة

وأخيراً فإن سيناريو تحقيق الحلم الكردى بالدولة الكردية يقوم على انهيار الأنظمة الحاكمة وتبدل النظام الدولى فى الشرق الأوسط وهذا ما توقعناه بعد دخول العراق وسوريا من ضمن الدول الفاشلة، التى تفتقد تحقيق الأمن وعدم تمكثها من إدارة الدولة، ولعدم سيطرتها على حدود البلاد وانتشار الفوضى ولفساد فيها. كذلك سوف تنهار المنظومة الحاكمة فى إيران بعد نفاذ المصلحة الدولية منها، كلاعب إقليمي، واقترباها من نهاية الجيل الثالث لعمر الدولة. ويأتى بعدها الانهيار التركى وتقسيمها بعد انتهاء التزعم لإقليمي وقيادة الشرق الأوسط وفق النظام الإسلامى، ورفع راية الخلافة وتشجيع التطرف فى البلاد العربية خاصة والبلاد الإسلامية عامة. من أنقاض هذا الوضع سوف تولد الدولة الكردية. وستعيش المنطقة حالة من النظم الفيدرالية وفق الثقافة المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

الملاحق

ملحق رقم (1) خريطة تقسيم اللهجات الكردية⁽¹⁾



(1) <http://www.noonpost.net/content/3497>.

ملحق رقم (2) خريطة إقليم الجبال^{١)}



(1) كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، (مرجع سابق)، ص 200.

ملحق رقم (3) خريطة كردستان الكبرى⁽¹⁾



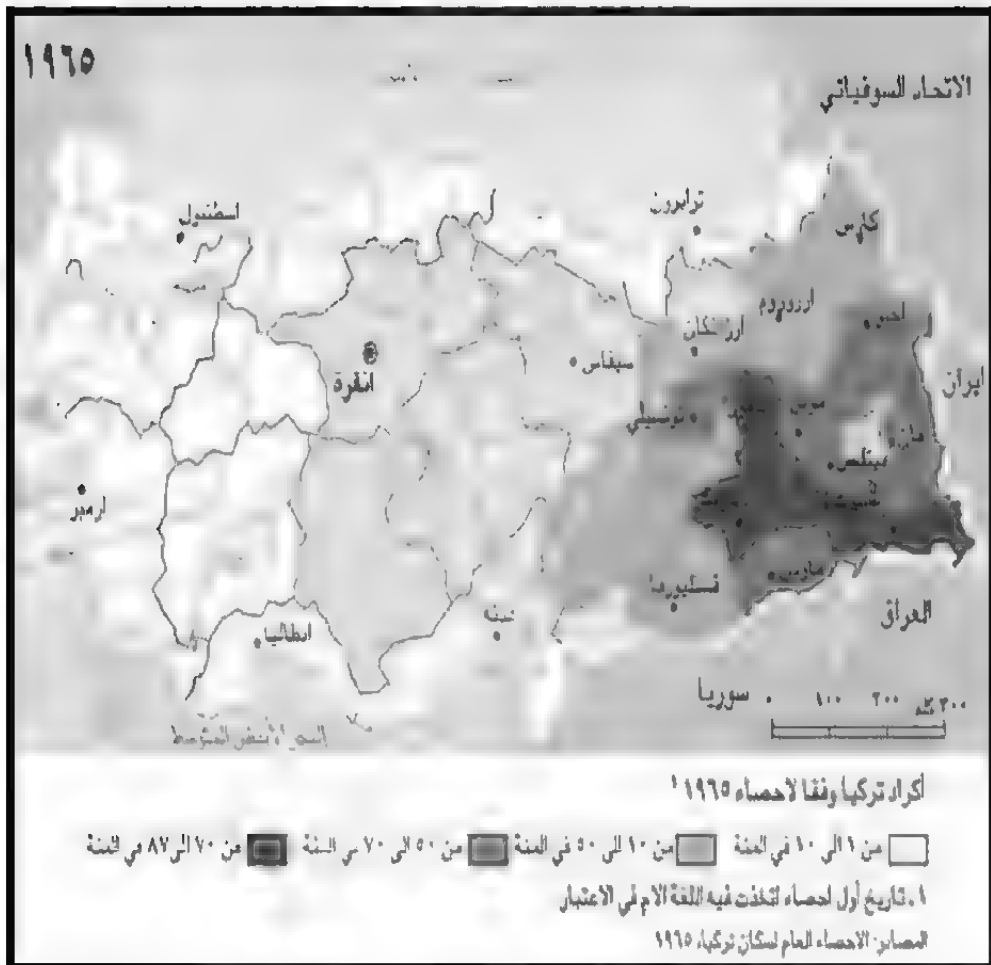
(1) <http://chicagoboyz.net/archives/category/jews>.

ملحق رقم (4) تواجد الأكراد في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾



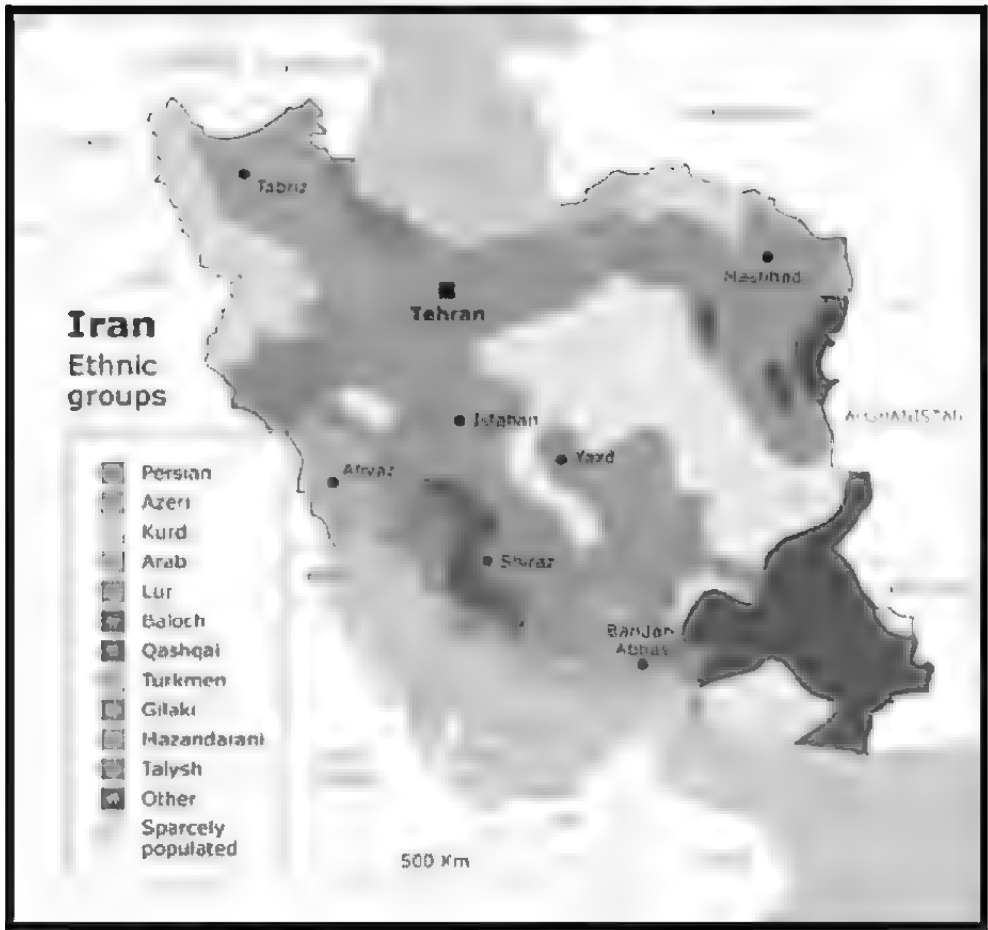
(1) <http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%BA>.

ملحق رقم (5) خريطة تواجد الأكراد في تركيا⁽¹⁾



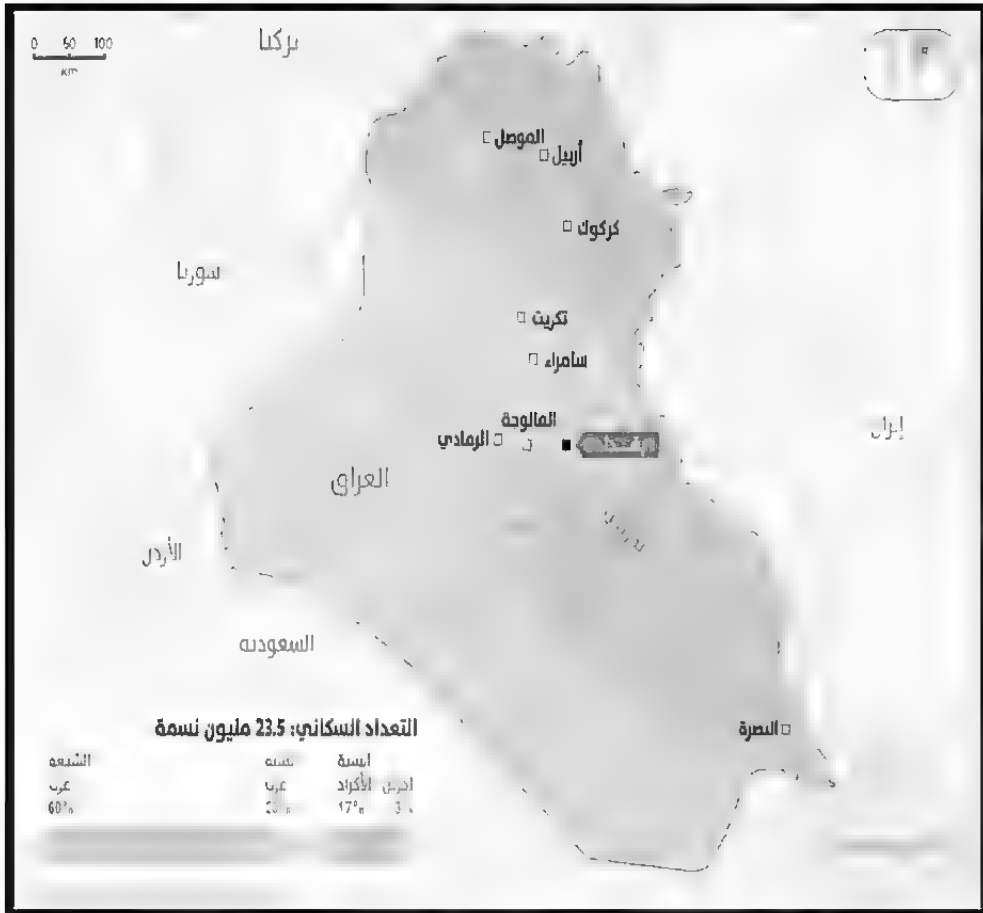
(1) <http://maqalati.com/2.htm>.

ملحق رقم (6) خريطة تواجد الأكراد في إيران⁽¹⁾



(1) http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D9%81:Iran_main_languages.png.

ملحق رقم (7) خريطة تواجد الأكراد في العراق⁽¹⁾



(1) [http://www.sasapost.com/3maps affect the battle of iraq](http://www.sasapost.com/3maps%20affect%20the%20battle%20of%20iraq).

ملحق رقم (8) خريطة تواجد الأكراد في سوريا⁽¹⁾

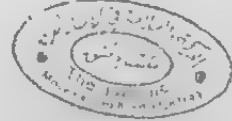


(1) <https://alossaily.files.wordpress.com/2013/08/519x340-fit.jpg>.

بسم الله الرحمن الرحيم

ت.ف. / ١٦١٩

على ما فعلتم فاعلموا



اوردت بعض وسائل الاعلام العربية تقارير عن مشاركة الحركة الإسلامية في كردستان المعارك الجارية منذ مطلع الشهر الماضي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد توحيد راعية ان مجاهدي الحركة يقاتلون الى جانب قوات الحزب الديمقراطي . لذلك ... وتوضيح حركتنا ازاء ما تشهده كردستان العراق من مواجهات مؤسفة . لقد ادلى مصدر مسؤول من الخارجية للحركة الإسلامية في كردستان العراق . بالتطويق الرسمي التالي :

تعبئنا على ما نشر في بعض الصحف العربية من مشاركة مجاهديننا في القتال ضد قوى الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني . تورد الحركة الإسلامية في كردستان توضيح موقفها الحقيقي ازاء ما يجري من معارك داخلية بين هذين الطرفين الى الراي العام والاسلامي والعمامي .

اولا : ان الحركة الاسلامية في كردستان العراق ترفض كل اشكال القتال الكردي - الكردي في العراق وتدين بشدة الاطراف التي تسبب في ذلك . لان ارفقة الدم الكردي بالسلاح الكردي . بحق شعبنا الكردي للصلح . واضعاف لمسيرته الجهادية فضلا عن ان هذا القتال يخدم لظهور قضية شعبنا الكردي المسلم العادلة . وفي مقدمتها النظم العسادي المجرم .

ثانيا : ان الحركة الإسلامية في كردستان . تطالب بوقف غوري لاطلاق النار بين الحزبين : الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني . وحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية وغير المباشرة . وان قيادة الحركة الإسلامية على استعداد لاداء اي دور من شأنه ان يدم الكردي وصيغة الموقف المشترك على اساس المصالحة العادلة بين جميع الاطراف المختلفة .

ثالثا : لقد تعرضت مواقع ومقرات تابعة للحركة الإسلامية في كردستان العراق الى هجمات قتل قوات احد الطرفين المتنازعين بسبب لجوء افراد من الطرف الاخر اليها . مما اضطر مدعي هذه الاعتداءات دفاعا عن مواقعهم ومقراتهم . وان كرد ذات طبيعة دفاعية صرفة . ونحذر ذلك ننفي ما لوردته وسائل الاعلام العربية من مشاركة مجاهديننا في القتال الى جانب قوى الديمقراطية الكردستاني .

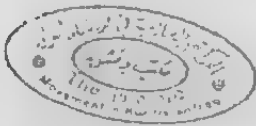
(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية، (مرجع سابق)، ص 858.

١٠ : تكرار الحركة الإسلامية في كردستان التأكيد على استقلال إرادتها وقراراتها من أية جهة إقليمية بما كانت قريبة إلى سياسة الحركة وإجرائها . وتعيد التأكيد بأنه لا وجود لأية وجودات مسلحة إيرانية أو إيرانية ضمن تشكيلات وقطعات مجاهدين الأبطال ... وإن ما يتوود من وجود عناصر من الحرس ثوري الإيراني ضمن صفوف مقاتلي حركتنا . أما يندرج تحت قائمة الجهود المشيوة التي تقوم بها بعض الأطراف لتسويش سمعة الحركة الإسلامية في كردستان العراق . مؤكدين اختراقنا بعلاقاتنا السياسية مع كل الأطراف الإقليمية والدولية التي تناصر قضية شعبنا العراقي العادلة صوما وقضية شعبنا كردي المملم خصوصا .

١١ : مما : إن الحركة الإسلامية في كردستان العراق تؤكد استمرار التزامها بالاتفاق المبرم بينها وبين امة الاتحاد الوطني الكردستاني قبل أكثر من ثلاثة أشهر . رغم إن قيادة الاتحاد الوطني للكردستاني ولت التصل من التزاماتها إزاء الاتفاق ولجأت إلى المراوغة والمماطلة من أجل عرقلة تنفيذه . وترى حركتنا أن هذه المماطلة لا تخدم العلاقات بين الطرفين أولا . وتؤثر سلبا على حالة التعايش السلمي . فترض أن تصود كردستان العراق ثانيا .

١٢ : الحركة الإسلامية في كردستان العراق لا تعترف بعلاقاتها الطبيعية بقيادة وكوار وجماهير الحزب الديمقراطي الكردستاني . تعلن أنها تقف موقف الحياد إزاء القتال الدائر بين قوت هذا الحزب وقوات الاتحاد الوطني الكردستاني وتدعو الطرفين إلى وقف القتال وإنهاء كل مظاهره داخل كردستان العراق . وتطالب قوى المعارضة العراقية وحلقاء القضية العراقية إلى بذل أقصى الجهود من أجل تطويق هذه المواجهات وإنهائها على أساس حل مسلم عادل .

١٣ : إن الحركة الإسلامية في كردستان العراق . تعتقد أن أي حل للنزاعات الكردية - الكردية في كردستان . لا يكتب له النجاح المطلوب إذا جرى لحساب طرف أو أكثر على حساب الأطراف الأخرى . لذلك لحركتنا تطالب بحل شامل لكن الخلافات بين الأطراف الكردية و الخروج باتفاق ينهي صغور الاقتتال الداخلي ويبني وحدة الحركة الكردية على أساس من الاحترام المتبادل وإقرار حق العمل والنشاط بما يخدم تنمية شعبنا الكردي المتقدمة .



• وكل اعملوا فسيرى الله صلکم ورسوله والمؤمنون •

صلی الله العظیم .

الحركة الإسلامية في كردستان العراق
العلاقات الخارجية ١٩٩٤/٦/١
الموافق ٢٢ ذي الحجة ١٤١٤ هـ


أيها الشعب العراقي

قد وصلت قوات الجيش الأمريكي منطقة زاخو الآن
وستقدم قواتنا بالتعاون مع قوات عسكرية دولية
ومنتظما الأسفاد الدولية الأخرى كثير من المساعدات
الإنسانية لكل من اللاجئين. لكي ستقدم قوات
الأطعمة والمياه. كذلك الخدمات الصحية.
وستؤسس قواتنا لكم مؤقتاً المخيمات.
ان نعمل هذا مطابق تماماً مع قرار الأمم المتحدة
الرقم ٦٨٨. والله هو الموفق.
فضلاً حافظوا على قواتنا ومن معها تحت حماية
وساعدوا هذه الجهود الإنسانية الزاخرة
وشكراً.

PEOPLE OF IRAQI

SOLDIERS FROM THE UNITED STATES OF AMERICA HAVE ARRIVED IN
ZAKHO. OUR SOLDIERS, AND OTHER INTERNATIONAL FORCES AND RELIEF
ORGANIZATIONS, ARE BEING SENT TO HELP YOUR BROTHERS WHO ARE
SUFFERING. WE WILL BE BUILDING TEMPORARY COMMUNITIES, PROVIDING
FOOD, WATER AND MEDICAL CARE. WE ARE DOING THIS IN ACCORDANCE
WITH UNITED NATIONS RESOLUTION 688, AND BECAUSE IT IS RIGHT IN
THE EYES OF ALLAH.

OUR SOLDIERS WILL NOT HARM YOU UNLESS YOU ATTACK THEM, OR THE
PEOPLE THEY ARE PROTECTING. DO NOT TRY TO STOP THE HUMANITARIAN
EFFORTS OF THE WORLD! INSTEAD, JOIN US IN HELPING YOUR BROTHERS.


JOHN M.D. SHALIKASHVILI
LTG, USA
Commander, Combined Task Force
الفرقة/جان ام. دي. شاليكاشفيلي
قائد القوات المشتركة

(1) صلاح الخرسان، التيارات السياسية، (مرجع سابق)، ص 854.

الخاتمة

تتحرك منطقة الشرق الأوسط، في أكثر من مكان، نحو أوضاع جديدة، ينتظر منها اشتداد عمليات التجاذب والتدفر وتزايد الضغوطات المتنوعة والمتبادلة بين الأطراف الإقليمية والدولية. وعلى هذا الأساس تتوجه الأنظار إلى مناطق التوتر والتي تقف على أعتاب مرحلة جديدة من الصراع الدائر بينهم. وتشهد منطقة الشرق الأوسط مرحلة تغيير ورسم جديد وفق المنظور الإمبراطوري للولايات المتحدة وعلى أساس ثقافتها المتمثلة في بناء الأمة. عندما ظهرت الدولة القومية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر شدد دعايتها على ضرورة الجمع بين الأمة الواحدة الكاملة والوحدة السياسية الواحدة فلا تفتت الأولى بين عدة أمم، ولا تضم الثانية عدة أمم، لكن منطق الدولة الحديثة اختف عما كان موجود في أوروبا خلال تلك الحقبة، إذ يكفي أن يتحقق لهذه الدول عامل التجانس البشري المهيئ للوحدة الوطنية في الداخل، وسواء تحقق هذا التجانس عن طريق وحدة اللغة أو الأصل أو الاثنين معاً أو عن طريق وحدة المصالح فإن المهم هو وجود رغبة بالعيش المشترك لدى أبناء الدولة الواحدة.

تعددت مصادر أصول الشعب الكردي، فهناك من نسبهم إلى الأصول العربية، وأهتم رؤساء القبائل الكردية اهتماماً متزايداً بالفرضية العربية لنسب الأكراد، في محاولة منهم وتأكيد أصالتهم العربية لنشر الدين الإسلامي. أما الروايات الكردية فأنهم ينسبون بأنفسهم إلى (الكوتيين)، ويرى البعض أن الأكراد هم من الشعوب القوقازية ونتيجة اختلاطهم مع (المليديين)، اقتبسوا اللغة الميادية الآرية وتحولوا إلى آريين (هندو - أوريين)، ويعتقدون إنهم هاجروا من شرق إيران إلى غربها واندمجوا مع السكان هناك ونراهم بالصورة الحالية.

وتتكون اللغة الكردية من مجموعة من اللهجات المقسمة حسب التوزيع الجغرافي والتطور التاريخي للغة الكردية. تميزت اللهجة الكرمانجية التي يتحدث بها أكراد تركيا وسوريا وبعض أكراد العراق، بأنها اللغة المنتشرة والأكثر شيوعاً. ثم تأتي بعدها اللهجة السورانية التي يتحدث بها أكراد إيران وبعض أكراد العراق. اهتمت المملكة المتحدة البريطانية بعد احتلال العراق باللغة الكردية، وتم وضع الكثير من القواعد والضوابط لها، وتم مساعدة الأكراد في نشر اللغة الكردية بين الأكراد. ازدهرت اللهجة السورانية بين الأكراد (خاصة لعراق) بعد ثورة 1958، بينما تراجعت الكرمانجية بعد مع تركيا

أكرادها من الحديث بالكردية. تميز المجتمع الكردي بصورة عامة، بأنه مجتمع قبلي، الولاء فيه أولاً للعائلة ثم القبيلة. تطور المجتمع الكردي مع بداية القرن العشرين، بسبب تطور المنطقة الكردية اقتصادياً. وكانت الأرض والموارد الطبيعية والثروة حكرًا على الإقطاع، وهذا أدى إلى الفجوة الاقتصادية بينهم وبين الفلاحين، وبدأ النظام الإقطاعي بالانحسار في بداية القرن العشرين. تميزت طبيعة كردستان بالطابع الجبلي، وتشكل جبال طوروس وجبال زاغروس العمود الفقري لكردستان، وتقاسمت الإمبراطورية الساسانية والبيزنطية المنطقة الكردية حتى دخول الإسلام، الذي فتح البلاد ودخلت الشعوب في المنطقة تحت راية الإسلام بما فيهم الأكراد. ثم قام الشاه سليمان السلجوقي (القرن الخامس الهجري)، باستقطاع جزء من جبال كرمنشاه وشهرزور واسماها مقاطعة (كردستان). ثم تقاسمها العثمانيين والصفويين، اثر معركة جالديران 1514م، وبعد الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918م، واثر اتفاقية فرساي وسيفر ولوزان تم توزيع الأكراد على الدولة التركية والعراقية والسورية.

لا يزال الجدل قائماً بين الباحثين حول تحديد تعداد الأكراد، ويمكن القول بأن هذه المسألة تعد من المسائل الأكثر تعقيداً وتضارباً وصعوبة، ويمكن إرجاع هذه الصعوبة إلى التضارب بين الإحصائيات التي تقدمها الدول التي يتواجد فيها الأكراد، وتلك التي تقدمها المصادر الكردية. إن كردستان بلاد ذات حدود طبيعية وهي وطن الشعب الكردي رغم عدم وجود حدود سياسية دولية ورغم تقسيمها بين دول العراق وتركيا وإيران سوريا، وجغرافية كردستان تشكل عنصراً أساسياً من الهوية القومية الكردية، والحركة القومية الكردية مصرة على تحويل الحدود الطبيعية كردستان إلى حدود سياسية لكيان سياسي مستقل أو شبه مستقل، وهي تصر على أن كردستان هي بلاد الأكراد وتحدد حدودها حسب تواجد الشعب الكردي بالإضافة إلى الرجوع إلى أقوال بعض المستشرقين وخاصة الذين تكون أقوالهم في صالح الأكراد، وبذلك تساهم إشكالية تحديد حدود كردستان الجغرافية والطبيعية في تعميق إشكالية الهوية القومية الكردية.

نشأت إمارات إقطاعية في القرون الماضية وبرزت من بينها إمارة بابان، وسوران، وبهدينان، وبوتان، وهكاري، وكانت هذه الإمارات في قتال دائم فيما بينها، وكانت كل إمارة تزيج وتنهي الإمارة الأخرى، وهذا الأمر أضعف الأكراد وأبعدهم عن الوحدة في تشكيل إمارة أو دولة قوية. بعد الحرب العالمية الأولى، حصل الشيخ محمود الحفيد ومساعدة بريطانيا على بعض الحقوق في السليمانية، فنصب نفسه ملكاً عليها، وتم

إزاحته من قبل بريطانيا، ومع ذلك كانت كردستان تستجيب للتطور الذي شجع القوى التقدمية السياسية لدى الأكراد. وتطور المشروع الكردي بجمهورية مهباد في إيران 1946 التي لم تستمر طويلاً، واخذ التطور السياسي الكردي بالتزايد بعد حصول الأكراد على حقوقهم في الدستور العراقي لعام 1958، ثم قانون الحكم الذاتي في العراق لعام 1974، ثم حلم الفيدرالية في عام 2003 في العراق.

تكمّن أهم معوقات إقامة الدولة الكردية، في تضارب المواقف الكردية والتباينات الأيديولوجية والحزبية ... فالأحزاب الكردية العراقية كثيراً ما كانت تتقاتل فيما بينها، وتختلف أيديولوجيتها، وكثيراً ما كانت تنشق على نفسها، أو كُثر التقلبات بالارتباط بالخارج أو المساعدات التي تتلقاها من الخارج، لتحقيق مصالحها على حساب الإضرار بالعراق. فيما يتبنى أكراد إيران مواقف ومبادئ ثابتة ... وتساند قضية الاستقلال وتبدي استعدادها للدفاع عن حالة تعرضه لأي هجوم، ويتبنى هذا الموقف أيضاً حزب العمال الكردستاني في تركيا ومجلس شعب غرب كردستان السوري ... في المقابل يعارض حزب الإتحاد الوطني الكردستاني العراقي فكرة الاستقلال في كردستان، ومن ثم فإن السعي نحو دولة مستقلة قد يؤجج هذه الخصومات، وهو ما سيؤول إلى مزيداً من الخلافات، خاصة في ظل حاجتهم إلى إعادة هيكلة قواتهم العسكرية التي لا تزال هي الأخرى منقسمة.

ويلعب الاقتصاد دوراً أساسياً في حياة كردستان، فإقليم كردستان جغرافياً هو إقليم مُغلق، يفتقر لإطلالة بحرية وهو إقليم قاري حبيس، وهذا يؤدي إلى المخاطر الاقتصادية على مستقبل الإقليم مقارنة بما يشكله الثقل الاقتصادي للدول المجاورة للإقليم من ضغوط حالية ومستقبلية عليه لتلافي مكامن الخطر في السياسة الاقتصادية للإقليم ومعالجتها.

وتلعب العوامل الاجتماعية دوراً فاعل في إعاقه قيام الدولة الموحدة، فالعقبة القبلية بين الأكراد تكاد تقف عقبة واضحة جداً قديماً وحديثاً. فهناك الولاءات البدائية التي تحدد ولاء الفرد للعائلة والعشيرة، وغالباً تكون هذه الولاءات بديلة عن الدولة. وهناك اللغة وتعددتها، بحيث إنها تُعتبر حاجز كبير بين الأكراد، فقد لا يستطيع أكراد التفاهم فيما بينهم داخل المنطقة الواحد أو المناطق الأخرى (أكراد الدول الأخرى). إن التحدي اللغوي الرئيسي هو في المجتمع الكردي نفسه، ونحن لا نقلل من عوامل البيئة المحيطة بالمجال الكردي أو التي تحكمه، ولا بعناصرها الفاعلة لكننا نعيد ترتيب أولويات النظر إلى اللغة والبناء اللغوي واعتبارات تحليل الواقع الثقافي الراهن، ذلك أن التشكيل اللغوي واللهجي المتعدد سابق

على الانقسام الجغرافي والتوزيع بين الكيانات السياسية الراهنة، ومن ثم قد يكون سبباً له، أو أحد أسبابه، وقد يكون نتيجة له أيضاً.

تتمثل المعوقات الإقليمية لقيام دولة كردية في تحفظ دول الإقليم خاصة إيران وتركيا، حيث ترفض تركيا فكرة الدولة المستقلة باعتبار أن قضية الأكراد ليست عراقية فقط، خاصة أن نسبة كبيرة من الأكراد تقيم في تركيا. شكل أكراد العراق إغراء للقوى الإقليمية لاستخدامهم للتدخل في شئون العراق، وشكلت القضية الكردية قلق مزدوج لكل من تركيا وإيران وسوريا بسبب وجود الأكراد داخل حدود هذه الدول. ولقد استخدمت هذه الدول جميع الوسائل الأمنية والعسكرية والسياسية من أجل القضاء على فكرة الانفصال لدى الأكراد.

أما المعوقات الدولية لقيام الدولة الكردية فقد بدأت مع اتفاقية سايكس بيكو 1916 أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك بتقسيم منطقة الشرق الأوسط (تركة الدولة العثمانية)، ثم هدنة مدروس 1918 وبعدها مؤتمر الصلح في فرساي 1919 ثم مؤتمر سان ريمو 1920 وبعدها اتفاق سيفر 1920 ثم معاهدة الصلح لوزان 1923، الذي ألغى معاهدة سيفر وحسم موضوع الكيان الكردي بالفشل ولم يعد مشروع الدولة الكردية المقترح أي وجود. كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأكراد ضد الحكومة العراقية، وقد كان ذلك على الدوام جزءاً من عالم سياسة الأمر الواقع النفعية، إن التطورات السياسية التي حدثت في مطلع السبعينات من القرن العشرين ساهمت في صياغة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة الكردية وتمثلت في تأميم العراق للنفط، وانسحاب المملكة المتحدة البريطانية من الخليج العربي، واستخدام العرب النفط في حرب 1973 ضد إسرائيل، ومعاهدة الصداقة والتعاون العراقية السوفيتية، واستفادت الولايات المتحدة من الأكراد كثيراً في حرب 1991 ضد العراق، وأحسن استخدامهم كورقة ضغط ضد الحكومة. أما الجانب الروسي فقد استفاد من الأكراد واستخدمهم كورقة ضغط في المنطقة، فقد استخدمهم في إيران (عن طريق دعم جمهورية مهاباد 1946)، واستغل أكراد العراق من أجل الضغط على الحكومة العراقية، واستخدم أكراد تركيا ضد حكومة أنقرة. منذ سنة 1991 أصبح إقليم كردستان العراق يتمتع بحكم ذاتي فعلي عندما فرضت الولايات المتحدة منطقة جوية محظورة، لقد شجعت هذه الحماية الأمريكية كردستان على إعلان استقلالها عن العراق وبذلك تترك النظام الحدودي القائم، لكن الأكراد خيروا خدمة مصالحهم الاقتصادية داخل تلك الحدود. بعد الغزو الأمريكي للعراق أقر الدستور العراقي الجديد نظاماً فدرالياً وأعطى إقليم كردستان درجة كبيرة من الحكم الذاتي على محافظات دهوك وأربيل

والسليمانية. إن الأكراد خططوا بعد الاحتلال الأمريكي لتحقيق طموحاتهم من خلال، إحياء الأمل في بناء الدولة الكردية في نطاق الفيدرالية العراقية لتكون اللبنة الأولى في بناء الدولة الكردية المستقلة مستقبلاً. توفرت عدة ظروف للأكراد لتأسيس دولة عابرة للحدود، انطلاقاً من العراق وسوريا، وتمثلت هذه الظروف بالاستقلالية الاقتصادية للأكراد في هذه الأجزاء، عن طريق الاتفاق مع شركات عالمية لاستخراج وبيع النفط والغاز. كما سيطرت قوات البيشمركة الكردية على مدينة كركوك النفطية، وإعلان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني بضم المناطق المتنازع عليها وإجراء الاستفتاء لحق تقرير المصير للشعب الكردي، ودعا إلى عقد مؤتمر دولي جامع لجميع الأكراد في العراق وتركيا وإيران وسوريا. سمحت الظروف الحالية في المنطقة بـلاتصال الجغرافي ما بين الأكراد، فقد سهلت الاتصالات بعد فتح الحدود بسبب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعيش) على أجزاء من العراق وسوريا، فأصبحت الأراضي الكردية متصلة ما بين العراق وسوريا، وهذه الأراضي ليست ببعيدة عن جنوب شرق تركيا وشمال غرب إيران. أما على المستوى العسكري فقد أصبح الأكراد يمتلكون قوات شبه نظامية، متمثلة في قوات البيشمركة ويتسلح يشبه الجيوش النظامية بعد مساعدة الولايات المتحدة لهم، لقد تعاملت دول حلف شمال الأطلسي عامة، والولايات المتحدة خاصة، مع قضية تسليح الأكراد سواء في سوريا أو في العراق، على إنهم بديل مؤقت لنشر قوات برية في إطار الحرب الدولية على (داعش).

تطرح تجربة إقليم كردستان العراق في بناء إقليم كردي، شكل تطور الوعي الكردي بالأيديولوجية القومية والخروج إلى حيز الممارسة العلمية ضمن الإطار الجغرافي للمكون الكردي، الأمر الذي يثير إشكالية كبيرة في الوعي القومي الكردي السوري بالوطنية السورية التي تبدو وكأنها أمم امتحان تاريخي ومعرضة لتدمير والتقسيم، إذا لم تنتج المعارضة السورية في إيجاد صيغة واقعية تقر بحقوق الشعب الكردي والأقليات القومية والدينية والمذهبية التي تخشى من التداعيات ووصول جماعات متشددة إلى السلطة حيث المخاوف من سيطرة الإسلاميين على المشهد السياسي في المرحلة المقبلة

وأخيراً فإن سيناريو تحقيق الحلم الكردي بالدولة الكردية يقوم على انهيار الأنظمة الحاكمة وتبديل النظام الدولي في الشرق الأوسط وهذا ما توقعناه بعد دخول العراق وسوريا من ضمن الدول الفاشلة، التي تفتقد تحقيق الأمن وعدم تمكنها من إدارة الدولة، ولعدم سيطرتها على حدود البلاد وانتشار الفوضى والفساد فيها. كذلك سوف تنهار المنظومة الحاكمة في إيران بعد نفاذ المصلحة الدولية منها، كلاعب إقليمي، واقتربها من

نهاية الجيل الثالث لعمر الدولة. ويأتي بعدها الانهيار التركي وتقسيمها بعد انتهاء التزعم الإقليمي وقيادة الشرق الأوسط وفق النظام الإسلامي، ورفع راية الخلافة وتشجيع التطرف في البلاد العربية خاصة والبلاد الإسلامية عامة. من أنقاض هذا الوضع سوف تولد الدولة الكردية. وستعيش المنطقة حالة من النظم الفيدرالية وفق الثقافة المفروضة من قبل الولايات المتحدة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

- 1- جمهورية العراق، مجلس وزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1994، بغداد، 1995.
- 2- الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، الطبعة الأولى، (شيكاغو: المعهد الدولي لقانون حقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول: 2005).
- 3- الدستور المؤقت العراقي لسنة 1958.
- 4- دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

ثانياً: الكتب

- 1- إبراهيم الداوق، أكراد تركيا، (دمشق: دار المدى، 2003م).
- 2- إبراهيم عدوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، (بيروت: دار الطليعة، 1967م).
- 3- الأبعاد السياسية للتحركات التركية الأخيرة في الشرق الأوسط، سلسلة تقارير، العدد 5، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، أغسطس 1996م).
- 4- أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ج3، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1996).
- 5- أبو يوسف يعقوب إبراهيم، كتاب الخراج، (بيروت: دار الحداثة، 1990م).
- 6- أبي العباس أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق عبد الله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع، (بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1987).
- 7- أبي الفضل جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ج3، ط6: 1997).
- 8- أبي القاسم ابن حوقل النصيبي، صورة الأرض، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1992).
- 9- أبي القاسم عبيد الله بن خرداذبه، المسالك والممالك، إعداد وتقديم خير الدين محمود قبلاني، (دمشق: وزارة الثقافة، 1999م).
- 10- أثير إدريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، (بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، 2011).
- 11- أحمد أمين سليم، دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم: مصر العراق إيران، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989م).
- 12- أحمد تاج الدين، الأكراد تأريخ شعب وقضية وطن، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 2001م).

- 13- أحمد تيمور باشا، اليزيدية ومنشأ نحلته، الطبعة الثانية (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، 1352هـ).
- 14- أحمد عثمان أبو بكر، كردستان في عهد السلام، (أربيل: د.مطبعة، 2002م).
- 15- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 1968م).
- 16- أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009م).
- 17- _____، القضية الكردية في تركيا الواقع والمستقبل، دراسات إستراتيجية، (بغداد: 2003م).
- 18- أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام، ج2، (دمشق: دار اليقظة العربية، 1947).
- 19- ادمون غريب، الحركة القومية الكردية (بيروت: دار النهار للنشر، 1973م).
- 20- أربي دبلو، سنان في كردستان 1918-1920، ترجمة فؤاد جميل، ج1، (بغداد: مطبعة الجاحظ، 1973م).
- 21- أرساك بولاديان، الأكراد في حقبة الخلافة العباسية، ترجمة الكسندر كشيشيان، (بيروت: دار الفارابي، ط2، 2013).
- 22- _____، مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية، العدد 98، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).
- 23- اسماعيل بك جول، اليزيدية قديماً وحديثاً، (بيروت: المطبعة الاميركانية، 1934م).
- 24- إسماعيل بشيكي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة زهير عبد الملك، (السويد: دار APEC للطباعة والنشر، 1998).
- 25- أف. ستيفن لارابي ولان أو. ليسر، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض، ترجمة محمود احمد عزت، (بغداد: بيت الحكمة، 2010).
- 26- إقليم كردستان العراق ... هل هي سياسة فرض الأمر الواقع؟، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2014).
- 27- ألبرت م. منتشا شيفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشي صالح التكريتي، (بغداد: مديرية مطبعة جامعة بغداد، 1978م).
- 28- أمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979، (الكويت: عالم المعرفة، 1999).
- 29- أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008).
- 30- الأمير شرف خان البدليس، شرفنامه، ترجمة جميل الملا، (العراق: دار المدى، ط3، 2007).
- 31- أمين سامي الغمراوي، قصة الأكراد في شمال العراق، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1967م).
- 32- الآن قادر، القضية الكردية في غربي كردستان، (لندن: مطبوعات جمعية غربي كردستان والمؤتمر الوطني الكردستاني، 2002م).
- 33- أوفرا بينغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ترجمة عبد الرزاق عبد الله بوتاني، (أربيل- بيروت: دار آراس للطباعة والنشر- دار الساقى، 2014م).
- 34- باسيل نيكين، الكرد، ترجمة صلاح برواري، (بيروت: دار الروائع، ط2، 1967م).

- 35- بدرخان السندي، المجتمع الكردي في المنظور الاستشرافي، (أربيل: دار ثاراس، 2002م).
- 36- بتران بادي، الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي، ترجمة شوقي الدويهي، (بيروت: دار الفارابي، 2006م).
- 37- بتراند راسل، السلطان آراء جديدة في الفلسفة والاجتماع، ترجمة مجدي حماد، (بيروت: دار الطباعة، 1962م).
- 38- بيار مصطفى سيف الدين، تركيا وكردستان العراق الجاران الحائزان، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م).
- 39- بيتر ورسلي، القومية والاشتراكية في العوالم الثلاثة، ترجمة صلاح سعد الله، (بغداد: مطبعة شفيق، 1990م).
- 40- بيل يارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق: المشكلات والآفاق المستقبلية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دي: 2005م).
- 41- تركيا والأكراد العراقيين: تنازع أم تعاون؟ تقرير الشرق الأوسط لمجموعة الأزمات الدولية، الرقم 81، مجموعة الأزمات الدولية، واشنطن، 13 نوفمبر - تشرين الثاني 2008.
- 42- لتقرير الاستراتيجي العربي 2006 - 2007، (لقاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2008).
- 43- التقرير الاستراتيجي العربي 2011 - 2012، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013م).
- 44- تقي الدين أبي العباس العبيدي المقرئزي، المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالحطط المقرئزية، وضع حواشيه خليل المنصور، ج3، (بيروت: دار الكتب العممية، 1998م).
- 45- جابر إبراهيم الراوي، إلغاء الاتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1980م).
- 46- جاسم محمد خفف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، ط3، (القاهرة: دار المعرفة، 1965م).
- 47- جان وليم لايبار، السلطة السياسية، ترجمة هناء إلياس، (بيروت: منشورات عويدات، 1983م).
- 48- جكر خوين، تاريخ كردستان، ترجمة خالص مسور، ج1، (بيروت: مطبعة أميرال، 1996م).
- 49- جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، (بيروت: منشورات النور، 1970م).
- 50- جلال عبد الله معوض، الأكراد والتركمان في العراق، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994م).
- 51- صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م).
- 52- جمال رشيد أحمد، تاريخ الكرد القديم، (أربيل: جامعة صلاح الدين، 1990م).
- 53- ، دراسات كردية في بلاد سوبارتو، (بغداد: 1984م).
- 54- ____، ظهور الكرد في التاريخ، ج1، (أربيل: دار ثاراس، 2003م).
- 55- جواد ملا، كردستان والكورد وطن مسروق ومغتصب ومقسم - امة مستعبدة وسجينة وبلا دولة، (منشورات جمعية غرب كردستان، ط3، 2008م).
- 56- جون كينيث جالبريث، تشريح السلطة، ترجمة عباس الحكيم، الطبعة الثانية (دمشق: مؤسسة كورجي للطباعة والنشر، 1994م).

- 57- جون لمبرت، إيران حرب مع التاريخ، ترجمة حسين عبد الزهرة مجيد (البصرة: مركز الدراسات الإيرانية، 1992).
- 58- جوناثان راندل، أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة نادى حمود، ط2، (بيروت: دار النهار للنشر، ط2: 1999م).
- 59- جوين ديار، القوضى التي نظموها - الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شبحا، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007).
- 60- جيراد جالديان، المأساة الكردية، ترجمة عبد السلام النقشبندي، (أربيل: دار ثاراس للطباعة والنشر، 2007م).
- 61- جيف سيمونز، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعدادة تشكيل الشرق الأوسط، (بيروت: دار الساقى، 2004م).
- 62- ____، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي 1914-2004، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005م).
- 63- حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، (لـقاهرة: مكتبة مدبولي، 2002م).
- 64- المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992).
- 65- حبيب محمد كريم، تأريخ الحزب الديمقراطي الكردستاني، (دهوك: مطبعة خابات، 1998م).
- 66- حزب العمال الكردستاني (PKK) ودوره في حركة التحرر القومي الكردستاني، من منشورات احزب الديمقراطي الكردستاني، (أربيل: مكتب الدراسات والبحوث المركزي، 1996م).
- 67- حسن الجاف، الوجيز في تاريخ إيران، ج3، (بغداد: بيت الحكمة، 2005).
- 68- حسن بيرنيا، تاريخ إيران القديم، ترجمة، محمد نور الدين، (القاهرة: دت).
- 69- حسن كاكي، كوردستان والأمة الكردية، (بغداد: دار الثقافة والنشر الكردية، 2011م).
- 70- حسين طاهري، بنية المجتمع الكردي والكفاح من أجل دولة كردية، (كاليفورنيا: 2007م).
- 71- حكمت سامي سليمان، نفط العراق- دراسة اقتصادية سياسية، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1979م).
- 72- حكيم احمد خوشناو، الكورد وبلادهم عند البلدانين والرحالة المسلمين، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م).
- 73- حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، (أبو ظبي- بيروت، كلمة والمركز الثقافي العربي، 2009).
- 74- خالد العزي، أضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي- الفارسي حول الحدود، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1981م).
- 75- خالد سليمان الفهداوي، القضية الكردية، الحل المنشود، التاريخ-الواقع-المستقبل، سلسلة الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، (دمشق: دار الأوائل، 2006م).
- 76- خسرو كوران، كردستان عبر أزمنة التاريخ، ج1، (ستوكهولم: 1992م).
- 77- خورشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م).
- 78- درية عوني، عرب وأكراد، خصام أم وئام، (القاهرة: دار الهلال، 1993م).

- 79- دهام محمد دهام العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).
- 80- ____ الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، (عمان: دار وائل للنشر، 2003م).
- 81- ____ الأقليات والتدخل الإنساني، (عمان: دار أسامة، 2005).
- 82- ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، (بيروت: دار الفارابي، 2004م).
- 83- رستم محمود، آفاق المعارضة في إقليم كردستان العراق: صلابة البنى التقليدية ورهان تفكيك المناطقية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).
- 84- رعد عبد الجليل، صراع الاستيعاب والانفصالية: دراسة في تجربة حزب العمال الكردستاني في تركيا، مجموعة باحثين، في الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، (بغداد: مركز دراسات العالم الثالث، 1989م).
- 85- رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، (بغداد: بيت الحكمة، 2004).
- 86- روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية - الإيرانية، ترجمة محمد إحسان، (أربيل: دار ثاراس للطباعة ونشر، 2001م).
- 87- رود هوف وآخرون، انتخابات كردستان العراق في 19 آذار 1992 تجربة ديمقراطية، تقرير فريق من ثلاث منظمات مستقلة غير حكومية (أجنبية) زار كردستان أثناء الانتخابات، من المنشورات المترجمة لمكتب الدراسات والبحوث المركزي، دراسة رقم 27، 1996.
- 88- روهات الاكوم، شريف باشا سنوات عاصفة لديبلوماسي كوردي، ترجمة شكور مصطفى، (كردستان العراق: 2004م).
- 89- زبير بلال اسماعيل، تاريخ اللغة الكردية، (بغداد: مطبعة الحوادث، 1977م).
- 90- زبير سلطان، القضية الكردية من الضحاك إلى الملائد، (دمشق: در الفرق، 2005م).
- 91- سامي بن خماس لصفار، إمارة أربل في العصر العباسي ومؤرخها ابن المستوفي، (الرياض: دار الشواف للنشر والتوزيع، 1992م).
- 92- سبهر ذبيح، قصة الثورة الإيرانية: سرد محايد ليوميات الثورة الإيرانية، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للثقافة، 2004).
- 93- سر ارندتي ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين لواءين خواطر شخصية وتاريخية، ترجمة فؤاد جميل، (بغداد: دار الشتون الثقافية، 1992م).
- 94- السر ارنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة جعفر الخياط، (بيروت: 1971م).
- 95- سعد البراز، الأكراد في المسألة العراقية: أحاديث وحوارات، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997م).
- 96- سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي، الطبعة الثانية (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994م).

- 97- سعد الدين الشاذلي: مذكرات حرب أكتوبر، (سان فرانسيسكو: دار بحوث الشرق الأوسط الأمريكية، ط4، 2003).
- 98 سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سوريا، (بغداد: كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث، 1988م).
- 99- العراق والمسألة الكردية 1958-1970، (لندن: دار الام للنشر، 1990م).
- 100- ____، دراسات في المسألة القومية الكردية، (القاهرة: مكتبة، مدبولي، 2005م).
- 101- سكوت ريتز، كشف المستور "بوش ضد العراق" ماذا؟، ترجمة فاطمة نصري، (القاهرة: سطور للنشر، 2002م).
- 102- سليم مطر، جدل الهويات: عرب أكراد تركمان سريان يزيدي صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، (الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع، 2003م).
- 103- سي. جي. آدموندز، كرد وترك وعرب، ترجمة جرجيس فتح الله، (بيروت: دار الجمل، 2012م).
- 104- سيف الدين الدوري، عبد الرحمن البزاز، أول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006م).
- 105- شاكر خضباك، الكرد والمسألة الكردية، (بغداد: منشورات الثقافة الجديدة، 1959).
- 106- ____، العراق الشمالي دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، (بغداد: مطبعة شفيق، 1973م).
- 107- شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، (بغداد: دار منشورات البصري، 1966م).
- 108- شاميلوف، حول مسألة لإقطاع بين الكرد، ترجمة: كمال مظهر أحمد، (بغداد: مطبعة الزمان، 1977م).
- 109- شعبان مزيري، كردستان العراق في ظل الحكم العثماني 1514 - 1914م: دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (بغداد: دار الثقافة والنشر الكردية، 2013م).
- 110- شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار: انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، (عمان: دار الجليل للنشر، ط2، 2004م).
- 111- صابر علي احمد، مسيرة العمل الجبهوي للحزب الديمقراطي الكردستاني - العراق (1975 - 1988)، (العراق: مطبعة حابات، 1988م).
- 112- صلاح لخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946 - 2001، (بيروت: مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م).
- 113- صلاح سعد الله، المسألة الكردية في العراق، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2، 2006م).
- 114- صموئيل ب. هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سميرة خلف عبود، (بيروت: دار الساقى، 1993).
- 115- طعيمة الجرف، نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم: دراسة مقارنة، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ط4: 1973م).

- 116- طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق: العراق الحديث والعراق في زمن العباسيين والعراق القديم، (بغداد: مطبعة دار السلام، 1930م).
- 117- طه حسين، الفتنة الكبرى، ج2، (القاهرة: دار المعارف، ط16، 2009م).
- 118- عامر حسن فياض، وعلى عباس مراد، إشكالية السلطة في تأملات العقل الشرقي القديم والإسلامي الوسيط، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2005م).
- 119- عايدة العلي سري الدين، المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، 2000م).
- 120- عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج1، (بغداد: وزارة الإعلام العراقية، 1973م).
- 121- عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، (بغداد: مطبعة العاني، 1967م).
- 122- عبد الرحمن حلمي العباسي السهروردي، تاريخ بيوتات بغداد في القرن الثالث للهجرة، تحقيق وتعليق عماد عبد السلام رؤوف، (بغداد: 1996م).
- 123- عبد الرحمن قاسم، كردستان والأكراد دراسة سياسية واقتصادية، (بيروت: المؤسسة اللبنانية للنشر، د.ت).
- 124- عبد الرزاق الحسني، اليزيديون في حاضرتهم وماضيهم، الطبعة الخامسة (صيدا: المطبعة العصرية للطباعة والنشر، 1968م).
- 125- تاريخ الوزارات العراقية ج1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط7، 1988م).
- 126- تاريخ الوزارات العراقية، ج3، (بيروت: مطبعة دار الكتب، ط4، 1974م).
- 127- عبد الرزاق الهلالي، معجم العراق، ج1، (بغداد: مطبعة النجاح، 1953م).
- 128- عبد الرزاق محمود أسود، موسوعة العراق السياسية، مجلد7، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1986م).
- 129- عبد الستار طاهر شريف، لجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958م، (بغداد: المعرفة للطباعة والنشر، 1989م).
- 130- عبد الفتاح عبد الرزاق، مبدأ عدم التدخل والتدخل في القانون الدولي العام (دراسة تحليلية)، (أربيل: مؤسسة موکابي للطباعة والنشر، 2002م).
- 131- عبد الفتاح علي يحيى، حزب العمال الكردستاني في تركيا: نشأته وتطوره، في مجموعة باحثين، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، (الموصل: مركز الدراسات التركية، 1994م).
- 132- عبد القادر البريفكاني، المحررون رجال قرن مضى، (لندن: منشورات الزمان، 2001م).
- 133- عبد الكريم محمد المدرس، علماؤنا في خدمة العلم والدين، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983م).
- 134- عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط5، 1974م).
- 135- عبد الوهاب بكر محمد، فهم الحاضر واستشراف المستقبل من خلال رؤية تاريخية للتاريخ التركي المعاصر، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012م).

- 136- عبد ربه إبراهيم الوائلي، تاريخ الإمارة البابانية 1783 - 1851، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م).
- 137 عثمان علي، دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1833 - 1946م، دراسة تأريخية وثائقية، (أربيل: التفسير للطباعة والنشر، 2003م).
- 138 عدنان المفتي، الكرد والعلاقات العربية الكردية، (مصر: مركز المحروسة للبحوث والدراسات والنشر، كانون الثاني 1998م).
- 139 عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرييات، (بغداد: المؤسسة العربية للدراسات، ط2: 1985م).
- 140 عزيز حسن بارزاني، الحركة القومية الكوردية التحررية في كردستان العراق (1939 - 1945م)، (دهوك: دار سبيريز للطباعة والنشر، 2002م).
- 141 عقيل سعيد محفوظ، الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013م).
- 142 ____ تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012م).
- 143 علي بن الحسين المسعودي، من كتاب مروج الذهب ومعادن الجواهر، تعليق قاسم وهيب، السفر الثاني، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1988م).
- 144 علي جلال معوض، لسياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012).
- 145 علي صالح الميراي، موقف جريدة (ده نكي كورد/ صوت لأكراد) من تطورات الأوضاع السياسية في كردستان 1977 - 1997، (دهوك: مطبعة جامعة دهوك، 2010م).
- 146 علية عبد السميع الجنزوري، إمارة لرها الصليبية، (القاهرة: د.ن، 1974م).
- 147 عماد الدين إسماعيل أبي الفداء، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء)، ج1، (القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت).
- 148 غانم محمد الحفو وعبد لفتاح البوتاني، الكورد والأحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي 1921-1958، (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008م).
- 149 غفور مخموري، تعريب كوردستان: التعريب المخاطر المواجهة، ترجمة عبد الله قره كره يي، (أربيل: دار ناراس للنشر، 2006م).
- 150 فؤد حمه خورشيد، اللغة الكردية التوزيع الجغرافي لهجاتها، (بغداد: مطبعة وسام، 1987م).
- 151 فاضل الزهاوي، حرب الخليج وانتفاضة كردستان العراق، (السليمانية: مطبعة روون، 2004م).
- 152 فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا، (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية (الملغى)، 1988).
- 153 ____ سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: مكتبة آفاق عربية للنشر والتوزيع، ط2، 1986)..

- 154- فاضل كاظم حسين، وكاظم هاشم نعمة، التأريخ الأوروبي الحديث (1815 - 1935)، (جامعة الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1982).
- 155- فاضل رسول، كردستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط، ترجمة غسان نعتان، (السليمانية: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2008م).
- 156- فاضل كريم أحمد، تاريخ الفكر الكردي، ترجمة بندر علي مندلاوي، (السليمانية: مؤسسة حمدي للنشر ولطباعة، 2011م).
- 157- فتحي الشاذلي، النظام السياسي في تركيا والشخصيات الرئيسية على المسرح السياسي فيها، في تركيا دراسة مسحية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2012).
- 158- فتحي عفيفي، مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي، (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، 2000م).
- 159- فرست مرعي، الكرد وكردستان جدلية الأسطورة والتاريخ والدين، (السليمانية: مطبعة بانطي، 2006م).
- 160- -----، كردستان في القرن السابع الميلادي، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2006م).
- 161- فرنسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي الجديد ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007).
- 162- فريد أسسرد، اتجاهات السياسة الكردية بعد الحرب العالمية الثانية، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2008م).
- 163- ____، المسألة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط2: 2007م).
- 164- فليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (قرص: دار قرطبة للنشر، 1993م).
- 165- فهمي هويدي، إيران من الداخل، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ط4، 1991م).
- 166- فوزي الاتروشي، كردستان العراق آراء وموجهات إعلامية، (أربيل: دار ثاراس للطباعة والنشر، 2002م).
- 167- فوزية صابر، الوضع الكردي في العراق: رؤية مستقبلية، في أحمد يوسف أحمد وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- 168- فيلد هنري، جنوب كردستان دراسة أنثروبولوجية، ترجمة: جرجيس فتح الله، (أربيل: ثاراس للطباعة والنشر، ط2: 2001م).
- 169- ____، قاموس أكسفورد الحديث، إنكليزي - إنكليزي - عربي، (ط 8، 2002م).
- 170- كاظم حبيب، ملحات من نضال حركة التحرر الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، (أربيل: ثاراس للطباعة والنشر، ط2: 2005م).
- 171- كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة ثقافية عن القضية الكردية في العراق، ح1، (أربيل: وزارة الثقافة لإقليم كردستان العراق، د.ت).
- 172- كونتر دشتر، أحفاد صلاح الدين، ترجمة: عبد السلام مصطفى صديق، (أربيل: د.ت.).

- 173- كي لسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، (بغداد: مطبعة الرابطة، 1954م).
- 174- كينياز إبراهيم ميرزوف، موسوعة الكرد الصغرى، ترجمة أحمد حيدر علي، (السليمانية: منشورات اكاديمية التوعية والتاهيل الكوردي، 2010م).
- 175- لورانت شابري وآتي شابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى. الأسباب المؤدية للانفجار، ترجمة زوقان قرقوط، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991م).
- 176- ليام أندرسن وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل: دكتاتورية وديمقراطية أم تقسيم، ترجمة رمزي قاسم، (لندن: دار العراق للنشر، 2005م).
- 177- ____، أزمة كركوك: السياسة الإثنية في النزاع والحلول لتوافقية، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، (بغداد - أربيل - بيروت: 2009م).
- 178- ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ط2، 1981).
- 179- م. س. لازاريف، المسألة الكردية 1917 - 1923، ترجمة عبيد حاجي (بيروت: دار الرازي، 1991م).
- 180- مارتن فان دروينسن، ألغا والشيخ والدولة: البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة أمجد حسين، ج1، (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007م).
- 181- مايكل ميدوكروفت وماراتن لون، انتخابات البرلمان الكردي، تقرير مراقبة، من المنشورات المترجمة لمكتب الدراسات والبحوث المركزي للحزب الديمقراطي الكردستاني، دراسة رقم 28، 1996، في 19 آذار عام 1992.
- 182- مثنى أمين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجاً، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003م).
- 183- المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، العراق والأكراد: بوادر معركة تختمر حول كركوك، تقرير الشرق الأوسط رقم 56، في يوليو 2006م.
- 184- المجموعة القانونية الدولية لحقوق الإنسان: انتخابات بلا حدود، تقرير حول انتخابات آذار 1992 في كردستان العراق، من المنشورات المترجمة لمكتب لدراسات والبحوث المركزي، أربيل، دراسة رقم (34) ط1، 1999.
- 185- مجيد حميد عارف، الاثنوغرافيا والأقاليم الحضرية، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية مطبعة جامعة الموصل، 1984م).
- 186- محسن محمد متولي، كرد العراق منذ الحرب العالمية الأولى 1914 حتى سقوط الملكية في العراق 1958، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2001).
- 187- محمد إحسان: كردستان ودوامه الحرب، (أربيل: دار ناراس للطباعة والنشر، ط2: 2001م).
- 188- محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، (الموصل: 1980م).
- 189- محمد البريفكاني، حقائق تاريخية عن القضية البارزانية، (بغداد: الشركة الأهلية للطبع والنشر، 1953م).

- 190- محمد السيد سليم (محرراً)، آسيا والتحولات العالمية، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1998).
- 191 محمد الطاهر محمد، القضية الكردية وحق تقرير المصير الاستقلال الحكم الذاتي الفدرالية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008م).
- 192- محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ أقدم العصور، (القاهرة: 1936م).
- 193- محمد بن عبد الله ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، راجعه درويش الجويدي، (بيروت: المكتبة العصرية، 2005م).
- 194- محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة، (القاهرة: دار الشروق، ط3، 1983م).
- 195- محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، ج1، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1979م).
- 196- محمد صالح صديقان، إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: وجهة نظر إيرانية، في: التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
- 197- محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، (القاهرة: المكتبة النموذجية، 1978م).
- 198- محمد عبد الله عمر، مباحث كردية فيسيه، (أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين، 2004م).
- 199- محمد عبد المجيد عامر، دراسات في الجغرافية السياسية والدولية أسس وتطبيقات، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، بلا).
- 200- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ج9، (الكويت: وزارة الإعلام، 1971م).
- 201- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سبسية، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1974م).
- 202- محمود الدرة، القضية الكردية، (بيروت: دار الطليعة، 1966).
- 203 مروان قلمان، المسألة السورية واستقطاناتها الإقليمية والدولية دراسة في معادلات لقوة والصراع على سورية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015).
- 204- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، (بغداد: الرافيدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2010م).
- 205- مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية (بيروت: كاوا للثقافة الكردية، ط2، 1997).
- 206- مشكلة الأرض وواقع الزراعة في كردستان، الطبعة الثانية (أربيل: مكتب الدراسات والبحوث المركزي في الحزب الديمقراطي الكردستاني، 1996م).
- 207- مصطفى عبد القادر النجار، دراسات تاريخية لمعاهدة الحدود الشرقية للوطن العربي (1847-1980)، (بغداد: اتحاد المؤرخين العرب، 1981م).
- 208- مصطفى مرتضى علي محمود، المثقف والسلطة، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1984م).
- 209- ____، المنجد في اللغة والإعلام، (بيروت: دار الشرق، ط38: 2000م).

- 210- منذر الموصل، الحياة السياسية والحزبية في كردستان، (لندن: دار رياض الريس للنشر، 1991).
- 211- ____، القضية الكردية في العراق - البحث والأكرد، (دمشق: دار المختار، 2000م).
- 212- منى أحمد سلطان، تاريخ الأكراد في إيران، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2008م).
- 213- موسى مخول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، آسيا، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط2، 2006).
- 214- ميخائيل م. جونتر، الأكراد ومستقبل تركيا، ترجمة سعاد محمد إبراهيم، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007م).
- 215- نجم الدين البيرقدار، كركوك بين الحقيقة والواقع، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2011م).
- 216- ____، نصف قرن فأكثر والشيوعيون الكردستانيون يواصلون المسير لتحقيق تطلعات الكادحين، رِيطاي كُوردستان، الحزب الشيوعي الكُوردستاني-العراق، العدد 204، (أربيل: 2001م).
- 217- هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1 (بغداد: المكتبة العلمية، 1989).
- 218- وصال نجيب العزاوي، القضية الكردية في تركيا حتى عام 1993، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2005م).
- 219- ____، حزب العمال الكردستاني PKK، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002م).
- 220- ولتر لأكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، نقله الى العربية لجنة من الاساتذة الجامعيين، (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1959).
- 221- وليام ايغلتن الابن، جمهورية مهاباد جمهورية (1946) الكردية، ترجمة جرجيس فتح الله، (بيروت- بغداد: منشورات الجمل، 2012م).
- 222- وليام آيغلتن، القبائل الكردية، ترجمة: أحمد محمود خليل، (أربيل: موكرياني للطباعة والنشر، ط2: 2006م).
- 223- وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، (لندن: 1991م).
- 224- ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية، مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015).
- 225- يوسف مالك، كردستان أو بلاد الأكراد، ترجمة عز الدين مصطفى رسول، (السليمانية: مكتب الفكر والتوعية في الإتحاد الوطني الكردستاني، ط2: 2001م).

ثالثاً: الدوريات

- 1- إبراهيم غالي، الحسم الوشيك - مؤشرات رحيل بشار الأسد، السياسة الدولية، العدد 191، (القاهرة: مركز الأهرام، يناير 2013).
- 2- أبو بكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (145)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو 2001م).

- 3- أحمد دياب، الأبعاد السياسية لاتفاق السلام التركي الكردي، مجلة السياسة الدولية، العدد 193 (القاهرة: مركز الأهرام، يونيو 2013).
- 4- أحمد محمد طاهر، العلاقات الإيرانية- التركية، في مدحت أحمد حماد (محرراً)، التقرير الاستراتيجي السنوي 2001، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أكتوبر 2002م).
- 5- ____، كردستان العراق وتجديد المطالبة بتقرير المصير، مجلة السياسة الدولية، العدد 183 (القاهرة: مركز الأهرام، يناير 2011).
- 6- أحمد عبد الحافظ فوازه، الفائز الأكبر التحدي الكردي للهياكل الإقليمية بعد الربيع العربي، ملحق لسياسة الدولية، العدد 193، (القاهرة: مركز الأهرام، يوليو 2003).
- 7- أحمد قنديل، التأثيرات المحتملة للأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد 190، (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012).
- 8- آمال حسين محمود، العلاقات الإيرانية- التركية، في مدحت أحمد حماد (محرراً)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي 1996، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1997م).
- 9- أمين شحاتة، الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، مجلة المعرفة، العدد 135، (السعودية: 200/5/23م).
- 10- أهداف الأكراد من دعوة الاستقلال عن العراق، مختارات إيرانية، العدد 168، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، سبتمبر 2014).
- 11- إيليا حريق، الدولة العربية الأصول التاريخية ورؤى الحاضر (نشوء نظام الدول في الوطن العربي)، المستقبل العربي، العدد 99، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آيار 1987).
- 12- إيمان رجب، التأثيرات الإقليمية لأزمة الحكومة العراقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 189 (القاهرة: مركز الأهرام، يوليو 2012).
- 13- بدائل ضيقة: أكراد سوريا: من الخلافات الداخلية إلى العزلة الخارجية، مختارات إيرانية العدد 166 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو 2014).
- 14- بدر حسن شافعي، الاتحاد الأوروبي وقضية الأكراد، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 1999م).
- 15- بهاء الدين أدب، كردستان: إمكانيات ومشكلات، مختارات إيرانية، العدد 34، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، مايو 2003م).
- 16- بير محمد ملازمي، تركيا وتطورات كردستان العراق، مجلة مختارات إيرانية، العدد 57، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل 2005م).
- 17- تقدم دبلوماسي تركي في كردستان العراق، مختارات إيرانية، العدد 133، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أغسطس 2011).
- 18- ثناء فؤاد عبد الله، أكراد إيران بين الصراع الدائري وصيغة التوازنات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الإستراتيجية، يناير 1999م).

- 19- جلال عبد الله معوض، تركيا والحرب العراقية الإيرانية، مجلة التعاون، العدد 12، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، كانون الأول 1988م).
- 20- حيدر جميل الجاف، احور والديمقراطية هي السبيل لتقريب وجهات النظر حول الفيدرالية، مجلة الحوار، العدد 2، (أربيل: الإتحاد الإسلامي الكردستاني، أيلول 2002م).
- 21- دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي ومستقبل المسألة الكردية في العراق، مجلة شؤون عربية، العدد 124، (شتاء 2005م).
- 22- روبرت أولسون، المسألة الكردية والشيشان: السياسات الخارجية التركية والروسية منذ حرب الخليج، مجلة الشرق الأوسط، العدد الرابع، مارس 1996.
- 23- ريهام مقبل، عوائق الانفصال: إشكالية تأسيس الأكراد لدولة كبرى في الشرق الأوسط، مجلة حالة الإقليم العدد 14، (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، فبراير 2015).
- 24- زرار صديق توفيق، ظهور تسمية كردستان في التاريخ، مجلة متين، دهوك، العدد 80، 1998م.
- 25- زهرا برست، تركيا والاتحاد الأوروبي اختلاف في الرأي، مجلة مختارات إيرانية، العدد 58، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مايو 2005م).
- 26- سامان كريم أمين، النقشبندية في كردستان رأي حول أسباب الانتشر، شؤون إسلامية، العدد: الأول، (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 1998م).
- 27- سعد حقي توفيق، العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وإيران، مجلة العلوم السياسية، العدد 41، (بغداد: تموز - كانون الأول 2010م).
- 28- سيد أسد الله طهري، إيران وتركيا: إعادة قراءة العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الحرب الباردة، مختارات إيرانية، السنة الثالثة، العدد 35، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يونيو، 2003م).
- 29- السيد عوض عثمان، أفاق جديدة للعلاقات الإيرانية- التركية، مجلة مختارات إيرانية، العدد 25، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، السنة الثالثة، أغسطس 2002م).
- 30- شيرزاد شيخني، انحسار اللغة العربية في كردستان، مجلة الشرق الأوسط، لندن، 2012/6/17.
- 31- الشيماء عبد السلام إبراهيم، موقف تركيا من الأزمة السورية، السياسة الدولية، العدد 190 (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012).
- 32- صافيناز محمد أحمد، التأثيرات الطائفية للأزمة السورية في دول الجوار، السياسة الدولية، العدد 190 (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012).
- 33- صلاح سالم، المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 116 (القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، إبريل 1994م).
- 34- عامر هاشم عواد، دراسة في أثر الفاعلين الإيراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، العدد 14، (بغداد: بيت الحكمة، قسم الدراسات السياسية، 2009م).
- 35- عبد الحليم المحجوب، المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة، السياسة الدولية، العدد 190 (القاهرة: مركز الأهرام، أكتوبر 2012).

- 36- عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أبريل 2004).
- 37- عبد الغني علي يحيى، الأحزاب والحياة الحزبية في كردستان، مجلة مةتين، عدد 81، (دهوك: تشرين الأول، 1998م).
- 38- عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، العدد 10، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، سبتمبر 2008).
- 39- فائق محمود، العراق وسياسة الاحتواء الأمريكية، مجلة دراسات عراقية، العدد 3 (بغداد: يوليو 1997م).
- 40- _____، قدرة قوات داعش واهدافها في سوريا ومستقبلها، مختارات إيرانية، العدد 159، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية).
- 41- محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 158، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992م).
- 42- محمد باقر الحسني، أمريكا وأكراد العراق، محلة شؤون الأوسط، العدد 87، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 1999).
- 43- محمد سعد أبو عامود، الدولة الكردية بين الفكر والحلم الواقع، السياسة الدولية، العدد 135، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 1999م).
- 44- ميشيل كيلو، رهانات صعبة حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد 195 (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، يناير 2014).
- 45- مينورسكي، الأكراد أحفد الميدين، ترجمة كمال مظهر أحمد، مجلة المجمع العلمي الكردي، المجلد الأول، العدد الأول، (بغداد: 1973م).
- 46- ميهرداد نيزيدي، الكرد نبذة وجيزة، ترجمة هادي محمود، مجلة سرمد العربي، العدد 5، (السليمانية: دار سرمد للطباعة والنشر، 2005م).
- 47- وليد عبد الناصر، أكراد العراق وتأثير البيتين الإقيمية والدولية، السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يناير 1997م).

رابعاً: الرسائل العلمية

- 1- أحمد عبد الباقي أحمد، الدور السياسي للقوميات في تركيا الأكراد (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، 1989م).
- 2- استبرق كاظم شبوط، العلاقات التركية الإسرائيلية وأبعادها الإقليمية، رسالة ماجستير، (بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم الجغرافية، 2005).
- 3- بيار مصطفى سيف الدين، المسألة الكردية في العلاقات الأمريكية التركية 1991 - 1999، أطروحة دكتوراه، (جامعة الموصل: كلية التربية، 2009م).

- 4- حبيب راضي طلفاح، توزيع السكان في تركيا، دراسة في الجيوبولتكس، رسالة ماجستير، (العراق: الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 1988م).
- 5- حمد جاسم محمد، مستقبل النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2010).
- 6- سعد إرزيح إيدام، العلاقات التركية – الإيرانية 1979 - 2006 الواقع والمستقبل، أطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008م).
- 7- سهام فوزي حسين، التنوع الإثني ولمذهبي والأمن القومي دراسة حالة: لعراق بعد أبريل 2003م، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008).
- 8- سهير إبراهيم العايدي، أثر العامل الخارجي على التوازن الإثني "دراسة حالة لتطور دور أكراد العراق في ظل الاحتلال الأمريكي 2003 - 2006"، رسالة ماجستير، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2007).
- 9- شيماء عادل فاضل، أثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية - التركية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، (بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، 2006م).
- 10- عبد الحكيم عموش، تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات دراسة نموذج القضية الكردية، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994م).
- 11- عماد عبد السلام العطار، الحياة الاجتماعية في العراق إبان عهد المماليك 1749 - 1831م، أطروحة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، 1976).
- 12- عمر وهيب ياسين، مشكلة كركوك (نموذج لقضية المناطق المتنازع عليها) في العراق، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010م).
- 13- فائزة حسين عباس، التطور السياسي والفكري للحركة القومية الكردية في إيران (1939-1979)، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1995م).
- 14- فاضل حسن كطافة، العراق وموقعه المجاور لإيران: دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (العراق: الجامعة المستنصرية: كلية التربية، 2006م).
- 15- محسن طاهر قادر البرزنجي، حركة الشيخ محمود الحفيد في المصادر العراقية (1914 - 1933)، رسالة ماجستير، (بغداد: معهد التاريخ العربي والبحث العلمي، 2005م).
- 16- محمد جمعة أبو العلا، مفهوم الدولة بين مثالية ابن باجة وواقعية ابن خلدون، رسالة دكتوراه (جامعة الزقازيق: كلية الآداب بنها قسم الفلسفة، 2001م).
- 17- نادرة وهاب أحمد الفيلي، دور تركيا الإقليمية في العراق للمدة (2002 - 2009)، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010م).
- 18- نسرین أحمد عبد الله الجاف، التجربة البرلمانية في إقليم كردستان العراق (1991 - 1998)، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، 2005م).

- 19- وجيه عفتو، مفهوم الديمقراطية في فكر الأحزاب الكردية المعاصرة، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007م).
- 20- وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، (العراق: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2012م).

خامساً: الصحف

- 1- باراج خانا، الانفصال قد يكون مفيداً، مجلة فورين بوليسي (Foreign Policy)، في 13/1/2011.
- 2- بهاء أبو كروم أين يقف ميزان المصالح الروسي عربيّاً، جريدة الحياة، 14/3/2012م.
- 3- تصريح لجلال الطالباني في جريدة (شبحان الأردنية) بتاريخ 10/6/1996م.
- 4- صحيفة الحياة في 29 أبريل 2013.
- 5- صحيفة الحياة، العدد 12253، في 12/9/1996.
- 6- صحيفة الحياة، العدد 14627، في 1 أبريل 2003.
- 7- صحيفة الحياة، في 25 يونيو 2009.
- 8- صحيفة الشرق الأوسط (6 يوليو 2012).
- 9- صحيفة الشرق الأوسط، العدد (6512)، في 26/9/1996.
- 10- صحيفة الشرق الأوسط، العدد 6367 في 4/5/1996م.
- 11- صحيفة الغد، 30 تموز/ يوليو 2014.
- 12- صحيفة الوطن الكويتية، في 11/10/2007.
- 13- صحيفة خابات، العدد 837، في 15/8/1997.
- 14- صحيفة صوت شعب كردستان، في 5 نوفمبر 1992م.
- 15- طه اقيولن، المسألة الكردية على مفترق طرق، صحيفة الحياة، في 14/5/2008.
- 16- عبد الله إسكندر، "المالكي وإقليم كردستان"، صحيفة الحياة (28 نوفمبر 2012).
- 17- فؤاد حمة خورشيد، الأكراد في معرض الجغرافية البشرية والجغرافية، جريدة انتخابي، بغداد، 6/11/1967.
- 18- ____، اخفاق الكورد في تشكيل دولتهم بموجب معاهدة سيفر 1920، الحوار المتمدن، العدد: 4514، 16/7/2014.
- 19- ____، جغرافية كردستان وسايكولوجية الانسداد الكوردي، الحوار المتمدن-العدد: 3619، في 26/1/2012.
- 20- ____، جيوبولتيكية نفط إقليم كردستان، الحوار المتمدن- العدد: 4464، في 26/5/2014.
- 21- هدى الحسني، الفدرالية في العراق هاجس يحمله أردوغان إلى واشنطن، صحيفة الشرق الأوسط، (لندن: 22/1/2004).

سادساً: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

- 1- الائتلاف السوري يقيل رئيس حكومة المعارضة المؤقتة"، المستقبل، 23 تموز/ يوليو 2014، انظر:
<http://www.almustaqbal.com/v4/article.aspx?Type=NP&ArticleID=625757>
- 2- الأحزاب الكردية، موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي:
http://carnegieendowment.org/publications/special/misc/iraqielections2010/index.cfm?fa=ka_ar.
- 3- أخطاء الغرب في سوريا تنبئ بمستقبل غامض، مجلة العرب في 2014/7/17 العدد 9622، المصدر:
<http://www.alarab.co.uk/?id=28151>
- 4- ارتفاع عدد قتلى تفجيري تركيا إلى 86 شخصا، المصدر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151010_turkey_explosion_ankara
- 5- اردوغان يلتقي اوغلو ودمرداش يدعو للتحالف بندية، المصدر:
<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/6/9>
- 6- إسماعيل باش، تركيا.. نحو حل للمشكلة الكردية، المصدر:
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/5/16>
- 7- أكراد سوريا والعراق "يرحبون" بالدعم الروسي ضد تنظيم الدولة، المصدر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/10/151005_syrian_iraqi_kurds_russia
- 8- أكراد سوريا يشكلون إدارة انتقالية، المصدر:
<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2013/11/12>
- 9- إيران تدعم حماية أمن إقليم كردستان والبارزاني يشكرها، المصدر:
<http://almadapress.com/ar/news/52699>
- 10- البارزاني: لا مناطق متنازع عليها بعد سيطرة الأكراد، المصدر:
<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/6/27>
- 11- البارزاني يدعو إلى إجراء استفتاء على المناطق المتنازع عليها، صحيفة العرب لندن في 2014/7/3، المصدر:
<http://www.alarab.co.uk/m/?id=26966>
- 12- بوتين يطمئن نتنياهو: الأسد لن يفتح جبهة ثانية بالجلولان"، العربي الجديد، 2015/9/21، على المصدر:
<http://bit.ly/1NQBlsm>
- 13- بوتين: السوريون يهربون من داعش ... والأسد مستعد لإجراء انتخابات مبكرة ومشاركة معارضة رشيدة في الحكومة"، سي إن إن بالعربية، 2015/9/4، على المصدر:
<http://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/04/putin-syria-assad-isis>
- 14- تحديثات إقامة إقليم كردي شمالي سوريا، المصدر:
<http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2014/12/21>
- 15- تركيا تدرس سيناريوهات المستقبل الكردي، المصدر:
<http://english.al-akhbar.com/node/14696>

- 16- تركيا تعيد حظر التجوال لجزيرة جنوبي البلاد، المصدر:
<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/13>
- 17- تركيا تغرق في حربها ضد الإرهاب، المصدر:
<http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/47dd93c0-2f17-40a9-b4e4-2ef19380ef17#sthash.jiW9BE2B.dpuf>
- 18- تركيا تلاحق الكردستاني داخل العراق، المصدر:
<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/8>
- 19- تركيا وإيران يعارضان انفصال إقليم كردستان عن العراق، المصدر:
<http://www.alhurra.com/content/iran-and-turkey-oppose-split-of-kurdistan-from-iraq/252584.html>
- 20- تركيا.. ارتفاع حصيلة تفجيري أنقرة إلى 86 قتيلًا ونحو مئتي جريح، المصدر:
<https://arabic.rt.com/news/796444>
- 21- تركيا.. تحديد هوية المشتبه به في تفجير سروج، تاريخ النشر: 2015/7/21، الرابط:
<https://arabic.rt.com/news/789141>
- 22- تركيا: حزب العمال الكردستاني يعلق عملياته مؤقتًا "لدعم انتخابات نزيهة"، المصدر:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/10/151010_kurds_turkey_seaz_fire
- 23- تسلسل تاريخي: الحركات السلفية الجهادية، لنشر: 11 ديسمبر 2014، المصدر:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141211_jihadi_groups_timelne
- 24- تقديرات صندوق النقد الدولي للنتاج الإجمالي لدول العالم للعام 2013، المصدر:
[http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_\(nominal\)](http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_(nominal)).
- 25- امد بن عبد الله العلي، الارتباط الغربي بالخليج العربي، المصدر:
<http://alarabnews.com/alshaab/GIF/15-02-2002/a21.htm>
- 26- حدود التدخل العسكري الروسي في سورية وآفاقه، 22 سبتمبر 2015، المصدر:
<http://www.dohainstitute.org/release/cdd3fea0-f1d0-4bc0-a340-923f6d191389>
- 27- حزب العمال الكردستاني وموقفه من أكراد العراق، موقع مقاتل:
<http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia21/akrad/sec06.doccv.htm>
- 28- حزب العمال: الهدنة مع تركيا فقدت معناها، المصدر:
<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/7/25/>
- 29- حسين مجدوبي، إنتخابات البرلمان الأوروبي تعيد شبح القوميات والانفصال... والبداية من اسبانيا، القدس العربي، بتاريخ 31 مايو 2014، المصدر:
<http://www.alquds.co.uk/?p=174810>
- 30- خالد شمت، المصدر:
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/10/24->
- 31- خلال زيارة بوتين لإسرائيل.. افتتاح نصب تذكاري لانتصار الجيش السوفييتي على النازية"، روسيا اليوم، 2012/6/24، المصدر:

<http://bit.ly/1V7aixt>

32- خورشيد دلي، "الأكراد والربيع العربي"، الجزيرة (18 مايو 2012) متاح على المصدر:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d2cd424e14094fef812e7538e2321343>

33- اكراد سوريا فرصة ومخاطر، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/8/6>

34- القضية الكردية في تركيا والحل السلمي، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/14>

35- ما بعد نداء أوجلان للسلام، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/3/22/>

36- دول إقليمية تروج لوجود صراع إيراني - كردي لضمان ولاية جديدة للبارزاني، 15 مارس 2015، المصدر:

<http://www.almuraqeb-aliraqi.org/?p=2424>

37- الدولة الكردية المستقلة وعاصمتها أربيل، المصدر:

<http://furatnews.com/furatnews>

38- الرئيس السوري بشار الأسد واليمن، انظر:

<https://arabic.rt.com/news/752393>

39- رامي احمد، 70% من التبادل التجاري بين العراق وتركيا لاقليم كردستان، المصدر:

<http://www.iraqhurr.org/content/article/25376174.html>

40- سلام إبراهيم عطوف كبة، الطرق الصوفية والمدارس الدينية في كردستان، المصدر:

www.tirej.net .

41- المجتمع المدني والمؤسسة العشائرية - كردستان العراق نموذجاً، المصدر

www.rezgar.com.

42- سميحة عبد الحليم نشر، نظرة على الحركات الانفصالية في لعالم، في أخبار مصر يوم 2008/3/18، المصدر:

<http://www.masress.com/egynews/34768>

43- سناء عبد الله الطائي، مغزى نفي صفة الإرهاب عن حزب العمال الكردستاني التركي، المصدر:

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles>.

44- سوريا - جغرافية الوطن العربي، المصدر:

www.ac4p.com.

45- سونر چاغياتاي، تركيا وحكومة إقليم كردستان: مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، 19 مارس 2015، المصدر:

<http://al-aalem.com>

46- شمس الدين الكيلاني، الائتلاف الوطني السوري أمام مفترق طرق: استدراك موقع القيادة السياسية أو التفكك، في 6 أغسطس 2014، المصدر:

<http://www.dohainstitute.org/release/cd615abc-ed35-4466-806a-777e2193452e>

47- صالح حميد، إيران وتركيا: استقلال كردستان العراق مرفوض، المصدر:

<http://www.alarabiya.net/ar/iran/2014/07/02/>

48- عبد الستار الناصري، الدولة الكردية في العراق والشام المصدر:

<http://www.alaalem.com/index.php?news>

49- عقيل بن محمد امقطري، "التغلغل الإيراني في اليمن والخليج"، (ورقة قدمت إلى: المؤتمر الثالث لرابطة علماء المسلمين، استانبول، تركيا، 21-19 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، المصدر:

<http://almoslim.net/node/196787>.

50- عمر أحمد، مظاهرات تركية.. بؤادر الانقسام وتحديات السلام، المصدر:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/9/12>

51- فؤاد طارق كاظم العميدي، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، المصدر:

<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColleges/lecture.aspx?fid=108&lcid=20481>

52- فايز سارة، "الائتلاف في مرمى النقد"، الشرق الأوسط، 12 تموز/ يوليو 2014، المصدر:

<http://www.aawsat.com/home/article/136696>

53- فخري قدوري، ملخص تاريخ شركات النفط الأجنبية في العراق

<http://iraqieconomists.net/ar/2013/03/02>

54- فرست مرعي الدهوكي: التغلغل الإيراني في كردستان العراق، منشور على الانترنت في الموقع التالي:

<http://www.fnoor.com/fn0025.htm>.

55- فوزي أبو فرحات، ملامح إقليمية وأفاق ضبابية، المصدر:

<http://arabdefencejournal.com/article.php?categoryID=2&articleID=1229>

56- لؤي صافي، "الائتلاف الوطني السوري"، ميدل إيست أونلاين، 2 حزيران/ يونيو 2014، انظر:

<http://middle-east-online.com/?id=177767>

57- مثنى العبيدي، هل يستطيع الأكراد بناء دولتهم على أنقاض الفوضى الإقليمية؟، المصدر:

<http://www.rcssmideast.org/Article/2763Vb4FTvmqqko>

58- محمد عاكف جمال، مستقبل القضية الكردية في تركيا، (البيان) 24 مايو 2013، المصدر:

<http://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-05-24-1.1889560>

59- محمود حمزيشي، هل انهارت عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني؟، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/09/130909_turkey_pkk_peace_collapsing

60- مهدي ككه يي، الفيليون: أصالة وعراقة وهموم وآمال، الحوار المتمدن (نشرة إلكترونية)، 2007/1/21.

61- ننتياهو يدعو لقيام دولة كردية في العراق، 30 يونيو 2014، المصدر:

http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2014/06/140630_israel_natenyahu_kurd_state

62- نص مسودة دستور إقليم كردستان العراق

<http://www.presidency.krd/docs/KRConstitution-ar.pdf>

63- ولاية بارزاني تثير خلافا سياسيا في كردستان، المصدر:

<http://www.alhurra.com/content/kurdistan-presidency/278803.html#ixzz3nvAiy2zV>

- 64- <http://www.nahrain.com/d/news/02/10/09/srq-1009c.htm>.
65- <http://aawsat.com/home/article/448571/%D8%B9%D8%A8%D8%AF>
66- <http://ara.reuters.com/article/worldNews/.dARAKCN0S407820151010?sp=true>
67- <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKCN0S40P720151010>
68- <http://chicagoboyz.net/archives/category/jews>
69- <http://maqalati.com/2.htm>
70-<http://www.alhurra.com/content/iraq-isis-peshmerga-kurds-/254574.html#ixzz3nuhuEHKx>
71-<http://www.alhurra.com/content/iraq-isis-peshmerga-kurds-/254574.html#ixzz3nui4Scho>
72- <http://www.aljazeera.net/news/international/2015/9/8>
73-<http://www.haqaeq4u.com/index.php/motafareghat/2014-11-16-21-42-40/678-2014-11-29-16-38-12>
74- http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D9%81/iran_main_languages.png
75- <http://www.noonpost.net/content/3497>
76- http://www.sasapost.com/3maps_affect_the_battle_of_iraq
77<http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%BA>
78- <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=10988#.VmxxzUp97IUh>
79- <https://alossaily.files.wordpress.com/2013/08/519x340-fit.jpg>

- 1- ئەلترەنقىفون، ئەنسايىسىي (كوردستان شۆبىنى طەرەزەۋەتى بۇنانىكان)، و: حەسن فەھمى جاف، (بەغداد، خاڭخانى مەعارف، 1961م).
- 2- تروپام وئەيرەوى ناوخوئى حزى سۇسيالىست دېموكراتى كوردستان، ئەسەندىكرائى كۇنطرىي ضوارەم، 2001، ئاۋەندى خاڭخانى راپا ياندېنى حزى سۇسيالىست دېموكراتى كوردستان، (السلىمانىيە: 2001م).
- 3- جەلال ئالەبائى، جۇشدايى خەبات ددى ئىمېريالىزم وفاشىزم ونۇكەرائيان بۇ سەربەخوئىي ودېموكراسى ئوتۇنۇمى، ي.ن.ك، خ.ش، 1980م.
- 4- جەلال ئالەبائى، كوردايەتتېزتنەۋەي رىظارې نەتەۋايەتتېزلى كوردستانە، (ث،د،ك)، ط. 1966: 3م.
- 5- دارا عومەر، ئاسۋى ئابووړى، سەرزادەكانى ئاو وكانزانى كوردستان، (السلىمانىيە: مەكتەبى پىرو ھوشيارى، 2006م).
- 6- رەشاد مىران، رەۋشى ئابىنى ونەتەۋەتتېزلى كوردستاندا، (أربىل: سەنتەرى برابەتتېزلى، ط. 2000م).

- 7- سەرۆەر عەبدولرەحمان عومەر، (ي.ن.ك) دامەزراندن و دەست ئێ کەردنەوێ شۆرش (1975-1976)، السليمانية: سەنتەري ضاڤ و تەخشي نەما، 2002م).
- 8- شوان عوسمان مستەفا، کوردستان و تروسی بە ئیسلام کردنی کورد، (السليمانية: سەنتەري ضاڤ و تەخشي نەما، 2002م).
- 9- عزیز شەمزینی، جولانەوێ رزطاری نیشتیانی کوردستان، وەرطیان: فەرید ئەسەسەرد، (السليمانية: سەنتەري لیکۆلینەوێ ستراچی کوردستان، 1998م).
- 10- کۆمەلە، کوفاری کۆمەلە رەبجەردان کوردستان، حولی 2، ذمارە 3، ض.ش، 1982م.
- 11- مەحمود ملا عەزت، دبلوماسیەتی بزوو تەوێ کوردایەتی، (السليمانية: ضاڤخانە راتەرین، 1993م).
- 12- مەلا خالید فەریز، ئوختە بەک لە مێزووی کورد لە سەرەتاوە تا ئێستا، (أربیل: ضاڤخانە بدار، 2005م).
- 13- مێهەداد ئیزیدی، ئابن و تافە ئابینیکان لە کوردستان، (السليمانية: مەکتەبی بیرو هوشیاری، 2001م).
- 14- هەڵسەنناتی رەوش و هەرهەسەینانی شۆرش کورد، دەرس و تەندەکانی، ئارتی دیموکراتی کوردستان، کۆمیتە نامادەکردن، 1977م.
- 15- هیوا عزیز سەعید، رەنناتەوێ بیری لیری لە باشوری کوردستان، (السليمانية: ضاڤخانە یاد، بەریۆبەرایەتی طشتی ضاڤ و بلاو کەردنەوێ، 2006م).
- 16- یەکیتی نیشتیانی کوردستان، ئیشە نطی خەبات و راتەرین و ئاوەدان کەردنەوێ، شەمال عەبدولکەریم، یەکیتی نیشتیانی کوردستان، ئاسۆیەک بۆ طۆران و نووبوونەوێ، (السليمانية: مەکتەبی بیرو هوشیاری (ي.ن.ك)، 2006م).
- 17- یەکیتی نیشتیانی کوردستان، سەرەلەدان و نووبوونەوێ، (السليمانية: مەکتەبی بیرو هوشیاری (ي.ن.ك)، 2005م).

ئامان: المراجع الأجنبية

- Books:

- 1- Aliza Marcus, Blood, And Belief: The PKK and the Kurdish Fight For Independence, (U.S.A: New York University Press, 2007).
- 2- Barth, Principle of Social Organization in southern Kurdistan, (Oslo: 1953).
- 3- Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory, (2nd ed.), (Palgrave Macmillan, New York: 2006).
- 4- Conor O. Dwyer, State- Building, in: Mark Bevir(ed), Encyclopedia of Governance, (sage Publications, London, 2007).
- 5- Elden, Stuart, Reconstructing Iraq, in: Cowen, Deborah & Gilberth, Emily (eds.), War, citizenship & territory, (London: Routledge, 2007).
- 6- Farideh Koohi- Kamali, The Political Development of the Kurds in Iran, (New York: Palgrave Macmillan, 2003).

7- Gerar Chaliand, *A People Without A country, The Kurde is Kurdistan*, (London: Zed Books Ltd, 1993).

8- *The Kurdish tragedy*, 2ed, Books LTD, (London and Newjersey: 1994).

9- Haddon. C., *Races of man*, (London: 1926), P.96.

10- Hakan Ozoglu, *Kurdish notables and the Ottoman State: evolving identities, competing loyalties and shifting boundaries*, (SUNY Press: 2004).

11- Harry N. Howard, *The Parition of Turkey 1913-1923*, (New York: 1966).

12- James Dobbins et. AL., *After The war: Nation-Building from FRT to Goorgew. Bush*, (U.S.A.: RAND, 2008)

13- *The Beginner's Guide to Nation Building* (Santa Monica: RAND, 2007).

14- Jonathan C. Randal, *After such know ledge, what forgiveness? My encounters with Kurdistan*, (West View Press, USA, 1999).

15- Kerim Yildiz, Tan yei B. Taysi, *The Kurds In Iran The Past, Present and Futuer*, (London: Pluto Press, 2007).

16- Liam Anderson and Gareth Stansfield, *the future of Iraq: Dictatorship, Democracy, OR Divison?*, (New York: Palgrave Macmillin, 2004).

17- Maria T. Oshea, *(Trapped between the map and reality: Geography and perception of Kurdistan)*, (Routledge, New York, London, 2004).

18- Morris Williams, *The Heritage illustrated dictionary of the English language*, (New York: 1973).

19- Naazneen H. Barma, *Failed State*, in: Mark Bevir(ed), *Encyclopedia of Governance*, (sage Publications, London, 2007).

20- Peter Sluglett, *Britain in Iraq, 1914-1932*, (London: Ithaca press, 1976).

- Periodicals:

1- Geoffrey f. Gresh, "Iranian Kurds in an Age of Globalisation", *Iran and the Caucasus*, VOL.13, 2001.

2- Hashem Ahmadzadeh and Gareth Stansfield "The Political, Cultural, and Military RE-Awakening of The Kurdish Nationalist Movement in Iran", *Middle East Journal*, VOL.64, no.1, (Winter, 2010).

3- Henri J. Barkey, *Preventing Conflict over Kurdistan*, (Washington: Carnegie Endowment for International peace, 2009).

4- International Crises Group, *Iraq is the Kurds: Resolving the Kirkuk crises*, *Middle East report*, no. 64, April 2007.

5- Jonathan Monten, *Strategies of Democracy Promotion in U.S. Foreign Policy*, A dissertation Submitted to the Faculty of the Graduate School of Arts and Sciences in Partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Philosophy in Government, Washington D.C., Sep. 25, 2006,

6- *Kurds agree to postpone independence referendum*, *The Star*, September 5, 2014

7- Martin Van Bruinessen, *Between Guerrilla War and political murder: the workers party Kurdistan*, middle east report, no. 153, July Aug, 1988.

8- Michael M. Gunter, *A defacto Kurdish state in northern Iraq*, Third World Quarterly, vol.14, no.2, 1993.

9- *The Kurds and the Future of Turkey*, (New York: Mocmilam press, 1997).

10- Nader Entessar, "Wither Iranian-Turkish relations?" *Journal of Iranian Research and analysis*, vol.16, no.1, April, 2000.

11- Richard Caplan, *From Collapsing state to Neo-Trusteeship: the Limits to solving the problem of Precarious statehood in the 21st century*, Jstor: Third world Quarterly, Vol(28), no(2), 2007, p.p 231-240.

12- Saad Eskander, *Southern Kurdistan under Britain's Mesopotamian Mandate: From Separation to Incorporation, 1920-1923*, Middle Eastern Studies, London, Vol.37, NO.2, April 2001.

13- Thomas Renard, *PJAK in Northern Iraq: Tangled Interest and Proxy Wars*, Terrorism Monitor, VOL.6, NO.10, May 15, 2008.

- Dissertation:

1- Bayram Sinkaya, *Conflicya, Conflict and Cooperation in turkey- Iran relation: 1989-2001*, master thesis, (middle east technical university, department of international relation, 2004).

2- Jason Richard Young, *Nationalism and Ethnicity as Political in Eastern Europe and The Basque Country*, Master Thesis (University of British Columbia, Vancouver, 2008).

3- Michael G. Iortz, *A history of Kurdish military forces the peshmarge- from the Ottomam Empire to present day Iraq*, Master Thesis presented to (the florida State University- Department of international affairs, 2005).

4- Stephen Watts, *Military Intervention and the Construction of Political Order*, In: Thomas J. Nisley, *Democracy Promotion and U.S. Foreign Policy: The Role of Domestic Norms*, (Ph.D. Dissertation, University of Florida, 2002).

- Internet:

1- Amir Hassanpour, *The Politics of A-Political Linguistics: Linguists and Linguicide*, Kurdish Academy of Language, on the Web:

<http://www.kurdishacademy.org/?q=node/180>>(Accessed 12/2/2013).

2- Bakir Sidki, "The Kurds and the Syrian Revolution - Statehood & Participation", Heinrich Böll Foundation, March 3, 2014,

<http://lb.boell.org/en/2014/03/03/kurds-and-syrian-revolution-statehood-participation> , October 8, 2014

3- Daniel Byman, «Preparing for Failure in Syria: How to Stave off Catastrophe,» Foreign Affairs (March 2012).

<http://www.foreignaffairs.com/articles/137339/daniel-byman/preparing-for-failure-in-syria>.

4- Guney Yildiz, "Turkey's PKK peace process 'at risk' from Syria crisis", BBC, September 28, 2014, <http://www.bbc.com/news/world-europe-29403550> , accessed October 9, 2014.

5-<http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/07/iraq-kurds-call-ndependence-referendum-201473125010428418.html>, accessed October 8, 2014.

6-<http://www.stratfor.com/weekly/20111031-russia-rebuilding-empire-while-it-can>

7- Iraq's Kurds push for independence referendum", Aljazeera, July 4, 2014.

8- Jacques Neria, "Kurdistan: The Next Flashpoint Between Turkey, Iraq, and the Syrian Revolt", Jerusalem Center for Public Affairs, available at: <http://jcpa.org/wp-content/uploads/08/2012/Kurdistan-Neria.pdf>, (accessed 11 June 2013).

9- Lauren Goodrich, "Russia Rebuilding an Empire While It Can", Stratfor, 31/10/2011:

10- Mohammed A. Salih, "As Kurds seize Iraq oil fields, independence push exposes divisions", Christian Science Monitor, July 11, 2014, <http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2014/0711/As-Kurds-seize-Iraq-oil-fields-independence-push-exposes-divisions> , accessed October 9, 2014.

11- Mustafa Akyol, «Turkey vs. Iran: The Regional Battle for Hearts and Minds,» Foreign Affairs (March 2012).

<http://www.foreignaffairs.com/articles/137343/mustafa-akyol/turkey-vs-iran>.

12- On Syria's Strategic Importance for Iran, See: George Friedman, "Syria, Iran and the Balance of Power in the Middle East", Stratfor, 22/11/2011, <http://www.stratfor.com/weekly/20111121-syria-iran-and-balance-power-middle-east>

13-The Rojava revolution, Evangelos Aretaios 15 March 2015,

<https://www.opendemocracy.net/arab-awakening/evangelos-aretaios/rojava-revolution>.

14- This Satellite Image Leaves No Doubt That Russia Is Throwing Troops and Aircraft Into Syria," Foreign policy, 14/9/2015, at: <http://atfp.co/1Lv02Vc>

قائمة المحتويات

| الصفحة | المحتويات |
|--------|--|
| 5 | المقدمة |
| 13 | الفصل الأول مكونات بناء الدولة الكردية |
| 17 | المبحث الأول: الشعب الكردي |
| 17 | أولاً: الأصل التاريخي للشعب الكردي |
| 27 | ثانياً: اللغة الكردية |
| 31 | ثالثاً: النظام المجتمعي |
| 39 | المبحث الثاني: الإقليم الكردي |
| 41 | أولاً: إقليم كردستان سياسياً |
| 51 | ثانياً: كردستان الإقليم والجغرافيا |
| 65 | المبحث الثالث: الحكومة (السُّلطة) |
| 66 | أولاً: سلطة الإمارات الكردية |
| 71 | ثانياً: السلطة الكردية بعد الحرب العالمية الأولى |
| 75 | ثالثاً: السلطة في كردستان العراق |
| 85 | الفصل الثاني تحديات بناء الدولة القومية الكردية |
| 87 | المبحث الأول: التحديات الداخلية |
| 87 | أولاً: التحديات السياسية |
| 103 | ثانياً: التحديات الاقتصادية |
| 109 | ثالثاً: التحديات الاجتماعية |
| 115 | المبحث الثاني: التحديات الإقليمية |
| 116 | أولاً: التعاون الأمني بين (تركيا - إيران - العراق - سوريا)، ضد مقترح |

| الصفحة | المحتويات |
|--------|--|
| | كيان كردي |
| 121 | ثانياً: التعاون السياسي ما بين (تركيا - إيران - العراق - سوريا)، ورفض قيام كيان كردي |
| 123 | ثالثاً: القضية الكردية وتباين موقف الدول الإقليمية الأربعة منها |
| 129 | رابعاً: سياسات (تركيا، إيران، سوريا) تجاه الأحزاب الكردية |
| 135 | المبحث الثالث: التحديات الدولية |
| 135 | أولاً: المعاهدات الدولية وتأثيرها |
| 140 | ثانياً: الموقف الأمريكي |
| 148 | ثالثاً: الموقف الروسي |
| 155 | رابعاً: التحديات الأوروبية |
| 159 | الفصل الثالث مستقبل الدولة القومية الكردية |
| 161 | المبحث الأول: إمكانية قيام الدولة الكردية |
| 161 | أولاً: جهود أكراد العراق لبناء دولة كردية |
| 171 | ثانياً: تصاعد أعمال العنف في سوريا |
| 178 | ثالثاً: اتفاق التسوية بين تركيا وأكرادها |
| 183 | المبحث الثاني: معوقات قيام الدولة الكردية |
| 183 | أولاً: تغيير الوضع في العراق |
| 193 | ثانياً: استمرار النظام في سوريا |
| 202 | ثالثاً: فشل عملية السلام بين تركيا وحزب العمال الكردستاني |
| 209 | المبحث الثالث: مشاهد تشكيل الدولة الكردية |
| 209 | أولاً: مراحل الدولة (إيران، تركيا، العراق، سوريا) |
| 219 | ثانياً: انهيار الأنظمة الحاكمة في إيران وسوريا والعراق وتركيا |
| 226 | ثالثاً: رؤية مستقبلية لتشكيل الدولة الكردية |
| 241 | الملاحق |
| 253 | الخاتمة |
| 259 | قائمة المصادر والمراجع |

قائمة الأشكال

| رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|-----------|---|------------|
| 1 | التركيب القومي في تركيا | 58 |
| 2 | التركيب القومي في إيران | 59 |
| 3 | التركيب القومي في العراق حسب إحصائية عام 1959 | 60 |
| 4 | التركيب القومي في سوريا | 61 |

قائمة الاختصارات

| م | الاختصار | التوضيح |
|---|------------|---|
| 1 | (ح.د.ك) | الحزب الديمقراطي الكردستاني |
| 2 | (أ.و.ك) | الإتحاد الوطني الكردستاني |
| 3 | (ح.ش.ك) | الحزب الشيوعي الكردستاني |
| 4 | (حسدك) | الحزب الاشتراكي الديمقراطي |
| 5 | (الكومالا) | الحزب الديمقراطي الكردستاني- إيران |
| 6 | (بيجاك) | حزب الحياة الحرة الكردستاني- إيران |
| 7 | (PKK) | Partiya Karkeren Kurdistan حزب العمال الكردستاني- تركيا |
| 8 | (جوده) | الجبهة الوطنية الديمقراطية الكردستانية |
| 9 | (داعش) | تنظيم الدولة الإسلامية |



نصوير
أحمد ياسين
نوينر

@Ahmedyassin90

